

الدكتور الحسين بولقطيب

جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين

4







المؤلف : الحسين بولقطيب

- أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب، الجديدة.
- رئيس مجموعة البحث في تاريخ الذهنيات.
- عضو اتحاد كتاب المغرب.
- عضو في المجموعة المغاربية للدراسات التاريخية.

من أعماله

- أبحاث ودراسات عديدة منشورة في عدد من المجلات العلمية والملاحق الثقافية للاتحاد الاشتراكي.
- مجموعة من الأبحاث والدراسات ستصدر قريبا.

وافته المنية رحمه الله في14 أكتوبر 2001



جوائح وأوبئة
مغرب عهد الموحدين

الحسين بولقطيب


منشورات الزمن



عن منشورات الزمن

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

المشرف : ابراهيم القادري بوتشيش

التحرير : محمد التهامي الحراق

الإخراج التقني : الزمن

* * *

الإدارة والتحرير : 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 ـ العكاري ـ الرباط

الهاتف ، الفاكس : 44 98 29 37 212 00

* * *

الإيداع القانوني : 2002/1138

الترقيم الدولي (ردمك) :2-14-408-9954

طبع : مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء

توزيع : سبريس

الحساب البنكي : جريدة الزمن، البنك التجاري المغربي، وكالة أبي عنان ـ الرباط

رقم الحساب : 072E001182

تمهيد

ابراهيم القادري بوتشيش

لا جدال في أن التقلبات المناخية عبر التاريخ، وما تفرزه من مشاكل بيئية وصحية، ومانتحته من بصمات واضحة في سيرورة التاريخ وانعطافاته الكبرى، يعد من أبرز المواضيع التي لاتزال في حاجة ماسة إلى دراسة ومراجعة واستقصاء.

ومنذ أن نشر"لادوري" E.Le Roy Ladurie سنة1967 كتابه حول تاريخ المناخ منذ سنة ألف، أجمع النقاد على اعتباره فتحا جديدا في مسار مشروع كتابة التاريخ المناخي، ولو أن الإنصاف يحملنا على القول بسبق **ابن خلدون** إلى هذا الحقل ولو بمقاربة سوسيولوجية، حين عقد في مقدمته فصلا هاما عن أثر المناخ في طبائع وعادات الشعوب.

وعلى الرغم من أهمية التقلبات المناخية ودورها في تشكيل المحطات الكبرى في التاريخ، فإن تفحص ما كتب في البحث التاريخي العربي المعاصر، يجعلنا نقر بأن هذا الموضوع ظل لحد الآن يشكل بقعة من بقع التاريخ المهمل في العصر الوسيط.. من هنا تأتي أهمية هذه الالتفاتة العلمية التي قدمها المرحوم الدكتور **الحسين بولقطيب** الذي لم تمهله الوفاة وهوفي عز شبابه العلمي،

ليرى هذا العمل الذي كرسه لدراسة تاريخ المناخ والأوبئة والكوارث وقد خرج إلى النور.

وإذا كانت أسرة المؤرخين المغاربة قد فقدت فارسا من فرسانها الذين تصدوا لدراسة الظواهر المغيبة في تاريخ المغرب، فإن الأقدار أبت إلا أن يبقى هذا العمل، الذي قدمه المرحوم بولقطيب إلى **دار الزمن** قبل أن تختطفه يد المنون، مكسبا علميا تستفيد منه أجيال الدارسين والمهتمين بقضايا تاريخ المغرب.

و**منشورات الزمن** إذ تقوم بنشر هذا العمل الجاد، فإنها تنطلق من مبدأ واجب تكريم أرواح العلماء، راجية أن يكون ذلك علامة إخلاص ولمسة وفاء لجهود كل من قدم خدمة لتاريخ المغرب والله الموفق.



مقدمة

لا يزال البحث في تاريخ المناخ وما يترتب عن تقلباته من كوارث طبيعية وأوبئة يخطو خطواته الأولى بالمغرب، في الوقت الذي قطع أشواطا بعيدة في أوروبا حيث أصبحت نتائجه تقدم خدمات ثمينة للمؤرخين والباحثين. وللوقوف على قلة الاهتمام بقضايا المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة عبر مراحل تاريخ المغرب، تكفي مراجعة دليل الأطروحات والرسائل الجامعية.

وإذا كان التهيب من معالجة قضايا المناخ حتى في المراحل المتأخرة من مراحل المغرب يعد قاسما مشتركا بين الباحثين، فإن البحث في هذه الإشكالية خلال الحقب الماضية يعد بحق مغامرة يصعب التكهن بنتائجها، فالنصوص القليلة المتناثرة بين مظان مختلفة لا تسمح بتكوين تصور عام عن التطورات المناخية التي شهدها المغرب الوسيط، فبالأحرى الإجابة القاطعة على الأسئلة المطروحة.

إن التمعن في علاقة المناخ بالتاريخ يدفع إلى القول بوجود قاسم مشترك بينهما، فالتغيرات المتتالية التي شهدها المناخ، كتتابع الفترات الممطرة ومثيلاتها الجافة، تبدو شبيهة إلى حد بعيد بالتغيرات التي تصيب الحضارات؛ ولعل نظرية ابن خلدون تقدم النموذج

الأمثل لمعاينة العوارض الدورية التي تصيب هذه الحضارات، وعلى العموم فإن المناخ والتاريخ يخضعان لتقلبات مستمرة، فكما لايمكن التحكم في العوامل الطبيعية، يصعب إلى حد "الاستحالة" أحيانا التنبؤ بالتحولات الاجتماعية.

وهكذا فإن وضع خطاطة أولية للتطورات المناخية للمغرب خلال مراحل تاريخه السابقة كفيل برتق العديد من الثغرات التي تعاني منها المصادر المكتوبة، وهوفي الآن ذاته كفيل بالتقليل من المساحات البيضاء التي تعرقل البحث في ظواهر اقتصادية واجتماعية وذهنية غاية في الأهمية.

إن هذا البحث المتواضع يسعى -ضمن ما يسعى إليه- إلى البحث في التاريخ المناخي البعيد للمغرب خلال العصر الوسيط، لعل في ذلك ما يساعد في الإجابة على بعض الأسئلة التي يطرحها الوضع المناخي الصعب الذي يعيشه المغرب المعاصر.

مدخل

أصبح المغرب يعيش منذ بداية الثمانينات، من القرن العشرين على الأقل، أزمة مناخية حادة، تتجلى أبرز مظاهرها في سنوات القحط المتكررة حينا، والمتلاحقة أحيانا أخرى، وفضلا عن ذلك، فإن سنوات أخرى، تتميز بتساقطات ضعيفة أومتقطعة، ناهيك عن عدم انتظامها.. فهل تعني هذه الأزمات المناخية المتكررة أن المغرب دخل في دورة مناخية جديدة، عليه أن يتكيف معها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؟ أم أنها مجرد أزمات عابرة سرعان ما ستمر طال الأمد أم قصر، ليعود الوضع المناخي إلى سابق عهده؟

هذه تساؤلات ضمن أخرى يفرضها الوضع المناخي الصعب لمغرب الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة. إن هذا البحث المتواضع يسعى -ضمن ما يسعى إليه- إلى البحث في التاريخ المناخي للمغرب عله يعثر ضمنه على ما يساعد في الإجابة على بعض الأسئلة التي يطرحها الوضع المناخي الصعب الذي يعيشه المغرب المعاصر. وعلى الرغم من أن دراسة الأوضاع المناخية للمجتمع

المغربي إبان مراحله التاريخية السابقة لم نحرز تقدما يذكر، فإن هذا البحث "سيغامر" بالعودة إلى فترة غارقة في القدم، ونعني بها فترة العصر الوسيط لاستنطاق وثائقها المطبوعة والغميسة، وتشريح نصوصها ذات العلاقة بالوضع المناخي من أجل الوقوف على الثابت والمتحول في التاريخ المناخي المغربي.

إن الموقع الجغرافي، وطبيعة التضاريس يتحكمان في نوعية المناخ السائد في أي بلد من البلدان. وقد أثارت علاقة المجتمعات بالمناخ نقاشا ساخنا منذ مراحل مبكرة من تاريخ الإنسانية. على أن هذا النقاش قد انحصر منذ القرن الثامن عشر، على الأقل، بين فريقين من العلماء والمهتمين هما: المتخصصون في تاريخ المناخ وزملاؤهم المتخصصون في تاريخ المجتمعات البشرية، فعلماء المناخ يدخلون هذا الأخير في أية معادلة تسعى إلى فهم التطور البشري[1]. بل إن بعضهم ذهب إلى حد اختزال تطور المجتمعات في طبيعة التقلبات المناخية[2].

ونفس الانقسام الذي ساد أوساط علماء المناخ، انتقلت عدواه لتصيب المؤرخين. ففي الوقت الذي يقلل فيه البعض من تأثير المناخ على التطور الحضاري للشعوب، يقر البعض الثاني بأهميته القصوى في تفسير تاريخ الإنسانية. فقد ذهب **مونتسكيو**[3] إلى حد تفسير الاختلاف بين الحضارات بالعوامل المناخية، والظاهر أن كثيراً من الجغرافيين أصبحوا اليوم يقفون موقفا "إمكانيا" من الحتمية المناخية بشكل خاص والحتمية الجغرافية بشكل عام[4].

وإذا كان الجغرافيون والمؤرخون قد تجاوزوا إشكالية الحتمية الجغرافية، فإن ذلك لا يعني عدم اعترافهم بدور العامل الطبيعي في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هذا العامل، وإن كانت تختلف الأهمية التي يحتلها عند كل باحث، فإنه يظل حاضرا كرافد من روافد أي تحليل يروم مقاربة أنماط الحياة الاجتماعية.

لقد ارتقى العامل الطبيعي ليحتل مكانة مرموقة في أعمال رواد مدرسة الحوليات الفرنسية كلوسيان **فيفر** ولوروا **لادوري** وفرناند **بروديل**، وغيرهم... فقد خصص بروديل الفصل الأول من كتابه الضخم **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي زمن فليب الثاني** لدراسة مختلف الوحدات الجغرافية المكونة للمجال المتوسطي، وتقلباتها المناخية، وتأثير هذه التقلبات على الحياة البيولوجية، والزراعية، والملاحية[5].

إن التمعن في علاقة المناخ بالتاريخ يدفعنا إلى القول بوجود قاسم مشترك بينهما. فالتغيرات الدورية التي يعرفها المناخ، كتوالي الفترات المطرة ومثيلاتها الجافة، أشبه ما تكون بالتغيرات التي تلحق الحضارات على امتداد التاريخ، فهي تنمو وتزدهر وتفنى[5]. ولعل نظرية ابن خلدون تعتبر النموذج الأمثل لمعاينة العوارض الدورية التي تصيب الحضارات. وعلى العموم، فإن المناخ والتاريخ يخضعان لتقلبات مستمرة. فكما لا يمكن التحكم في العوامل الطبيعية، يصعب إلى حد "الإستحالة" أحيانا التنبؤ بالتحولات الاجتماعية.

والظاهر أن السؤال المركزي الذي حمل المناخ إلى قلب انشغالات المؤرخين هو التالي:

هل هناك تطابق تام بين المناخ والمجتمع في حركتهما المطردة؟ إن الإجابات المتباينة للمؤرخين هي ما يضفي نوعاً من المشروعية على إثارة هذه الإشكالية. فهل كان للمناخ تأثير واضح المعالم على الإنسان والدولة خلال العصر الوسيط؟

ينبغي الاعتراف، أولا، أن محاولة الإجابة على هذا السؤال تصطدم بالعديد من الصعوبات لعل أبسطها: انطلاق الباحث من شبه فراغ تنظيري في هذا المجال. فباستثناء بحث الأستاذ **محمد ستيتو** الموسوم ب **الكوارث الطبيعية في تاريخ المغرب القرن السادس عشر**، وبحث الأستاذ **محمد الأمين البزاز** المعنون ب **مجاعات وأوبئة المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، وبحث الأستاذة **ثوريا المرابط** حول: **تاريخ الزلازل بالمغرب من 846م إلى 1960**، لانصادف أبحاثاً ذات بال تهم الإشكالية موضوع الدراسة[7]. وإذا علمنا أن البحثين الأولين يهمان الفترة الحديثة من تاريخ المغرب، وأن الثالث "بانورامي" يهم إشكالية بعينها، أدركنا ولاشك غياب بحث مخصص لدراسة أثر التقلبات المناخية على مجتمعات ودول الغرب الإسلامي الوسيط.

وهكذا، فإن البحث في تاريخ المناخ وما يترتب عن تقلباته من كوارث طبيعية، لايزال بالمغرب يخطو خطواته الأولى. كما أن النصوص القليلة المتناثرة بين مظان متعددة لاتسمح بتكوين تصور

عامر عن التطورات المناخية التي شهدها الغرب الإسلامي الوسيط، بله الإجابة القاطعة على الأسئلة المطروحة. من هنا، فإن توجيه البحث التاريخي نحو هذا الأفق، يعد –في نظرنا– مسألة بالغة الأهمية. ذلك أن وضع خطاطة للتطورات المناخية للمغرب الوسيط كفيل برتق بعض الثغرات التي تعاني منها المصادر المكتوبة، وهو في الآن ذاته كفيل بالتقليل من البياضات التي تعرقل البحث في ظواهر اقتصادية واجتماعية غاية في الأهمية. إن حالة المغرب الذي يعيش وضعيتين مناخيتين مختلفتين إحداهما رطبة والأخرى جافة تجعل البحث في تاريخ المناخ عملاً مشروعاً.

هوامش المدخل

1– أنظر في هذا الصدد:

-Leroy (ladurie):" Histoire du climat depuis L'an mil" Paris, 1967.

2– الناصري (محمد)" الكوارث الطبيعية والحتمية التاريخية". مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 15، 1989، 1990، ص69

3– نقلا عن نفس المؤلف ص67

4– إيست (جوردون)" الجغرافية توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين الدناصوري، مراجعة دولة صادق، دار الهلال القاهرة، مصر، دون تاريخ، ص124

5– حبيدة (محمد)" مدرسة الحوليات، مناهير التحليل البروديلي" مجلة أمل، عدد 3، 1993، ص3

6– الكوارث الطبيعية والحتمية التاريخية ص68 .

7– للوقوف على غياب الاهتمام بقضايا المناخ والكوارث الطبيعية عبر تاريخ المغرب، يراجع دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب من 1961 إلى 1994 وملحقاه لسنتي 1995 و1996. منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سلسلة دراسات بيبليوغرافية رقم 4. تحت إشراف الأستاذ عمر افا.

المبحث الأول

مفهوم الجائحة

1- حضور عامل المناخ في التحليل الخلدوني

يعتبر العلامة ابن خلدون من أوائل المؤرخين العرب الذين استحضروا عامل المناخ في تحليلاتهم، بل لن نكون مغالين إذا قلنا بأنه يعد من أشد المدافعين عن "الحتمية"المناخية. ولعل ما يقوم حجة على حضور العوامل الطبيعية -وضمنها عامل المناخ- في المقاربة الخلدونية، تخصيصه أربع مقدمات من الباب الأول من كتابه **المقدمة** لدراسة أثر المناخ على الإنسان ومحيطه الطبيعي. فهو يجعل المناخ عاملا رئيسيا في كون الربع الشمالي من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي[1]. وزيادة في الاعتراف بأهمية الموقع الجغرافي، ومايترتب عنه من خصوصيات مناخية، يفصل القول في الخصائص الطبيعية والمناخية لأقاليم المعمور السبعة.

وفي المقدمة الثالثة من الباب الأول يشير صراحة إلى "تأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم"، كما إن له، أيضا، تأثير على أخلاق الناس[2]. وإذا كانت الرفاهية والجوع يؤثران على أبدان الناس وأخلاقهم، فإن طبيعة الموقع الجغرافي للإقليم وطبيعة المناخ السائد به هما المسؤولان عن سيادة الحالتين

المذكورتين. ويذهب ابن خلدون بعيدا في "حتميته" المناخية حين يجعل الحضارة متمركزة في الأقاليم المعتدلة، وهي حسب تصنيفه الإقليم الرابع والثالث والخامس. فهذه الأقاليم هي موطن العلوم والصنائع، والمباني، والملابس والأقوات، والفواكه، بل والحيوانات أيضا. كما أن "سكانها من البشر أعدل أجساما وألوانا، وأخلاقا وأديانا"[3].

وتبلغ "الحتمية" المناخية أقصاها عند ابن خلدون عندما يقرن النبوءة بالمناخ، ذلك أن الأنبياء إنما ظهروا في الأقاليم المعتدلة "ولم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية، ولا الشمالية"[4]. والسر الكامن وراء هذا الامتياز الرباني الذي حظيت به تلك الأقاليم "أن الأنبياء والرسل إنما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم"[5].

وهكذا، فإن المناخ، حسب ابن خلدون، يتحكم تقريبا في كل شيء. فهو يتحكم في نوعية السكن الذي يشيده الناس، وفي قلة أو وفرة المعادن من ذهب، وفضة ونحاس وحديد ورصاص وقصدير، وهو المتحكم، أيضا، في معاملاتهم التجارية. فسكان الأقاليم المعتدلة "يتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين"[6]، في الوقت الذي يتعامل فيه سكان الأقاليم البعيدة عن الاعتدال "بغير الحجرين الشريفين من نحاس أو حديد أو جلود"[7].

أما أخلاق سكان المناطق غير المعتدلة فهي أقرب إلى أخلاق الحيوانات "حتى لينقل عن الكثير من السودان أهل الإقليم

الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب، وأنهم متوحشون غير مستأنسون يأكل بعضهم بعضا[8] . ولتأكيد صحة نظريته حول مسؤولية المناخ عن طبائع الكائنات يفند التفسير الذي يقدمه بعض النسابين لسواد بشرة أهل السودان. ففي الوقت الذي يذهب فيه هؤلاء إلى أن السودان هم من ولد حام بن نوح، وأن نوحا كان قد دعا على إبنه بسواد بشرة ذريته، يعتبر ابن خلدون هذا التفسير "ميتافيزيقيا"، ولايرقى إلى فهم أسباب هذه الظاهرة التي تعود حسب رأيه إلى "طبيعة الحر والبرد، وأثرهما في الهواء، وفيما يتكون فيهما من الحيوانات"[9] . فسواد البشرة إنما هو نتيجة "للحرارة المتضاعفة بالجنوب، فإن الشمس تسامت رؤوسهم مرتين في كل سنة قريبة إحداهما من الأخرى، فتطول المسامتة عامة الفصول، فيكثر الضوء لأجلها، ويلوح القيظ الشديد عليهم، وتسود جلودهم لإفراط الحر.."[10].

ونفس التحليل ينطبق على السكان ذوي اللون الأبيض، فبياض لون البشرة، إنما نتيجة "للبرد المفرط بالشمال، إذ الشمس لاتزال بأفقهم في دائرة مرأى العين، أوما قرب منها، فيضعف الحر فيها ويشتد البرد عامة الفصول.. فتبيض ألوان أهلها، وتنتهي إلى الزعورة. ويتبع ذلك ما يقتضيه مزاج البرد المفرط من زرقة العيون، وبرش الجلود، وصهوبة الشعور"[11]. ولتأكيد "علمية" أطروحته حول أثر المناخ على لون البشرة يستشهد ببيت شعري من أرجوزة الطبيب العربي **ابن سينا**[12].

وقد أثار سلوك أهل السودان المتميز بكثرة الرقص والطرب انتباه ابن خلدون، فحاول إيجاد تبرير "منطقي" له. وكان المناخ مرة أخرى المرتكز الأساسي الذي بنى عليه تبريره. ذلك أنه "لما كان السودان ساكنين في الإقليم الحار، واستولى الحر على أمزجتهم، وفي أصل تكوينهم كان في أرواحهم من الحرارة على نسبة أبدانهم وإقليمهم، فتكون أرواحهم بالقياس إلى أرواح أهل الإقليم الرابع أشد حراً، فتكون أكثر تفشياً، فتكون أسرع فرحاً وسروراً، وأكثر انبساطاً"[13].

إن هذا التفسير هو في الواقع بمثابة رد على تفسير **المسعودي** المجانب للصواب –حسب ابن خلدون بالطبع– لأنه اكتفى فيه باقتباس رأيي كل من جالينوس ويعقوب بن اسحاق الكندي، اللذين يرجعان فيه خفة السودان وطيشهم، وكثرة الطرب فيهم إلى "ضعف أدمغتهم وما نشأ عنها من ضعف عقولهم."[14]

إن هذه الأمثلة وغيرها التي يقدمها ابن خلدون للتدليل على أهمية المناخ، تبين بما لايدع مجال للشك، أن التقلبات الدورية التي يعرفها المحيط الجغرافي، بما ينتج عنها من جوائح وأوبئة، أو خصب زائد أحياناً، قد لفتت انتباه الناس منذ فترة مبكرة، فحاول كل واحد منهم تفسيرها حسب تجربته ومستواه المعرفي، وحسب "إبستيمي" العصر بشكل عام.

وخلاصة القول، فإن ابن خلدون يجعل المناخ حجر الزاوية في تحليله للأجناس البشرية ودياناتها، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

وتجب الإشارة إلى أن هذه "الحتمية" المناخية التي يدافع عنها ابن خلدون، شبيهة في كثير من أوجهها "بالحتمية" الجينية التي يتبناها عدد من علماء البيولوجيا الوراثية في الوقت الراهن. فهل يصح القول إن لكل عصر "حتميته" النابعة من المستوى الذي بلغه العلم؟

وعلى الرغم من كل الملاحظات التي يمكن إبداؤها حول التحليل الخلدوني، فإن ميزته الأساسية تكمن في أنه يدفع إلى التفكير في سطوة الطبيعة، وقسوتها، ووقوفها أحيانا عديدة في وجه طموحات إنسان العصر الوسيط المعتمد على مجموعة من الآلات والمعدات غير متطورة بما فيه الكفاية.

والظاهر أن ما حدا بابن خلدون إلى الاهتمام أكثر بالظروف المناخية هو وباء الطاعون الذي ضرب آسيا الوسطى عام 1345م. فالنتائج الديموغرافية والاقتصادية والسياسية المترتبة عن هذا الوباء ما كان لها أن تترك ابن خلدون "محايداً" وهو الذي سعى في **مقدمته** إلى التنظير لجيل بأكمله[15]. لقد تسبب الطاعون الأسود في نقاشات متباينة تباين اهتمامات أصحابها. فالفقهاء اختلفوا بين قائل بالأسباب الطبيعية للعدوى، وقائل بأنه تعبير عن إرادة الله، وفي المقابل اهتم الأطباء بالبحث عن العلاج المناسب للداء، وبالإجراءات الوقائية التي تحد من انتشاره[16].

لقد حاول ابن خلدون اعتماداً على فلسفته في الاجتماع الإنساني أن يبحث عن أسباب هذا الداء "الذي تحيف الأمم، وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها"[17]، فلاحظ

أن "سببه في الغالب فساد الهواء لكثرة العمران وما يخالطه من العفن والرطوبة الفاسدة. وإذا فسد الهواء، وهو غذاء الروح الحيواني وملابسه دائما، فيسري الفساد إلى مزاجه. فإذا كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة. وهذه هي الطواعين، وأمراضها مخصوصة بالرئة"[18].

ويقترح للوقاية من هذا الداء، والذي يعتبره داء "حضاريا" بامتياز، ترك مساحات فارغة بين المساكن والمباني. "ليكون تموج الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات، ويأتي بالهواء الصحيح"[19]. ويستدل على صحة تفسيره بالقول إن ارتفاع عدد الضحايا "يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب"[20]. وهكذا، فإن "كثرة العمران ووفوره آخر الدولة"[21] هو المسؤول في نهاية المطاف عن استشراء هذا الداء. فإذا كان ابن خلدون يعترف لحضارة الترف بعدد من الإيجابيات، فإن تسببها في هذه الأوبئة يعد أحد معاطبها الرئيسية.

2- تعريـــف الجائحة عند الفقهاء

لقد كانت الجوائح والكوارث الطبيعية من الآفات المألوفة خلال العصر الوسيط. ونظراً لما كان يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فإن الفقهاء حاولوا أن يصوغوا لها تعريفا مدققاً ومضبوطاً، يساعد على حل تلك المشاكل من جهة ويمنع، من جهة أخرى، استغلال الغموض المحيط بها للتهرب من الوفاء بعدد من الالتزامات الاجتماعية والمالية. وبالعودة إلى كتب الفقه والعقود والوثائق يتبين

أن الجوائح تختلف باختلاف مسبباتها من جهة، ونوعية القطاعات التي تنزل بها من جهة ثانية. على أن ما تجب الإشارة إليه هو أن الجوائح لا تهم ميداناً دون آخر، فهي تصيب القطاعات الإنتاجية الأساسية من فلاحة وحرف وتجارة. وفي الوقت ذاته، فإن الإنسان نفسه معرض لمثل هذه الجوائح، وهي التي اصطلح الناس، عادة، على تسميتها بالأوبئة والأمراض الخطيرة كالطواعن والسل والجذام.

وقبل الانتقال لتفصيل القول في الجوائح ذات المنشأ الطبيعي، لابد من تسجيل النقاشات التي أثارتها الاضطرابات والفتن الناشئة عن الحروب. ويبدو أن الحروب كانت لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية فاقت أحيانا مثيلاتها الناجمة عن الجوائح والكوارث الطبيعية. وهكذا، فإن بعض الناس طالبوا بإدخال ما يترتب عنها في دائرة الجوائح تمهيداً للتحلل من بعض الالتزامات والتعاقدات المالية. نلمس العديد من هذه المحاولات من خلال الركام الهائل من النوازل المعروضة على الأئمة والفقهاء والمفتين[22].

وينبغي الاعتراف بأن الجيش كان من وراء عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجتمع ينبني اقتصاده على الغزو، يعد استعلاء الجيش من الأمور العادية جداً، غير أن هذا الاستعلاء يتضاعف أوقات اضمحلال الدول بسبب قلة العطاء الذي درج الخلفاء والسلاطين على منحه لأجنادهم. ولتفادي تمرد الجيش كان خلفاء عهد الأزمة يرسلون عناصره لانتزاع رواتبهم.

وأسباب معاشهم من السكان العزل، أو من أفراد القبائل الخارجة عن نفوذ الدولة[23].

ومن جانب آخر، فإن ضعف السلطة لايترتب عنه استعلاء الجند وطغيانه فحسب، بل ترتب عنه، أيضا، بفعل انعدام الأمن، أعمال السرقة والنهب وقطع السبل، والتعدي على ممتلكات السكان من طرف أفراد عاديين[24]، ينتهزون الفرصة للحصول على حاجياتهم من الغذاء والمال واللباس.

ومهما كان، فإن الفقهاء والمفتين اختلفوا اختلافا بينا حول اعتبار الأضرار التي يلحقها الجيش والسراق بالممتلكات جوائح.

فأبو أسحاق الغرناطي[25] **وابن فتوح**[26] لايدخلان أضرار الجيش واللصوص في عداد الجوائح إلا حينما تبلغ تلك الأضرار مقدار الثلث أو أزيد في الثمرة المجاحة. في حين يذهب **أبو هارون**[27] إلى نفي طابع الجائحة عما أفسده اللصوص، حين يدخل هذا الإفساد في باب "سوء الحرص" من طرف المالك. وفي المقابل يعتبر أن فساد الثمرة لعدم وجود مشتري لها إبان الفتنة جائحة[35].

ونحن لانعلم كيف سمح **أبو هارون** لنفسه أن يدخل ما أفسده الجيش في باب "سوء الحرص". فهل بإمكان فلاح أو حتى عشرة فلاحين عزل أن يواجهوا سرية بأكملها وأن يمنعوا أفرادها من إلحاق أضرار بحائرهم أو زروعهم علماً بأن عناصر الجيش يكونون دائما حاملين لأسلحتهم؟

وقد لخص الفقيه **أبو الوليد بن رشد الحفيد**[29] اختلاف

الفقهاء حول هذه الإشكالية في قوله: "... وأما ما أصاب من صنع الآدميين، فبعض أصحاب مالك رآه جائحة، وبعض لم يره جائحة. والذين رأوه جائحة انقسموا قسمين: فبعضهم رأى منه جائحة ما كان غالبا كالجيش، ولم ير ما كان بمغافصة[30] جائحة مثل السرقة. وبعضهم جعل كل ما يصيب الثمرة من جهة الآدميين جائحة بأي وجه كان".

وإذا كان الفقهاء يختلفون حول اعتبار ما يترتب عن الأفعال البشرية جوائحا، فإنهم يتفقون على أن الأضرار المترتبة عن تقلبات الطبيعة تدخل في باب الجوائح. فالجائحة عند الفقهاء هي كل أمر "لايمكن دفعه ولايقدر على الاحتراز منه كالريح والمطر والبرد والجليد والطير والدود والعفن والتشرية والنار"[31]. هكذا، فإن الجائحة هي في عرف الفقهاء "من أمر السماء لا من فعل الناس"[32].

والظاهر من خلال العديد من النوازل أن الجوائح كانت تسبب في مشاكل لاحصر لها بين الباعة والمشترين. كما يبدو، أيضا، أن بعض الباعة كانوا يقومون بإخفاء عيوب بضائعهم، وعدم التصريح بها للمشترين، وحين يتفطن هؤلاء الأخيرين يرفض البائعون رد الثمن المقبوض. من ذلك مثلا: " أن رجلا اشترى جنة من رجلين آخرين، وأظهر عقد الابتياع وفيه أنهما قبضا بعض الثمن، وذكر المشتري أنهما قبضا منه باقي الثمن، وتمنعا الإشهاد له بذلك إذ بلغهما أنه يريد القيام عليهما بالعيب"[33].

ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للفلاحين الذين لا أرض لهم. فهم يقومون باكتراء الأرض من الملاكين الكبار إما بمقابل مادي،

أو مقابل جزء من الإنتاج بعد جمع المحصول. ويحدث أن تلحق الكوارث الطبيعية كالقحط أو الفيضان أو الجراد أضراراً بليغة بمحاصيلهم، فلايستطيعون الوفاء بالتزاماتهم للمالكين، مما يضطر هؤلاء للجوء إلى القضاء من أجل إنصافهم[34]. وفي مثل هذه الحالات، فإن الفقه الإسلامي حدد مفهوم الأراضي المجاحة، والتي لايلزم مستغليها الكراء في تلك التي تصاب بالقحط أومثيلاتها التي تغطيها المياه إلى حين فساد محاصيلها[35].

وفي الغالب، فإن الفقهاء والقضاة كانوا يطلبون من الفلاحين المجاحة أراضيهم تقديم دليل ملموس على ما يدعونه. ولم يكن الدليل سوى الإتيان بمجموعة من الشهود لتعزيز دعاويهم. وبسبب كثرة هذا النوع من المشاكل، فقد ظهر إلى الوجود متخصصون في كتابة عقود الجوائح. وبإمكان الباحث العثور على ضالته من هذه العقود عند كل من **ابن سلمون**[36] و**الجزيري**[37]، و**الغرناطي**[38]. ويغلب على هذه العقود تشابه معلوماتها وصيغ كتابتها، إذ لا تختلف عن بعضها سوى في أسماء المتضررين، ونوع المنتوج المجاح، ونوعية الجائحة، وكذا أسماء الشهود. وفيما يلي نموذج من هذه العقود: "شهود هذا الكتاب يعرفون فلاناً بن فلان أنه سألهم الوقوف معه إلى شجرة التين، إن كانت واحدة، وحدائق الأعناب التي لفلان بموضع كذا، وحدودها كذا. فوقفوا معه إليها وعاينوا ثمرة الشجرة المذكورة، فذهب منها بتوالي الأمطار، واتصال الغيث الثلث أوالنصف لايشكون في ذلك. فشهدوا بذلك كله حسب نصه من

عرفه وتحققه، ويحوز المكان المذكور بوقوفه إليه في تاريخ كذا"[39].

وبالمثل، فإن القطاعين التجاري والحرفي عانيا بدورهما من الجوائح، أومن تأثير الأزمات الناتجة عنها. فقد سئل الفقيه **ابن رشد** الجد[40] عن "حكم الفنادق إذا قل واردها لسكناها، والأرحى إذا قل الطعام للطحن هل[يعتبر] ذلك جائحة يحط بها الكراء أم لا". كما سئل، أيضا عن "الحوانيت المكتراة إذا قلت التجارة لضعف الناس، هل يعد ذلك جائحة يحط من كرائها"[41]. ويتفق الفقهاء على عدم اعتبار النتائج السلبية المترتبة عن المجاعات والكوارث الطبيعية جوائحا؛ "فالكساد ليس بجائحة، وقلة الربح ليس بجائحة، وغلاء السعر ليس بجائحة، وسوء حرص المبتاع غير جائحة"[42].

من خلال هذا التمييز الذي أقامه الفقهاء بين الجوائح التي تصيب القطاع الفلاحي ومثيلاتها التي تصيب القطاعين الحرفي والتجاري، يتبين أن التجار والحرفيين كانوا الأكثر تضرراً من نتائج الكوارث الطبيعية. ولربما يكون هذا التهميش الذي عانى منه القطاعان المذكوران من بين العوامل المساهمة في عدم ارتقاء العاملين بهما إلى مستوى لعب الأدوار المنوطة بهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

لعل ما يمكن استنتاجه من مواقف الفقهاء أنهم لم يرتقوا إلى مستوى فهم ارتباط القطاعات الإنتاجية بعضها ببعض، وتداخلها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هذا التصور الذي ميز هذه المواقف يمكن أن نجد تبريرا له في هيمنة القطاع الفلاحي على بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى خلال المرحلة المدروسة. لذلك

لم يعمل الفقهاء سوى على إعادة إنتاج هذه الهيمنة على صعيد الخطاب الفقهي. وفي الواقع، فإن تضرر القطاع الفلاحي كان يؤدي حتما إلى تضرر القطاعين الرديفين ونعني بهما القطاع الحرفي والقطاع التجاري. فالمنتوجات الفلاحية شكلت عصب المبادلات التجارية داخل القطر الواحد على الأقل. وما دام أن أغلب السكان خلال العصر الوسيط كانوا يقطنون بالبوادي، فإن أي عوز مادي يصيبهم يكون له تأثير على الأنشطة التجارية والحرفية داخل الحواضر.

3- متخيل المغاربة حول أسباب الكوارث الطبيعية والأوبئة وبقية الظواهر المماثلة

نادراً ما يهتم المؤرخون التقليديون بقضية المتخيل، فهم يعتبرونها،عادة ،تدخل ضمن اهتمامات دارسي الأدب والعقليات. غير أن الوضع تبدل في الوقت الراهن مع التطورات التي عرفتها العلوم الإنسانية وضمنها "علم" التاريخ. فالتداخل بين التخصصات أصبح سمة بارزة من سمات البحث العلمي المعاصر. فالمؤرخ المحدث لم يعد يهتم بالظواهر السياسية دون غيرها، بل إنه أصبح يتجه، في الوقت الراهن، إلى ظواهر أخرى لها أهميتها في تحديد مسار ومنعرجات التجربة التاريخية للأفراد والشعوب. وفضلاً عن ذلك، فإن المؤرخ المعاصر، أصبح على وعي تام بأن الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة التاريخية والعوامل الفاعلة فيها، يفرض عليه التسلح بمناهج أخرى غير المنهج التاريخي. وهكذا، أصبح المؤرخ يستعين

بمفاهيم الاقتصاد والاجتماع والأنتروبولوجيا والدين واللسانيات والسيميائيات والإحصاء وغيرها من العلوم الرديفة أو المساعدة كما اصطلح على تسميتها.

لعل البحث في متخيل مغاربة العصر الوسيط حول أسباب الكوارث الطبيعية والأوبئة، سيساعد الباحث، ولاشك، على الإلمام بالمستوى المعرفي والعلمي للخاصة (المثقفون) من جهة ونظيره عند العامة من جهة ثانية. كما سيساهم، أيضا، في الكشف عن أكثر الأوبئة والكوارث انتشاراً. ذلك أن الاهتمام الواسع بمرض معين أو كارثة مالاينفصل عن عودتهما المتكررة، وخطورة النتائج المترتبة عنهما.

فباستثناء قلة من العلماء الذين حاولوا البحث عن تفاسير "علمية" للكوارث الطبيعية والأوبئة التي هددت سكان المغرب الوسيط، نجد معظم المؤلفين ينساقون وراء التفسيرات الخرافية أحيانا، و"الغيبية" أحيانا أخرى. ويأتي العلامة ابن خلدون على رأس الذين حاولوا أن يجدوا تفسيرا منطقيا لارتفاع أعداد الموتى وكثرة المجاعات في الفترات المتأخرة من حياة الدول. فالمجاعات ترجع –في نظره– إلى "عدم اهتمام الناس بالفلح بسبب كثرة العدوان على المحاصيل، أو ارتفاع مقادير الجباية، بسبب حاجة السلطان إلى الأموال"[43]. أما ارتفاع عدد الأموات، فيعود إلى كثرة المجاعات، أو كثرة الاضطرابات والفتن، أو حدوث الأوبئة بسبب فساد الهواء[44].

ينبغي الاعتراف بأن ابن خلدون قد وضع الأصبع على الأسباب الرئيسية المؤدية إلى كوارث المجاعات مع ما ينتج عنها من وفيات وأموات. فالدولة الوسيطية كانت دولة عسكرية بامتياز، حيث أولت جل اهتمامها لقضايا "الجهاد" داخليا وخارجيا. وإذا علمنا مدى شساعة المجال الذي كان على دولة كدولة الموحدين أن تراقبه وتدافع عنه ضد المنافسين والخصوم، أدركنا، ولاشك، أهمية القوة العسكرية الواجب توفرها. ولايخفى أن مثل هذه القوة تحتاج إلى مصاريف وتكاليف باهظة لتوفير رواتبها ومطعومها ومشروبها، فضلا عن أسلحتها والهبات والأعطيات التي كانت توزع عليها وهي في طريقها إلى ساحة المعركة.

وإذا كانت الأمور تسير على مايرام خلال فترات حكم الخلفاء والسلاطين الأقوياء، فإن الفترات المتأخرة من حياة الدول والتي تتميز في الغالب بظهور عصبية منافسة مطالبة بالحكم، تشهد انقلاب موازين القوى، حيث توجه جميع الإمكانيات الاقتصادية لخدمة الأهداف العسكرية، الشيء الذي يؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية. وبسبب اضطراب حبل الأمن والشطط الجبائي المميز لسياسة الدولة خلال هذه الفترة، فإن الفلاحين يهجرون أراضيهم ويتركونها للبوار.إن هذا العزوف عن إنتاج الغذاء هو الذي يكون سببا في المجاعات المؤدية إلى كثرة الأموات. وهكذا، فإن ابن خلدون حاول –على عكس عدد كبير من الفقهاء والمؤرخين– أن يبحث عن السر الكامن وراء الكوارث والمجاعات داخل أسلوب

الإنتاج السائد خلال العصر الوسيط، وهوأسلوب يمكن نعته ب"أسلوب الإنتاج الحربي".

ورغم ما عرف عن **ابن زهر** من تضلع في الطب والكشف عن ماهية الأمراض، فإنه مع ذلك يضطر حين لا يتوصل إلى الكشف عن كنه بعض الأمراض والأوبئة إلى الاستنجاد بالفكر" الغيبي". من ذلك مثلا تصريحه "بأنه قد يكون [هناك] وباء من غير سبب معلوم عندنا، قال من غضب الله -عز وجل-، وهذا إذا وقع ليس للطبيب فيه مجال"[45]. فابن زهر هنا -على عكس ابن خلدون- يدافع عن عجز الطب وقصوره عن فهم مسببات بعض الأمراض بإرجاعها إلى غضب الله.

وعلى نفس النهج سار **ابن البناء العددي المراكشي**، فهو لم يسلم بدوره من السقوط في آفة التبسيط واللجوء إلى التفكير الخرافي. يتبين ذلك بوضوح حينما يقوم بالربط بين بعض الأوبئة وبين ظواهر فلكية قد تحدث خلال أشهر معينة من السنة. ففي تعليله للكوارث التي قد تحدث خلال شهر يناير يقول[46]: "وإن كسفت الشمس أو القمر في هذا الشهر يكون جوع ببلاد المغرب، ويقل المطر، ويكثر الثلج والجليد، وتموت الوحوش ويأتي الجراد". ونفس التفسير يلجأ إليه عندما يجعل الزلزلة التي تحدث في شهر فبراير دليلا على خصوبة العام[47].

أما ابن هيدور الفاسي[48] فهو يجمع في" مقالته حول الأمراض الوبائية" بين التفسيرين العلمي والخرافي. فهو في البداية يربط، وبحس علمي بارز، بين الهواء وفساد نظام التغذية وبين حلول

الأوبئة. ويستشهد في هذا الصدد برأي الأطباء الذين "يزعمون أن تغيير الهواء يكون من تغيير الفصول. ويكون سبب فساده أيضا الأبخرة المتعفنة الصاعدة من الأرض. وذلك أن ترتفع أبخرة فاسدة متعفنة من السباخ والأوخام التربة الراكدة في الهواء، وأقذار الناس وفضلاتهم، وجيف القتلى والدواب... فيتغير الهواء عنها ويتعفن، ويحدث عنه الوباء". ولم ينس الربط بين الغلاء والشدة الناجمين عن الحروب وبين ظهور الأوبئة. ويستدل على التلازم بين العلتين بقول شيخه: "إذا ظهرت الخوارج [الثوار]، واشتدت الفتنة، تحقق ظهور الغلاء لأنه لازم لها وناشئ عنها. وإذا كان الغلاء واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء. وهو علم صحيح وقانون مطرد، لايحتاج فيه إلى تعديل ولا نظر في النجوم"(49).

غير أن التفكير الخرافي يظل، مع ذلك، ملازما لابن هيدور، ذلك أنه سرعان ما يجعل فساد الهواء وتغيره مرتبطين بحركة الأجرام والكواكب. ذلك أن "فساد الهوى وتعفنه يحدث بسبب مطارح أشعة الكواكب المفسدة للمزاج المسؤولة على القرانات وتحاويل السنين"(50). ويبدو بجلاء تعايش التفكير العلمي والخرافي في عقلية "المثقف" المغربي الوسيط في الطريقة التي يقترحها ابن هيدور لعلاج وباء الطاعون، فعلاجه يتم "بطريقتين: الطريقة الأولى طريقة أسرار الحروف والتوجه إلى الله تعالى بالدعاء المأثور، والطريقة الثانية [هي] الطبية"(51).

وهكذا، فإن عجز الإنسان المغربي خلال العصر الوسيط عن فهم بعض الظواهر الطبيعية، جعله يبحث عن مسبباتها في عالم

ما وراء الطبيعة أحيانا، أو بربطها بفساد النظام الاجتماعي أحيانا أخرى. فالجدب والقحط من منظور يمتح من معين الدين ليسا سوى عقاب من الله للإنسان على انحرافه وتماديه في المعصية، وإعراضه عن شكر نعم الله[52]. كما أن النار التي تنبعث من فوهة برهان ما ليست سوى إنذار للناس بقرب نهاية العالم. فما عليهم إن هم أرادوا الخلاص وتلافي نهاية مأساوية إلا أن يتوبوا إلى الله، وأن يقلعوا عن ارتكاب المعاصي[53].

والراجح أن السلطة الموحدية نفسها كانت تستغل حلول الأوبئة والكوارث الطبيعية لتمرير أفكارها الداعية للخضوع إلى منطقها،وترسيخ فكرة علاقة تلك الأوبئة والكوارث بالخروج عن تعاليم الدين، ومن اللافت للانتباه أن الدولة غالبا ما تلجأ إلى تبني هذا التفسير في اللحظات العصيبة من حياتها،أي عندما تكثر الفتن، ويظهر الثوار والمتهزون. نجد مصداقا لهذه الفكرة في الرسالة التي وجهها الخليفة الموحدي **يوسف المستنصر** عام617هـ/1220م إلى كافة سكان الامبراطورية لحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[54].

ولايخفى أن فترة حكم هذا الخليفة شهدت اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب هزيمة الجيوش المغربية عام609هـ/1213م في معركة العقاب ضد نصارى الأندلس. وهكذا، فإن والده **محمد الناصر بن المنصور**(595هـ-610) ترك له عرشا ملغوما. ومما زاد من متاعب الخليفة الجديدة تزامن فترة ولايته

مع توالي سنوات الجدب التي بلغت ذروتها في مجاعة عام 617هـ/1220م، وهي المجاعة "التي شكاها الطاعن والمقيم "حسب تعبير ابن عذاري المراكشي[55].

ولم تكن السلطة هي المستفيدة الوحيدة على صعيد الفكر والخطاب من قساوة المجال على الفئات المستضعفة، بل إن كوارث الجدب والقحط، بما ينتج عنها، عادة، من أوبئة وأمراض، أضفت شرعية اجتماعية وسياسية ودينية على تيار اجتماعي، كان لايزال يبحث له عن موطئ قدم داخل الخريطة السياسية والدينية، ونعني به تيار الأولياء والصلحاء. إذ لم يكتف هؤلاء بالتدخل لمناصرة الشرائح الاجتماعية المتدنية من الناحية السياسية، بل تعدوا ذلك إلى البروز على الواجهة الاقتصادية. ذلك أن "نشطاء" هذا التيار اعتبروا الواجهة الاقتصادية منبراً أبرزوا من خلاله حضورهم الدائم إلى جانب المستضعفين، هادفين من وراء ذلك إلى إظهار فشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة . كما حاولوا عن طريق المساعدات التي كانوا يقدمونها للمحتاجين إلى الحلول محل الدولة، تمهيداً للمطالبة بإرساء "دولة الولي" عوض "دولة الأمير".

فبإلقاء نظرة على كرامات عدد منهم، يتبين أن كرامات الاستسقاء، وإطعام الطعام، أوتكثيره تعد قاسما مشتركا بينهم[56]. فقد غدا معروفا أن ما يدفع الناس البسطاء، عادة، إلى اللجوء لطلب العون من الأولياء هو البحث عن الحلول لأزماتهم الشخصية أو

الاجتماعية، أوالشعور بالظلم نتيجة للاستبداد السياسي، أو البحث عن علاجات مفترضة للأوبئة والأمراض المستعصية. وثمة، أيضا، ملاحظة أساسية لابد من إبدائها، وهي أن الولي اعتبر داخل المجالات الجافة وشبه الجافة وحده القادر على تقديم الحلول للانتكاسات الطبيعية، حتى وإن كانت هذه الحلول مجرد حلول تطمينية ليس إلا.

ويظهر أن وطأة الجفاف وما يترتب عنه من مجاعات وأوبئة كانت كبيرة في الأراضي البورية، أوذات المياه الجوفية الغائرة مثل دكالة وعبدة وحاحة وبعض جهات الحوز. ففي هذه الجهات يعتمد السكان على النطاف لخزن ما تجود به السماء من مياه أثناء السنوات المطيرة[57]. لذلك تخصص أولياء هذه المناطق التي تعاني عوزاً مائياً في الاستسقاء[58].

ومن الملاحظ أن تدخل الولي لإنزال المطر، يتم أثناء حياته، وأيضا، بعد مماته. فقد تزامنت وفاة الولي **عبدالله بن محمد بن عبيد** الله الحجري مع قحط شديد نزل بأهل سبتة عام 591هـ/1194م، "فلما وضعت جنازته عل شفير قبره توسلوا به إلى الله تعالى في إغاثتهم وتداركهم بالسقيا، فسقوا من تلك الليلة مطراً وابلا. وما اختلف الناس إلى قبره مدة الأسبوع إلا في الوحل"[59].

وفي مقابل هذا الحضور المكثف لكرامة الاستسقاء بالمناطق التي تعاني من الخصاص المائي، لانعثر في كتب المناقب إلا عن حالات نادرة لأولياء مقيمين بالمناطق المطيرة اختصوا بهذه الكرامة[60].

من خلال ما سبق يتبين بوضوح أن تأثير الجوائح على مغاربة العصر الوسيط كان كبيراً. ففي مجتمع يعتمد بشكل أساسي على عائدات الفلاحة كان ضروريا أن يحتل الماء حيزاً كبيراً ضمن الانشغالات اليومية للسكان. ذلك أن أي نقص أو زيادة فيه كان يؤدي إلى كارثة حقيقية. إن عدم نمو وسائل الإنتاج بما فيه الكفاية، وبالشكل الذي يتيح مواجهة غضب الطبيعة أو شحها هو الذي جعل الجوائح تحتل مكانة مركزية في مخيال الإنسان المغربي الوسيط.

هوامش

1- ابن خلدون (عبد الرحمان): "المقدمة" مراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت 1981،ص49-52.
2- نفسه، ص.ص82-87
3- نفسه ص 87
4- نفس المصدر والصفحة.
5- نفس المصدر والصفحة.
6- نفس المصدر والصفحة.
7- نفسه، ص 83
8- نفس المصدر والصفحة
9- نفسه، ص 83-84
10- نفسه، ص 84
11- نفسه، ص 84
12- يقول ابن سينا في أرجوزته: بالزنج حر غيّر الأجساد حتى كسا جلودها سوادا
13- نفسه، ص 84
14- نفس المصدر والصفحة.
15- نفسه ص 33
16- أومليل (علي): "الخطاب التاريخي. دراسة لمنهجية ابن خلدون" معهد الإنماء العربي، بيروت، دون تاريخ، ص 88-89
17- المقدمة، ص 33
18- نفسه ص 302
19- نفس المصدر والصفحة
20- نفس المصدر والصفحة
21- نفس المصدر والصفحة
22- للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المصادر التالية
-ابن رشد(محمد): "فتاوى ابن رشد" تقديم وتحقيق وجمع وتعليق الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ج 3 ص1614.
-ابن سلمون (أبو القاسم الكناني): "العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام" مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، رقم د2199، ص146
-ابن فتوح (أبومحمد بن عبد الرحمان): "الوثائق" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم ق 468، ص 237

-ابن رشد الحفيد (أبو الوليد محمد)، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" مراجعة الشيخ محمد شاكر، ط1، القاهرة، دون تاريخ، ج 2، ص 154.

- الغرناطي (أبو إسحاق)، "الوثائق المختصرة" مخطوطة الخزانة العامة الرباط.

رقم د 1418 (ضمن مجموع) ص 33.

-ابن جزي (أبو القاسم أحمد)، "قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم 1151، ورقة181.

23- سنعود إلى هذه النقطة بنوع من التفصيل في الصفحات اللاحقة.

24- بداية المجتهد، ص 154، الوثائق المختصرة، ص 33.

25- الوثائق المختصرة، ص 33.

26- الشاطبي (أبو هارون بن أحمد) "طرر أبي هارون" مخطوط الخزانة العامة،الرباط، رقم د 1700، ص 43.

27- نفسه، ص 44.

28- بداية المجتهد، ج 2، ص 154

29- تعني المعاوضة الهجوم المباغت أو الأخذ على حين غرة

30- الوثائق المختصرة، ص 33

31- الوثائق، ص 237

32- ابن ركون (أبو الحسن)، "اعتماد الحكام في مسائل الأحكام" مخطوط الخزانة العامة ، الرباط، رقم ق 413، ص 470

33- فتاوي ابن رشد، ج 3، ص 1284، وكذلك: الأزدي (أبو الوليد هشام بن عبد الله) "المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 877، ورقة 96. وأيضا: الونشريسي (أبو العباس أحمد)، "مختصر أحكام البرزلي" مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، رقم د 2198، ص 165.

34- الوثائق المختصرة، ص 33.

35- العقد المنظم، ص 169.

36- ابن الحاج (أبو عبد الله محمد)، "المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 592، (ض.م)، ورقة 123.

37- الوثائق المختصرة، ص 33

38- المقصد المحمود، ورقة 123.

39- فتاوي ابن رشد، ج 3، ص 1282

40- نفس المصدر والجزء ص 1283

41- الونشريسي (أبو العباس أحمد)، "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية

والأندلس والمغرب"نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1981، ج 7، ص 451-452، وكذلك، طرز أبي هارون، ص 43.

42- المقدمة، ص 302.

43- نفس المصدر والصفحة.

44- ابن زهر(أبو مروان عبد الملك): "كتاب الأغذية" تقديم وترجمة وتحقيق أكسبيراثيون غارسيا سانشيز، مدريد 1992، ص 146.

45- ابن البناء (أبو العباس أحمد العددي المراكشي)، "رسالة في الأنواء" اعتنى بنشرها وتصحيحها الدكتورة هـ-ب-ج-رنو، باريس 1948، ص 3.

46- نفسه، ص 4

47- ابن هيدور (أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد): "مقالة في الأمراض الوبائية" مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم 9605، ص 1

48- نفسه، ص 2

49- نفس المصدر والصفحة.

50-نفس المصدر والصفحة.

51- البلوي (أبو القاسم أحمد): "العطاء الجزيل في كشف غطاء الترسيل" مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، رقم 6148، ص 128.

52- مجهول: "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972، ص 81

53- ابن عذاري (أبو عبد الله محمد المراكشي): "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" القسم الموحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت 1985، ص 267-268

54- نفسه، ص 266

55- Ferhat (H) et Triki (H): "Hagiographie et religion au Maroc médiéval"; Hesperis Tamuda, VOL XX,1986, p.42

56-مفتاح (محمد): "التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن الثامن الهجري" أطروحة دكتوراة الدولة، مرقونة بخزانة المنبع، الرباط، ج 1، ص 88

57- الهرودي (أبو العباس بن محمد بن سالم): "التعريف بسيدي أبي يعزى" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 591، ورق 23-38.

58- التعارجي (العباس بن إبراهيم): "الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ج 8، ص 196-197.

59- نفس المصدر والصفحة.

المبحث الثاني

الجوائح الطبيعية

عديدة هي الجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب العصر الوسيط مجالا وسكانا. وتحتل كوارث الجفاف، مع ما ترتب عنها من مجاعات وخسائر بشرية الصدارة في اهتمامات الفقهاء، ومؤلفي المناقب على الخصوص. فاهتمام الفقهاء والأئمة بالجوائح جاء نتيجة للركام الهائل من الأسئلة الموجهة إليهم من طرف العامة. فمن المعلوم أن الجوائح تنتج عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية كمشكل الإرث، ومشاكل الشركات سواء في الفلاحة أوفي التجارة أو في الحرف، فضلا عن مشاكل الطلاق والهجرة. وإذا أضفنا إلى مجموع هذه المشاكل قربناتها المترتبة عن سيادة أحد الأمراض المعدية كالطاعون، سنعلم ولاشك أهمية حضور المفتي أو الفقيه لتقديم الحلول الشرعية الكفيلة بتجاوز المشاكل المعاني منها.

وفي المقابل، فإن اهتمام مصنفي كتب المناقب بالظاهرة نفسها، يعود إلى أن كثيراً من الأولياء الذين ترجموا لهم، عرفوا بكرامات ذات علاقة بالاستسقاء أو إطعام الطعام أو تكثيره، أوعرفوا، كذلك، بإبراء العلل المستعصية كالجذام والبرص وغيرها من الأمراض التي كانت هاجساً مؤرقا للإنسان المغربي الوسيط. بل إن

بعض المترجم لهم كانت "بركتهم" و"كرامتهم" تفعل فعلها حتى بعد مماتهم! حجتنا أن الولي **عبدالله بن محمد بن سعيد الحجري**، المتوفى عام 591هـ/1194م، "لما وضعت جنازته توسل به أهل سبتة في قحط حل بهم، فسقوا ليلتهم"[1].

وإذا تركنا جانبا الفقهاء ومؤلفي كتب المناقب لنبحث فيما تقدمه لنا كتب الحوليات التاريخية من مادة حول الجوائح الطبيعية، فإننا، سنصاب بغير قليل من الخيبة. ذلك أن اهتمام المؤرخين بالجوائح يأتي عرضاً في سياق حديثهم عن المصاعب التي واجهت الحكام. كما أنهم لم يهتموا سوى بتدوين الجوائح الكبرى التي هزت المجتمعات التي أرخوا لها، بينما أغفلوا مثيلاتها المحلية أو"الاقليمية"، من هنا، فإن القيام بعرض كرونولوجي للجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب الموحدين يعد من الأمور "المستحيلة" في الوقت الراهن على الأقل. فما ورد من معلومات حول هذه الكوارث بين ثنايا المصادر التاريخية لايزيد في أغلبه عن إشارات متفرقة لاتسمح بعملية تتبع دياكروني، بل المغامرة باستخلاص النسق المتحكم في صيرورتها وتعاقبها.

على أن ما يزيد أمر تتبع كوارث الجفاف والمجاعات، صعوبة إقدام بعض المؤلفين على إيراد العديد منها غفلة من التواريخ. وتكثر هذه الظاهرة خاصة في كتب المناقب والكرامات، حيث يلجأ مصنفو هذا النوع إبان حديثهم عن ولي من الأولياء المترجم لهم إلى الإشارة إلى مجاعة أو كارثة جفاف وقعا في عصره دون تحديد لسنة بعينها. وهكذا أصبح مألوفاً أن نصادف تعابير من نوع: "أصابنا جدب شديد، فاحتجنا إلى استخراج أصول النباتات التي نأكلها في

أعوام المجاعة"[2]. أو "إن الناس كانوا محتاجين للمطر"[3] أو أيضا: "... وقد اشتد الزمان بأهله"[4].

وتتضاف إلى هذه الصيغ صيغ أخرى من نوع: "جاء رجل إلى أبي علي في عام مجاعة"[5]. أو "وحكي عنه أنه زرع فدانا بباب الجيسة، وحصده ودرسه، وكان العام شديداً" [6]. وهكذا، فإن عدم موقعة كوارث الجفاف والمجاعات داخل زمان محدد، والاكتفاء بموقعتها داخل مسار حياة الولي قد يدفع إلى الشك في صحتها، خاصة وأن العديد من رواة كرامات الأولياء يعتبرون من أقربائهم أومريديهم [7].

وإذا أضفنا إلى كل ذلك أن الهدف الرئيسي الذي سعى بعض الرواة والمترجمين إلى تحقيقه وراء سرد هذه المجاعات وكوارث الجدب هو إبراز كرامات الأولياء وتدخلهم لحل هذه المعضلات. لذلك لانستبعد أن يكون بعض هذه الكوارث والمجاعات الغفلة من التاريخ وهميا ومختلقا من طرف أولئك الرواة والمترجمين. ومهما كان فإن مثل هذه المجاعات لاتساعد الباحث على وضع تسلسل كرونولوجي يفيد في الخروج ببعض الخلاصات المساعدة على رسم خريطة للمناطق الأكثر تضرراً ومثيلاتها الأقل تضرراً.

1- الجفاف والمجاعات

لقد قمنا بمحاولة متواضعة، استهدفنا من خلالها جمع أكبر عدد من المجاعات التي نزلت بمغرب القرنين السادس والسابع للهجرة، وقسمناها إلى مجاعات عامة وأخرى محلية.

كما حاولنا، أيضا، جمع المجاعات غير محددة التواريخ التي أمكن العثور عليها داخل بعض المظان التاريخية التي استقينا منها معلوماتنا. وقبل قراءة هذه المجاعات، واستخلاص بعض النتائج التي توحي بها، نرى من الضروري، أولا، إيراد الجدولين المعبرين عن النوعين معا:

أ- جدول المجاعات محددة التاريخ:

	سنة المجاعة	مجاعات عامة	مجاعات محلية	المصدر	الجزء والصفحة
1	534 هـ		مراكش	البيان المغرب	16
2	535 هـ	X		التشوف	183
3	571 هـ		فاس	التشوف	264
4	571 هـ		فاس	الإعلام	ج 204/10
5	591 هـ	X		التشوف	298
6	591هـ	X		الإعلام	ج 291/7
7	596 هـ		فاس	كتاب في تراجم الأولياء(مخ)	288
8	607 هـ	X		البيان المغرب	259
9	614 هـ	X		البيان المغرب	267
10	616 هـ	X		البيان المغرب	266
11	617 هـ	X		الذخيرة السنية	54
12	617 هـ	X		البيان المغرب	267
13	617 هـ	X		الاستقصا	ج 262/2
14	619 الى 637	X		روض القرطاس	41
15	619 الى 637	X		جذوة الإقتباس	ق 34/1
16	624 هـ	X		الاستقصا	ج 264/2
17	630 هـ	X		الاستقصا	ج 264/2
18	632 هـ		مراكش	البيان المغرب	325
19	634 هـ	X		البيان المغرب	399
20	635 الى 638		الريف	المقصد الشريف	61
21	637 هـ		سبتة	البيان المغرب	351
22	651 هـ	X		البيان المغرب	267

ب- جدول المجاعات غير محددة التاريخ:

	المصادر الواردة بها	الجزء والصفحة
1	التشوف	246 / 245
2	المناهج الواضح	305 / 304 / 2 ج
3	مناقب ابي يعزى (مخ)	23
4	الذيل والتكملة	س 8 ق 175/1
5	الإعلام	86 / 9 ج
6	التشوف	307
7	التشوف	333
8	الإعلام	204-203 / 10 ج
9	النجم الثاقب (مخ)	229
10	المؤنس في اخبار افريقية	121
11	البيان المغرب	345
12	الإعلام	271 / 1 ج

ماهي الخلاصات التي يمكن الخروج بها من خلال قراءة الجدولين؟

إن الجدول الأول يوحي بالملاحظات والخلاصات التالية:

1- إن رصدنا للكوارث الجفاف والمجاعات التي ضربت مغرب القرنين السادس والسابع للهجرة، اتخذ من خروج **عبد المومن بن علي** في "حركته" الطويلة الأعوام عام 534هـ نقطة انطلاق وبداية. فمن المعلوم أن هذه الحركة هي التي انتهت بسقوط دولة المرابطين عام 541هـ/1146م؛

2- إن عدد المجاعات العامة يضاعف عدد المجاعات المحلية؛

3- يعتبر كتاب "**البيان المغرب**" لابن **عذاري المراكشي** من بين مصادر التاريخ العام التي أولت إهتماما مركزيا لقضية المجاعات

سواء منها المحلية أو العامة. وبذلك، فإن هذا الكتاب يعتبر مصدراً لا غنى عنه للباحثين في قضايا الجوائح بشكل خاص وقضايا المناخ بشكل عام.

4- لم تشر المصادر المعتمد عليها إلى أية مجاعة في عهد عبد المومن بن علي، والذي امتد من عام 541هـ/1146م إلى 558هـ/1162م. فهل يعني ذلك أن المغرب لم يعرف في عهده أية مجاعة، أم أن المؤرخين اهتموا بتدوين منجزاته العمرانية والإدارية، فضلا عن حروبه المتعددة من أجل توحيد بلدان الغرب الإسلامي، وتغاضوا عن ذكر المجاعات وسنوات الجدب اعتقاداً منهم بأنها ستسيئ إلى شخصه؟

5 – بخصوص عهد **يوسف ويعقوب المنصور والناصر بن المنصور**، لم تشر المصادر سوى إلى مجاعة واحدة في عهد يوسف وأخرى في عهد يعقوب، بينما سجلت مجاعتين على عهد الناصر. فهل يكون الرخاء الذي شهدته فترة حكم الخلفاء المذكورين قد تزامن مع تحسن في الظروف المناخية؟

6 –بعد عهد الناصر الذي انتهى بهزيمة العقاب المشهورة، تكاثرت كوارث الجفاف والمجاعات حتى لا يكاد الفرق، أحيانا، بين مجاعة وأخرى يتعدى السنة الواحدة. ففي ظرف 37 سنة (من 614هـ إلى 651هـ)، شهد المغرب عشر مجاعات ثلاث منها فقط محلية. وهكذا، فإن عدد السنوات مقسوماً على عدد المجاعات يدفع إلى القول إن مغرب القرن السابع الهجري، شهد مجاعة كل ثلاث

سنوات. فهل يمكن تصديق هذه الخلاصة؟ وهل يمكن أن يعرف المناخ تغيراً مفاجئاً تدوم نتائجه السلبية مدة سبع وثلاثين سنة؟

7- لقد أشار كل من **ابن أبي زرع** و**ابن القاضي** إلى مجاعة استمرت من عام 619هـ إلى 637هـ، أي مدة سبع عشرة سنة. فهل يمكن أن يكون ابن أبي زرع قد بالغ وهو المعروف بمبالغاته كلما تعلق الأمر بتشويه سمعة الموحدين؟ كما أن صاحب الجذوة قد أخذ عنه الخبر دون تدقيقه وتمحيصه.

8- باعتبار أن كوارث الجفاف وما ترتب عنها من مجاعات قد سجلت رقما قياسيا في القرن السابع الهجري. فهل يمكن اعتبار هذا القرن قرن الهبوط في المنحى الديموغرافي، والذي سيتكرس في منتصف القرن التالي مع حلول وباء الطاعون الأسود بالمنطقة؟

9- لقد همت المجاعات المحلية التي وردت بالمتون المعتمد عليها الحواضر الكبرى مثل فاس ومراكش وسبتة، بينما لم ترد سوى إشارة واحدة إلى إقليم الريف، مما يوحي بأن المؤلفين اهتموا أساسا بمشاكل الحواضر، في حين لم يهتموا إلا نادراً بما يحدث في البوادي.

10- إن توقفنا عند سنة 651هـ/1253م ليس اعتباطيا أو حتى اختياريا، بل فرضته المادة التاريخية نفسها. إذ لم نعثر في المصادر التي اعتمدنا عليها على أية مجاعة بعد السنة المذكورة. فهل يعني ذلك أن الوضع المناخي قد تحسن، أم أن الصراع العسكري بين الخليفتين **عمر المرتضى** و**أبي دبوس**، وما نتج عنه من

اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية أنسى المؤرخين وكتاب الحوليات أمر الاهتمام بالأحوال المناخية؟

أما الجدول الذي أثبتنا عليه المجاعات غير محددة التواريخ، فإنه يوحي بملاحظة أساسية تتعلق بنوعية المصادر التي اهتمت أكثر من غيرها بإيراد هذه المجاعات. فبالنظر إلى الجدول، يتبين أن كتب المناقب والتراجم تأتي على رأس المتون التي يجد فيها الباحث ضالته فيما يتعلق بكوارث الجفاف والمجاعات الغفلة من التاريخ. ولعل سر هذا الاهتمام سينجلي حينما نعلم أن الصنفين معاً يهتمان بالسيرة الذاتية لعموم الشخصيات التي ساهمت في صنع أحداث عصرها.

وما دام أن المجاعات كانت تعتبر من الكوارث الكبرى خلال العصر الوسيط ، فإن تأثر تلك الشخصيات بها أو تدخلها لحلها (حالة الأولياء مثلا) كان يفرض على المترجم الإشارة إلى ذلك التأثر أوذاك التدخل، وفي مثل هذه الحالات، فإن التاريخ لم يكن مهما، لأن المجاعات تعتبر في ذهن مصنفي النوعين المذكورين حالات عارضة. ولايخفى،أيضا، أن بعض الأولياء اشتهر بكرامة الاستسقاء وإطعام الطعام، وهو لهذا السبب بالذات قادر على التقليل من الآثار الوخيمة لكل مجاعة تحدث إبان حياته داخل المجالات التي يتحرك فيها، فما الفائدة،والحالة هذه، من الإشارة إلى تاريخ معين؟

ولابد أيضا من الإشارة إلى سبب آخر وهو أن كثيراً من كتاب التراجم والكرامات لم يجايلوا الشخصيات التي كتبوا سيرها

الذاتية. فالمعلومات التي دونوها حولهما، إنما استقوها من رواة لم تحتفظ ذاكرتهم ببعض الأحداث وضمنها تواريخ المجاعات والكوارث الطبيعية.

وخلاصة القول، إن كوارث الجفاف والمجاعات تكاثرت بالمغرب الموحدي بعد هزيمة "العقاب"، وهو أمر يدعو إلى المزيد من التمعن والتفكير، ونعتقد أنه بالنسبة للمجاعات بصفة خاصة، فإن مؤلفي العصر الوسيط ربما وقعوا في خطأ الخلط بين ذات المنشأ الطبيعي وبين مثيلاتها الناجمة عن الحروب والفتن السياسية.

2- الطواعين

اعتبرت الأوبئة والأمراض المستعصية من بين الجوائح التي هددت الإنسان المغربي الوسيط، كما كان لها تأثير واضح على البنية الديموغرافية، وبالتالي على القاعدة الإنتاجية والمستوى المعيشي للسكان. ومما زاد من نتائجها السلبية عدم تطور الطب بالشكل الذي يتيح محاربة هذه الأوبئة، أو على الأقل التقليل من حدتها.

وقد سبق أن استعرضنا حين دراستنا لمتخيل المغاربة حول الجوائح الطبيعية موقف مختلف الشرائح الاجتماعية من عامة وفقهاء وأطباء وأولياء منها. وأمام عجز "النخبة" عن فهم الأسباب التي تنتج عنها مثل هذه الأوبئة، اضطرت إلى إرجاعها إلى غضب الله(8). أو إلى "استيلاء طبيعة زحل الأولى السوداوية التي تظهر على سطح البدن"(9).

ومهما كان فإن "الطاعون الوبائي"[10]، أو"المرض الوابل"[11] كما كان يسمى أيضا، خلق نوعا من الهلع الجماعي في أوساط السكان، يظهر ذلك بوضوح في الأدبيات الفقهية للمرحلة. فقد سئل أبو العباس أحمد بن القباب[12] " عن حكم الناس زمن الوباء إذا كثر الموت هل أحكامهم كحكمهم على غيره". ويبدو أن الخسائر الديموغرافية المترتبة عن وباء الطاعون قد دفعت ببعض الكتاب إلى وضع تصانيف بخصوصه، قبل أن يكتب ابن هيدور "مقالته" بحوالي قرنين على الأقل[13]. ففي عصر الموحدين قام أبوعبدالله محمد بن يوسف بن عمر بن عمران المزدغي بكتابة مقالة يشرح فيها الحديث الشريف: "إذا نزل الوباء بأرض قوم... الحديث"[14].

وإذا كانت أسباب انتقال هذا الوباء من منطقة إلى أخرى قد ظلت مجهولة لمدة ليست بالقصيرة، فإن الفقيه **أحمد بن مبارك** اللمطي[15]، تفطن إلى أن التبادل التجاري يعتبر من العوامل الرئيسية في انتشار عدوى هذا المرض. وفي الواقع، فإن أحمد بن مبارك اللمطي كان محقا حينما جعل الحركة التجارية حركة ناقلة للعدوى. ذلك أن الدراسات الأوروبية الحديثة التي اهتمت بدراسة الطاعون الأسود الذي اكتسح أوروبا عام 1348م، توصلت هي الأخرى إلى نفس النتيجة[16]. وهكذا، فإذا كانت التجارة ناقلة للخيرات المادية والأفكار والخصوصيات الحضارية، فإنها تعد، كذلك، ناقلة للمرض والموت.

وكانت الحركة التجارية تعرف ركوداً قاتلا وقت ظهور وباء الطاعون. ذلك أن أهالي المناطق غير الموبوءة كانوا يمنعون أهالي

المناطق الموبوءة من الدخول إلى بلادهم خوفاً من نقلهم العدوى إلى هذه المناطق. وقد جرت العادة عند ظهور هذا الوباء أن يغادر الأشخاص الأصحاء بشكل فردي أو جماعي البلد الذي ظهر به خوفاً من العدوى. الأمر الذي كان يؤثر على التوازن السكاني من جهة، وعلى مردودية القطاعات الانتاجية من جهة ثانية[17].

ونظراً لكثرة الضحايا الذين كانت تخلفهم الطواعين، بالإضافة إلى ما كان ينتج عنها من هلع جماعي، فإن الناس كثيراً ما اعتبروا كل وباء يخلف عدداً كثيراً من القتلى طاعونا. ويبدو أن هذا الخلط قد استمر في الكتابات المغربية إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر على الأقل[18]. بل إن أحد الباحثين المحدثين [19] أشار إلى أن بعض الدارسين المعاصرين أنفسهم وقعوا في هذا الخلط والاضطراب.

ومهما كان، فإن أهم طاعون حل بالمغرب الأقصى خلال عصر الموحدين هو طاعون 571هـ/1175م. ذلك أن كثيراً من المصادر أشارت إليه وإلى خطورة النتائج الديمغرافية المترتبة عنه.

ومما يمكن تسجيله حول الروايات التي تطرقت إليه اتفاقها على طابعه الجهوي، إذ يمس -حسب هذه الروايات- سوى العاصمة مراكش وأحوازها[20].

غير أن ما يدفع إلى الشك في الطابع الجهوي للطاعون المذكور إشارة عدد من تلك المصادر إلى وفاة الشيخ الموحدي **أبي حفص عمرو الهنتاتي**، جد الملوك الحفصيين، متأثراً بهذا الطاعون وهو عائد من الأندلس، فهل يعني ذلك أن العدوى أصابته بالأندلس؟ إذا

كان الأمر كذلك، فإن هذا يعني أن الأندلس بدورها لم تسلم من هذا الوباء. أم أن "المرض الوابل" أصابه بعد دخوله مجال المغرب الأقصى وقبل أوبعد وصوله إلى مدينة سلا؟

إن الأمر في كلتا الحالتين يفند روايات المؤرخين الذين ركزوا على الطابع الجهوي لطاعون 571هـ/1175م. ونحن نعتقد، كما اعتقد غيرنا[21]، أن هذا الوباء تعدى حدود مراكش، بل وحدود المغرب الأقصى برمته ليشكل بلدان الغرب الإسلامي بأكملها. ومما يشفع في تبني هذا الرأي سيولة الاتصالات بين هذه البلدان سواء من الناحية التجارية، أو من الناحية الثقافية. وفضلا عن ذلك، فإن الرعب الذي نشره هذا الوباء بين ساكنة مراكش أدى بالعديد من سكانها إلى مغادرتها في محاولة منهم للنجاة بأنفسهم، وهو ما أشار إليه ابن عذاري المراكشي[22] حين صرح بأن "كل من خرج منها فاراً بنفسه مات في الطريق".

ويبدو أن هذا الطاعون استمر أكثر من عام، بذلك وحده نستطيع تفسير اختلاف المؤرخين حول سنة حلوله. فقد تبنى البعض [23]تاريخ 571هـ/1175م، وبينما تبنى البعض الثاني [24] 572هـ/1176م. ومن خلال رصد نتائجه الديموغرافية يتبنى أنها كانت كارثية فابن عذاري[25]، يشير إلى أن كثرة القتلى حالت دون حملهم إلى المسجد الجامع للصلاة عليهم، الأمر الذي حذا بالخليفة أبي يعقوب يوسف إلى إصدار تعليماته بأن "يصلى عليهم في سائر المساجد رفقا بالناس في ذلك". ورغم الإمكانيات الطبية والوقائية المتوفرة للخليفة وأفراد عائلته، فإن عددا من هؤلاء لم ينج

من الإصابة بهذا الطاعون، ذلك أنه اختطف أربعة من إخوة الخليفة هم: أبو عمران، أبوسعيد، أبو عبدالله وأبو زكريا. بل إن الخليفة نفسه كاد أن ينضاف إلى الضحايا [26].

أما على مستوى القاعدة، فإن الخسائر كانت فادحة على ما يبدو، حجتنا على ما تذهب إليه أن بعض المؤرخين [27] أشار إلى أن عدد القتلى بلغ "بمراكش في اليوم الواحد ألف وسبعمائة نفس". وفي تقديرنا، فإن هذا الرقم ينطوي على مبالغة واضحة، ذلك أن استمرار الطاعون لمدة سنة، وبمثل هذه الخسائر البشرية اليومية يفرض أن يتجاوز ساكنة مراكش 600 ألف نسمة، وهو أمر جد مستبعد بالنسبة لمدينة مغربية في العصر الوسيط، حتى وإن كانت تمثل عاصمة دولة كبرى كدولة الموحدين.

ولايسع الباحث أمام غياب أرقام أخرى أكثر استحضاراً ومراعاة للمعطيات البشرية للعصر الوسيط سوى تبني الرقم الذي قدمه كل من ابن عذاري [28] وصاحب الحلل الموشية [29]. فهما يحصران الخسائر اليومية بين مائة ومائة وتسعين شخصاً. فالقصر الخليفي وحده كان يشهد سقوط ما يقارب الثلاثين شخصا من الخدم إلى درجة أنه أصبح شبه فارغ [30].

ومن بين كبار الشخصيات التي قضى عليها هذا الطاعون نذكر القاضي أبا يوسف حجاج بن يوسف [31]، والكاتب أبا الحكم ابراهيم بن علي بن هردوس [32]، ومشرف غرناطة أبا عمران بن أفلح [33]. وحتى الأولياء أنفسهم -رغم ما عرف عن بعضهم من ابراء للعلل- لم يسلموا من هذا الوباء. فبعض الروايات [34] تذكر أن أبا

يعزى كان من بين ضحاياه. وبالجملة، فإن طاعون 571هـ كان له تأثير كبير على الذاكرة الجمعية المغربية، إذ هو في نظر البعض "لم يعهد شله فيما تقدم من الأزمنة"[35] كما أن البعض الآخر سجل أن تأثيراته النفسية بلغت حداً "كان الناس يموتون فيه من غير مرض"[36]. بل إنهم كانوا يعلمون أن الموت كان يتربص بهم في كل لحظة حتى "كان الرجل لايخرج من منزله حتى يكتب إسمه ونسبه وموضعه وأهله"[37].

وبالفعل، فإن المغرب إلى حدود الطاعون الأسود لعام 1348م الذي مس أغلب جهات العالم الوسيط، لم يشهد كارثة من هذا الوباء للظهور بالمغرب الأقصى خلال سنة 610هـ/1213م. فصاحب "الذخيرة السنية"[38]، يذكر أن هذا الوباء ضرب المغرب والأندلس، وهو نفس الرأي الذي يدافع عنه الناصري[39]، حيث يرى أن خسائر معركة العقاب ضد نصارى الأندلس في السنة المذكورة، انضافت إلى خسائر هذا "الوباء العظيم الذي تحيف الناس إلا قليلا" لتخلق الجو الملائم للثوار المرينيين من أجل اكتساح شرق المغرب[40]. ومع ذلك، فإن الخسائر الناجمة عن وباء 571-572هـ لايمكن مقارنتها بمثيلاتها الناجمة عن طاعون 610هـ/1213م بدليل سكوت أغلب المصادر عن إيراد أخبار تتعلق بهذا الوباء الأخير.

3- الأمراض المستعصية والأمراض الواسعة الانتشار

لم يكن الطاعون هو وحده المرض المؤرق للإنسان المغربي الوسيط، فقد كانت هناك أمراض أخرى كانت تفتك بعدد لايستهان به من الأرواح البشرية. وبتصفح أنواع معينة من المصادر ككتب

الطب والأغذية والنوازل والمناقب، يستطيع الدارس الوقوف على الأمراض الأكثر انتشارا بعد الطاعون.

وتتفق المصنفات المذكورة على أن مرض الجذام يأتي من حيث الخطورة بعد الطاعون، وهو وإن لم يكن يقتل بنفس السرعة التي كان يقتل بها الطاعون، فإن النتائج الاجتماعية والنفسية المترتبة عنه تجعله مرضاً خبيثا بامتياز. والراجح أن يكون الطبيب ابن زهر[41] مجرد معبر عن رأي عامة الناس في هذا المرض حينما نعته "بالعلة الكبرى". ومن مساوئه أن لحم المريض يبدأ في التساقط عند استحالته كما حدث للولي أبي يعقوب يوسف بن علي المبتلى الذي "سقط بعض جسده"[42] دون أن يبالي بالألم المترتب عن ذلك[43].

وكانت الدولة تلجأ إلى جمع المصابين بهذه العلة في "حارات" عرفت ب "حارات الجذمى" تبنى خارج المدن. ففي مدينة فاس كانت حارتهم تقع خارج باب الخوخة "ليكون سكناهم تحت مجرى الريح الغربية، فتحمل الرياح أبخرتهم، ولايصل أهل البلد منها شيء، وليكون تصرفهم من المياه وغسلهم بعد خروجه من البلد"[44] أما بمراكش، فإن مثل هذه الحارة وجدت شرقي المدينة[45]. ويحتمل أيضا أن يكون يعقوب المنصور الموحدي قد شيد حارتين مماثلتين بكل من سلا وقصر ابن عبد الكريم[46] (القصر الكبير).

ومهما كان، فإن هذا المرض كان منتشراً على نطاق واسع. وهوبهذا الانتشار خلق مشاكل اجتماعية ونفسية للمصابين به وللأفراد المحيطين بهم، الأمر الذي دفع بالبعض إلى مساءلة الفقهاء

عن حكم الشرع الإسلامي في مخالطة المجذومين[47]. اعتماداً على هذا السؤال وأسئلة أخرى مشابهة له وردت ضمن كتب النوازل، يتضح أن المجذوم كان شخصا مرفوضاً اجتماعيا، مما كان يضطره إلى العيش في عزلة تامة إلى حين وفاته.

ويبدو أن العامة كانت تستغل أوقات الاضطرابات والفتن مع ما يصاحب ذلك من غياب للسلطة المركزية للانتقام من المجذومين وطردهم بعيداً عن التجمعات البشرية. يستشف ذلك من خلال رواية ابن أبي زرع [48]التي يشير فيها إلى انتقال جذمى فاس أيام المجاعة والفتنة الممتدة من سنة619هـ-1222م إلى 637هـ-1239م للسكنى بالكهوف الواقعة خارج باب الخوخة. ومع ذلك، فإن الإنصاف يقتضي بالقول إن جذمى المغرب على عهد الموحدين حظوا بعناية خاصة من طرف الدولة، عكس أقرانهم بأوروبا الوسيطة. ذلك أن وجود هؤلاء أثار ردود فعل جماعية بلغت إلى حد الفتك بهم جماعيا كما حدث في فرنسا عام 1321م[49].

والراجح من خلال رواية ابن أبي زرع المذكورة أن الأمراء المرينيين الأوائل لم يولوا عناية كبيرة للمصابين بهذه العلة. فيعقوب بن عبد الحق، بعد أن اشتكى إليه سكان مدينة فاس من قيام المجذومين بغسل ثيابهم وأوانيهم وأوساخهم في نهر المدينة "أمر رحمة الله تعالى عامله على المدينة وهو الشيخ إدريس بن أبي قريش أن ينقلهم من هناك ليبعدوا عن ماء النهر. فنقلهم إلى برج الكوكب الذي بخارج باب الجيسة من أبواب عدوة القرويين، وذلك في سنة ثمان وخمسين وستمائة"[50]

وما دمنا بصدد الحديث عن الأوبئة والأمراض التي كانت تفتك بسكان المغرب الوسيط، نورد جدولا بأهم الأوراض الأكثر انتشاراً بعد علتي الطاعون والجذام.

وفيما يلي جدول بأهم الأمراض الأكثر انتشارا بعد علتي الطاعون والجذام:

نوع المرض	المصدر	الجزء والصفحة	ملاحظات
الفالج	رسائل ابن رشد الطبية كتاب التيسير في المداواة والتدبير	47/393	
السكتة	رسائل ابن رشد الطبية	393	
الصرع	رسائل ابن رشد / كتاب التيسير	116/393	
اختناق الرحم	رسائل ابن رشد الطبية	393	
الرياح والمتولدة في بدن الإنسان	رسائل ابن رشد الطبية	393	
أوجاع القولنج	رسائل ابن رشد الطبية	393	
أوجاع المعدة	رسائل ابن رشد/ كتاب التيسير	44/393	
أمراض الكبد	كتاب التيسير	44	
لدغات الأفاعي والعقارب	كتاب التيسير	39	
القروح الرديئة	كتاب التيسير	30	
الإسهال	عيون الأنباء طبقات الأطباء/ كتاب التيسير	ج 3 ص40/107	أصيب به عبد المؤمن
السل	كتاب التيسير	47	
الأورام	كتاب التيسير	48	
القرع	كتاب التيسير	53-52-49	
أمراض الأذنين	كتاب التيسير	72	
أمراض العينين	كتاب التيسير	82	
داء الكلب (السعار)	كتاب الأغذية/ رسائل ابن رشد	393/105	
أمراض التسمم	عيون الأنباء/رسائل ابن رشد	ج 3ص393/107	
الوسواس	كتاب التيسير	129	يصيب الحكام خاصة

وفيما يلي جدول بأشهر الأطباء خلال عصر الموحدين:

اسم الطبيب	المصدر	الجزء والصفحة
أبو الوليد بن رشد	عيون الأنباء	ج 3، ص: 122-127
أبو الحجاج يوسف بن هوراطير	عيون الأنباء	ج 3، ص127
أبو عبد الله بن يزيد	....	ج 3، ص128
أبو إسحاق بن إبراهيم الداني	....	ج 3، ص128
أبو يحيى بن قاسم الإشبيلي	....	ج 3، ص128
أبو الحكم بن غلندو	....	ج 3، ص128
أبو جعفر أحمد بن حسان	....	ج 3، ص129
أبو محمد الشذرني	....	ج 3، ص129
أبو جعفر بن الغزال	....	ج 3، ص130
أم عمرو بنت أبي مروان بن زهر	الذيل والتكملة	س 8، ص483
أبو مروان عبد الملك بن زهر	عيون الأنباء	ج 3، ص107

والجدير بالذكر أن أغلب هؤلاء الأطباء خدموا المنصور والناصر الشيء الذي يؤكد أن الطب عرف قفزة نوعية خلال حكم هذين الخليفتين. كما تجب الإشارة إلى أن ممارسة الطب لم تعد حكراً على الرجال، بل إن المرأة بدورها اقتحمت هذا الميدان. ولعل السمعة التي تمتعت بها الطبيبة **أم عمرو بنت أبي مروان بن زهر** تشهد على أن المرأة بإمكانها الوصول إلى القمة في ميادين كانت حكراً على الرجال.

وقصارى القول، فإن الدولة الموحدية حاولت جهد الإمكان التدخل لتقديم العون لرعاياها كلما تعرضوا لإحدى الكوارث الطبيعية. وإذا كانت جهودها قد انصبت على الميدان الطبي، فلأن

الأمراض والأوبئة مثلت خطراً دائما يهدد ساكنة المغرب خلال العصر الوسيط، في الوقت الذي كانت فيه بقية الكوارث ظرفية، فضلا عن صعوبة التنبؤ بحدوثها.

وإذا كان البعض [52] يعتقد أن داء "الزهري" أو "داء الافرنج" كان منتشراً، وأن عدم ذكره يعود إلى أن الأمراض الجنسية غالباً ما يقع التستر عليها، فإن هذا الرأي تصعب البرهنة عليه خاصة وأننا لانتوفر على نصوص صريحة تثبت انتشار هذه الأمراض خلال العصر الوسيط، غير أن تعدد العلاقات الجنسية للرجل والمرأة لابد وأن تكون من وراء عدد من الأمراض الجنسية التي لم يتوصل الأطباء إلى تشخيصها خلال تلك الحقبة.

والراجح أن تعرف المغاربة على الأمراض الجنسية يعود إلى نهاية العصر الوسيط بعد أن كثر وجود الأجانب من يهود ونصارى بالمغرب. فـ **الوزان**[53] الذي طاف بأرجاء المغرب الأقصى خلال القرن السادس عشر، أشار إلى أن هذه الأمراض كانت منتشرة على نطاق واسع بين سكان السهول دون سكان الجبال. وكان داء الافرنج (الزهري) على رأس قائمة الأمراض الجنسية المعروفة بالمغرب بعد القرن الخامس عشر، ويرجع الوزان زمن ظهور هذا الداء بالمغرب إلى سنة 1492م حين طرد الدون **فردناند** ملك إسبانيا، اليهود من بلاده نحو المغرب، فكان أن ربط بعض المغاربة علاقات جنسية مع النساء اليهوديات، والأمر نفسه بالنسبة للرجال اليهود مع النساء المغربيات، الشيء الذي أدى إلى ظهور هذه الأمراض وانتشارها شيئا فشيئاً.

4- السيول والفيضانات

انضافت إلى الطاعون والجذام والأمراض المستعصية مجموعة من الجوائح الطبيعية الأخرى التي خلقت بدورها خسائر مادية وبشرية، لتجعل الإنسان المغربي يشعر بعجز واضح أمام سطوة الطبيعة وتقلباتها. ومن الكوارث التي ركزت عليها المصادر التاريخية بعد الطواعين والأمراض المستعصية، تبرز السيول الجارفة والفيضانات الناتجة عن ارتفاع كميات الأمطار المتهاطلة.

ويزداد الأمر سوءا حينما تتزامن مثل هذه الفيضانات والسيول مع إحدى الفتن أو اضطراب اجتماعي. نجد مصداقا لهذه الفكرة فيما أشار إليه البيذق الصنهاجي[54] من تزامن صراع الثوار الموحدين ضد الجيش المرابطي بزعامة **تاشفين بن علي** عام 536هـ/1141م شمال المغرب مع فيضانات مهولة دامت خمسين يوما. ويبدو أن الخسائر الناجمة عنها كانت هامة. "فقد حملت الوديان، وأكل وادي سبو باب السلسلة، وفتقت جزيرة مليلية، وأكل البحر طنجة حتى إلى الجامع، وأكل وادي سبو مع وادي ورغة أخبية لمطة"[55].

كما تحدثت بعض المصادر[56] عن السيل العظيم الذي ضرب مدينة فاس عام 626هـ/1228م، الشيء الذي أدى إلى انهدام سورها الشرقي وسقوط ثلاث بلاطات من جامع الأندلس، بالإضافة إلى إتيانه على عدة دور سكنية بعدوة الأندلسيين. وهناك فيضانات أخرى ورد ذكرها في كتب المناقب والتراجم غفلة من التواريخ[57] تتحدث كلها عن الآثار المدمرة للسيول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

5- كوارث مختلفة

تحدثت المصادر كذلك عن عدد من الكوارث التي عرفها المغرب الموحدي، حتى وإن كانت لم تولها نفس الأهمية التي أولتها للحروب والطواعين، وبقية الأمراض التي أتينا على ذكرها سابقا. ومع ذلك فإن استكمال النظرة عن واقع الإنسان المغربي خلال القرنين السادس والسابع للهجرة، يحتم علينا الإشارة إلى بعضها.

من بين هذه الكوارث الحرائق والتي غالبا ما تكون من ورائها أسباب سياسية أو شخصية، أو تنتج أحيانا عن اللامبالاة والسهو. ولعل أهم حريق حدث خلال عصر الموحدين، تذكر حريق عام 607هـ/1210م[58]، الذي شب بقيسارية مراكش. وإذا علمنا ضعف وسائل الإطفاء خلال العصر الوسيط، أدركنا ولاشك، أن الحرائق كانت تخلف أضراراً اقتصادية واجتماعية ونفسية.

ومن جانب آخر، فإن العامة كانت تستغل مثل هذا الظرف لممارسة أعمال السرقة والنهب، فابن عذاري[59] يذكر أنه إبان هذا الحريق "اقتحمت النارسفلة الغوغاء وضروب الغرباء، فسلبوا بعض ما ألفوه مما سلم من الحريق، وتسللوا به على كل طريق". كما ذكر أيضا أن خسائر التجار المحليين والعابرين كانت كبيرة، فقد: "ذهب للتجار الواردين والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة ما لايحصى وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار، وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على الأقطار"[60].

كما عرفت مدينة فاس عام 646هـ/1248م حريقا مشابها للحريق الذي عرفته قيسارية العاصمة مراكش، وحسب المصادر

التي أشارت إليه [61]، فإن نتائجه كانت كارثية على اقتصاد المدينة. فقد "احترقت أسواق فاس من قنطرة الصباغين بقرب باب السلسلة، فأحرقت سوق السقاطين والغمادين والسبطريين والصوابنيين، ووصلت إلى باب الخباثر من جامع القرويين"[62].

كما نجد بالمصادر إشارات تهم كوارث أخرى كهجومات الجراد على المزارع والثمار[63] والزلازل[64]، وظاهرتي الكسوف[65] والخسوف[66]. وهي كلها ظواهر حظيت باهتمام الإنسان المغربي الوسيط إما بسبب نتائجها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة، وإما لمجرد عدم فهم أسبابها.

6 – النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجوائح

قبل التطرق لموقف دولة الموحدين من الجوائح والكوارث الطبيعية، نرى من الضروري الوقوف، أولا عند النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه الجوائح، لأن هذا الوقوف هو وحده الذي سيؤهلنا لمعرفة مجمل التدابير التي اتخذتها الدولة، وكذا على حدود تدخلها.

ومن الأمور التي تتكرر في المصادر التاريخية إبان كل حديث عن المجاعات الإشارة إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة منها أسعار المواد الغذائية. وينتج هذا الارتفاع، عادة، عن ندرة هذه المواد في الأسواق بسبب شلل الحياة الاقتصادية، وخاصة النشاط الزراعي، على أنه ينبغي أن نضيف إلى العوامل الطبيعية التي تكون وراء ضعف وقلة منتوج الأرض عاملا آخر من صنع الإرادة البشرية، ونعني به احتكار المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والشعير.

فقد كان الخوف من الجوع أو التنبؤ بحدوث سنة عجفاء من وراء دفع بعض الفلاحين إلى تخزين إنتاجهم لمواجهة الطوارئ. وفضلا عن ذلك، فإن التجار يقومون باحتكار هاتين المادتين، مما كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أثمانهما، وبذلك يحقق هؤلاء المحتكرون أرباحاً طائلة من وراء هذه العملية.

ويقدم ابن عذاري[67] مثالا واضحاً عن مثل هذا الاحتكار المبني على التنبؤ والتخمين حين أشار إلى قرار الخليفة **عبد الواحد الرشيد** بالخروج في حملة ضد عرب الخلط خلال مجاعة 632هـ/1234م، أدى إلى ظهور الحنطة بمدينة مراكش بكميات كبيرة. وسبب ظهورها يعود إلى أن المحتكرين توسموا في الرشيد إمكانية فك الحصار على المدينة، فعملوا على إخراجها إلى السوق، وقد "كان عندهم منها ما تتمشى به أحوال الناس مدة طويلة، لكن حب النفس منعهم من إخراجه والتمسك به".

على أن تعاليم الشرع تعد واضحة في هذا الصدد، فهي تمنع الاحتكار المضر بالناس، بينما تجيز للإنسان ادخار قوته وقوت عياله. وباستثناء أوقات المحن والمجاعات، فإن الاحتكار يعد مشروعاً بدليل قول أحد الفقها[68] : "فأما من جلب طعاماً، فإن شاء باعه وإن شاء احتكر، إلا إن نزل فادحة وأمر ضروري بالمسلمين، فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته، فإن لم يفعل أجبر على ذلك إحياءً للهمم وإبقاءً للرمق. وأما إن كان اشتراه من الأسواق واحتكر وأضر بالناس، فيشترك فيه الناس بالسعر الذي اشتراه به".

وبطبيعة الحال، فإن القمح والشعير كانا مادتين أساسيتين في

تغذية الإنسان المغربي خلال العصر الوسيط، والنقص الذي يصيب إنتاجهما يؤدي، عادة، إلى مصاعب اجتماعية واقتصادية، بل وتؤدي أحيانا إلى مجاعات مهولة. وقد حق للمؤرخ **فرنان بروديل**[69] أن يعتبر القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. فنقصانه يؤثر على الفقراء أكثر مما يؤثر على الأغنياء، ذلك أن للأغنياء مخزونهم الخاص. كما حق له أيضا أن يعتبر السؤال عن "الصابة" القاسم المشترك بين حكام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بحكم عودته المتكررة في مراسلاتهم الرسمية منذ مطلع السنة إلى نهايتها[70].

وتقدم بعض المصادر أمثلة عن ارتفاع أسعار مادتي الشعير والقمح. ففي مجاعة عام 536هـ/1141م يذكر البيدق أن ثمن "الشعير بلغ في ذلك الوقت ثلاثة دنانير للسطل"[71]. في حين "بلغ قفيز القمح ثمانين ديناراً" إبان إحدى المجاعات التي ضربت المغرب خلال فترة حكم الخليفة عبد الواحد الرشيد[72].

والظاهر من خلال بعض النصوص[73] أن المدن الكبرى كانت تغلق أبوابها ليلا حتى لا يتسلل إليها سكان أحوازها الفارين من وطأة المجاعة وقد خلقت مثل هذه الهجرة مشاكل لاحصر لها، لعل أهمها مشكل الإرث، ذلك أن **أبا عمران الفاسي** الفقيه المالكي المعروف[74] سئل عن حكم الشرع في من خرج مهاجراً أيام المجاعة أو مثيله الذاهب نحو بلاد الطاعون. هل ينتظر ذووه ظهوره أو يعتبرونه في عداد الأموات؟ فأجاب قائلا: "من خرج إلى بلاد الطاعون أوخرج في زمانه، فيرثه ورثته يوم خروجه".

كما كان شائعا، أيضا، أن تفر النساء من البوادي إلى الحواضر تحت ضغط المجاعة، فتدعين أنهن أرامل وأن عدتهن انقضت طلبا للزواج[75]. ومادام أن أحكام الشرع واضحة في هذا الصدد، إذ لايصدقن إلا ببينة، فإن عجزت عن الإتيان بها بقين من دون زواج، الأمر الذي يفوت عليهن هذه الفرصة، مما يعرض أكثرهن للتشرد أو التسول، إن لم يؤد إلى سقوطهن في أحضان الرذيلة وتعاطي البغاء.

ويتضح من خلال تصفح كتب المناقب والتراجم على الخصوص أن عدداً من الأولياء المنتمين إلى الشريحة المترفة تدخلوا للحد من العواقب الناجمة عن المجاعات. فهذا الولي عبد الرحمن بن عاش المعروف **بابن العجوز** يقوم بتحبيس فدان زرعه الواقع بباب الجيسة -أحد أبواب مدينة فاس- على المساكين.[76] وهذا أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمان التادلي يتصدق بحمولة غرفتين من القمح على المساكين خلال المجاعة التي ضربت مدينة فاس عام 571هـ/1175م، حتى أنه لم يترك لابنه الضرير ما يسد به الرمق[77] وهذا ولي ثالث يقدم على توزيع عدة أحمال من القمح على المساكين خلال مجاعة كذلك[78]. وهناك أمثلة عديدة قد يطول سردها وردت ضمن الصنفين المنوه بهما،[79] تشيد كلها بحضور الأولياء الفاعل إلى جانب الفئات المستضعفة خلال سنوات القحط والمجاعة.

وكانت صلوات الإستسقاء تقدم العزاء النفسي للجياع والمتضررين، وتوفر للسلطة هامشا إضافيا من الوقت لانتظار جود

السماء. ويبدو أن الخلفاء الموحدين شجعوا الناس على المشاركة المكثفة في مثل هذه الصلوات إلى درجة سماحهم لليهود والنصارى بالمساهمة فيها إلى جانب المسلمين[80]. كما يبدو من خلال بعض الروايات الموثوق بأصحابها[81] أن تقنية خزن المحاصيل الزراعية في المطامير شرع في العمل به إبان عصر الموحدين بالذات. وتشير رواية أخرى إلى إمكان مكوث الزرع داخل هذه المطامير ما بين الستين والسبعين سنة[82].

ومهما كان، فإن ضراوة الجوع والصراع من أجل البقاء دفعا بالناس إلى ابتكار أساليب جديدة في التغذية. حيث نجدهم في المناطق التي يكثر فيها الجراد "يستعملونه طبخاً وقلياً"[83] على الرغم من خطورته على الصحة حسب أطباء الفترة إذ "يحرق الدم ويعقب آفات كثيرة"[84]. كما أكلوا أيضا أصول وعروق النباتات[85] وثمرة شجرة الجميز[86].

ودون الحديث عن إقدام الفلاحين على ذبح دوابهم أيام المجاعات، مما كان يعرض الثروة الحيوانية للإبادة، فإن ما يمكن الإشارة إليه هو أن بعض الروايات ذهبت إلى حد القول بإقدام الإنسان على أكل لحم أخيه الميت[87]. وفي المدن الساحلية التي ترتادها السفن النصرانية "كان بعض الناس يسلمون أنفسهم للنصارى ليشبعوا عندهم الطعام"[88]. وبالموازاة مع ذلك كثرت أعمال النهب والسرقة حتى أن ممتلكات الأولياء أنفسهم لم تسلم من السطو عليها من طرف بعض عناصر العامة[89].

كما شاع، أيضا، لجوء الفلاحين الصغار إلى اقتراض كميات معلومة من القمح والشعير من الفلاحين الكبار على أن يردوا ما اقترضوه إما عينا أونقداً عند تحسين الأحوال. وفي هذا الصدد ظهر فقهاء وعدول متخصصون في كتابة صكوك السلف وصكوك الإبراء عند الرد[90]. ومن نافلة القول التأكيد على أن القمح كان عملة نادرة في مثل هذه الحالات، بل إن الدولة نفسها لجأت، أحيانا، إلى تأدية أجور موظفيها بواسطة القمح[91]. والراجح أن يكون عددهم مهم من الوفيات قد نتج عن تغير عادات الناس الغذائية إبان فترة المجاعات كتناولهم للأعشاب المضرة.

7- تدخل الدولة للحد من وقع الجوائح على رعاياها

إذا كان الإسلام يعترف للدولة بعدد من الحقوق على رعاياها، فإنه في المقابل يلزم الدولة بتقديم عدد من الخدمات مقابل تلك الحقوق. وإذا كانت الدولة الوسيطية تجعل مسألة الدفاع عن رعاياها ضد أي عدوان كيفما كان مصدره على رأس أولوياتها، فإن هذه الخدمة لم تكن وحدها كافية للاعتراف بشرعيتها. ذلك أن العدوان قد لايكون مصدره الإنسان، وحده؛ فقد لاحظنا كيف أن "عدوانية" الطبيعة وما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية كانت تشكل هاجساً مؤرقاً للإنسان المغربي الوسيط.

لقد شكلت الكوارث الطبيعية تهديداً حقيقيا للسلطة. فبالإضافة إلى الاضطرابات المصاحبة، عادة، لها من سرقات ونهب واعتداء على حق الملكية، فإنها تضع السلطة في واجهة الأحداث حين ينتظر

الناس تدخلها للتقليل من هول وقعها والتخفيف من نتائجها. فهل قامت دولة الموحدين بالأدوار المنوطة بها عند حلول كارثة ما؟

بخصوص الجفاف والفيضانات والحرائق، قليلة هي النصوص التي تشير إلى تدخل دولة الموحدين للتخفيف من هول وقعها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية. على أنه ينبغي الاعتراف بأن الخلفاء والأمراء الموحدين اهتموا على غرار رعاياهم بالجفاف وتمنوا زواله. يظهر ذلك بجلاء في ديوان الأمير **أبي الربيع سليمان الموحدي** الذي نظم بيتين[92]، يصف فيهما إحدى كوارث الجفاف التي حلت بالمغرب زمن يعقوب المنصور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة كانت، عادة، ما تقتطع مجموعة من الرسوم الجبائية العينية من مداخيل الفلاحين وتجار المواد الغذائية لتقوم بخزنها قصد التصرف فيها عند الحاجة. والراجح أن تكون دولة الموحدين هي أول دولة في الغرب الإسلامي تقوم بهذا الإجراء. وليس من الصدفة في شيء أن يطلق على الدولة لفظ "المخزن"[93] بدءاً من هذه الفترة بالذات، ليستمر بعد ذلك في التداول إلى وقتنا هذا.

وهكذا، فإن الضرائب العينية كانت تعفي البلاط السلطاني والجيش من شراء بعض المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والشعير. بل إن الدولة عندما يتوفر لديها فائض كبير منها تقوم ببيعها في الأسواق[94]. غير أنه في حالة كوارث الجفاف، فإنها تقدم على توزيع محتويات مخازنها مجانا على المستضعفين والجياع. وهي بهذا العمل

تقوم بدورين مترابطين: فمن جهة تخفف من بؤس السكان، ومن جهة أخرى تحول دون قيام اضطرابات قد تهدد مشروعية وجودها.

وعن حضور المخزن الموحدي إلى جانب الفئات المتضررة من الكوارث الطبيعية، يقدم الخليفة **يوسف المستنصر** (610هـ-1213/620هـ-1223م) نموذجاً حياً عن هذا الحضور. فبعد مجاعة 616هـ/1219م وما نتج عنها من ندرة في المواد الغذائية وارتفاع في الأسعار، أعطى أمره "بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم. فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء"[95]. ولم يكتف المخزن الموحدي بهذا الإجراء وحده، بل أقدم، أيضاً، على فتح بيت المال وتوزيع مساعدات مالية على المحتاجين. وكانت نتيجة هذا التدخل المزدوج أن "تحسنت أحوال الناس"[96].

ولم يقتصر دور المخزن الموحدي على التدخل لصالح الشرائح المستضعفة إبان فترات الجفاف وحدها، بل إننا نعثر على مثال يوضح حضوره الفاعل لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المترتبة عن كوارث الحرائق. فقد سبق أن أشرنا إلى أن عهد الخليفة أبي محمد الناصر شهد حريقا مهولا أتى على مجمل بضائع وودائع قيسارية مراكش. وكان تدخل الدولة في هذه المرة أيضا حاسما. ويبين مدى انشغالها بالرزايا التي تصيب رعاياها. ذلك أن الخليفة الناصر عمل على إعادة بناء هذه القيسارية، فاسترجعت نشاطها السابق[97].

ولم يقف الناصر عند هذا الحد، بل إنه أطلق الجواسيس في

كل أحياء المدينة والقرى القريبة من مراكش للبحث عن المتورطين في أعمال النهب والسرقة أثناء اندلاع النيران. وعن هذا الإجراء يقول المؤرخ ابن عذاري[98]: "وأمر الناصر بالبحث على من وجد بشيء يذكر عليه من أمتعة التجار، وعثر عليه بالتجسس والاختيار. فلُقط من أخلاط الناس قوم قلائل ومن بين المتعلقين بالقبائل فقتلوا عن آخرهم، وبقي البحث عن سائرهم". وهكذا، فإن هذين المثالين يقدمان الحجة على الحضور الفعلي للجهاز الحكومي الموحدي إلى جانب الرعايا المتضررين من الكوارث الطبيعية، وهو حضور ساهم، ولاشك، في تدعيم وترسيخ مشروعية الحكم.

وإذا كنا قد أشرنا إلى ندرة النصوص التي توضح تدخل الدولة إبان الكوارث الطبيعية من حرائق وفيضانات وسيول وزلازل ومجاعات، فإن هذه الندرة لاتنطبق على تدخلها في الميدان العلاجي والاستشفائي. ذلك أننا نعثر على وفرة من النصوص التي تشيد كلها باهتمام دولة الموحدين بتوفير العلاجات الضرورية للمرضى والبحث عن الأدوية المناسبة للأمراض الواسعة الانتشار. وقد بلغ الطب على عهد الموحدين درجة من التطور كان معها الأطباء يجربون الأدوية في الحيوانات والطيور قبل إعطائها للمرضى، الشيء الذي ينم عن وجود مختبرات و"معامل" لصناعة الأدوية واللقاحات.

يستشف ذلك من خلال رواية أبي العباس أحمد التيفاشي في كتابه أزهار الأفكار في جواهر الأحجار[99] التي يذهب فيها إلى أن يعقوب المنصور فرّق حصوات الترياق على مختلف ممثلي أحياء

مدينة مراكش لتوزيعها على السكان. إلا أنه أوصاهم قبل أن يسلموها للمرضى بإجراء تجارب عليها لتحديد الحقيقة من الزائفة منها. فكان أن جربوها في مجموعة من الديكة الملسوعة من طرف العقارب والأفاعي. وبهذه الوسيلة، تمكنوا من عزل الحقيقة من الزائفة. فكان من بين 280 حصاة التي سلمها لهم الخليفة 60 حصاة حقيقية و220 زائفة.

وهكذا، فإننا لا نغالي إذا قلنا بأن حرفة الطب وصناعة الأدوية قد بلغتا الذروة على عهد الموحدين. فبالإضافة إلى المثال الذي أورده التيفاشي بإمكان الباحث العثور على شهادات "محايدة" لم تصدر عن مؤلفين مغاربة أو أندلسيين قد نتهمهم بالتعصب والتحيز للدولة القائمة، بل هي صادرة عن مؤلفين مشارقة ومسيحيين. فبخصوص شهادة المشارقة نورد شهادة المؤرخ **الحافظ الذهبي** في حق الطبيب الأندلسي المغربي أبي بكر بن عبد الملك بن زهر طبيب الخليفة الموحدي يعقوب المنصور المتوفى عام 595هـ/1198م –وهي بالمناسبة نفس سنة وفاة المنصور– الذي وصفه بأنه "شيخ الطب وجالينوس العصر"[100]. أما بخصوص شهادة المسيحيين، فنكتفي الإشارة إلى شهادة غريغوريوس الملطي المعروف بـ **ابن العبري** المتوفى عام 685هـ/1286م في حق الطبيب **أبي الحكم المغربي/الأندلسي** وما حققه من شهرة في كل من العراق وسوريا[101].

ولعل ما يقوم دليلا على اهتمام دولة الموحدين بالقطاع الاستشفائي إقدام الخليفة المنصور على تشييد مارستان[102]

عظيم لعلاج المرضى والمجانين[103]. وقد حظي هذا المارستان باهتمام مؤلفي المرحلة الوسيطية، كما حظي باهتمام الدارسين المحدثين عربا وأجانب. وبالعودة إلى كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب **لعبد الواحد المراكشي**[104]، سنجد وصفا دقيقا لهذا المارستان بدءاً من موقعه، مروراً بفضائه الداخلي، وانتهاء بما يحتوي عليه من فراش وأثاث. ومن اللافت للانتباه في وصف المراكشي أن المارستان المذكور بالإضافة إلى كونه مستشفى، كان، أيضا، مختبراً لصناعة الأدوية والمعاجين والأشربة التي يحتاجها المرضى. وكانت الإقامة فيه مجانية، حيث كانت الدولة تتكفل بدواء المرضى وتغذيتهم ولباسهم. والأكثر من هذا كله، فإن المرضى الفقراء كانوا يمنحون عند مغادرتهم المستشفى مبلغا من المال يستعينون به على مواجهة أعباء الحياة إلى حين انتهاء فترة النقاهة، واستعادتهم لصحتهم بالكامل. وفيما يلي وصف هذا المارستان كما ورد عند عبد الواحد المراكشي:

.. وبنى بمدينة مراكش بيمارستانا ما أظن أن في الدنيا مثله. وذلك أنه تخير ساحة فسيحة بأعدل موضع في البلد، وأمر البنائين بإتقانه على أحسن الوجوه، فأتقنوا فيه من النقوش البديعة والزخاريف المحكمة ما زاد على الاقتراح. وأمر أن يغرس فيه، مع ذلك من جميع الأشجار المشمومات والمأكولات، وأجرى فيه مياها كثيرة تدور على جميع البيوت، زيادة على أربع برك في وسطه، إحداها رخام أبيض. ثم أمر من الفرش النفيسة أنواع الصوف والكتان والحرير والأديم وغيره بما يزيد عن الوصف ويأتي فوق النعت. وأجرى له ثلاثين

ديناراً في كل يوم برسم الطعام وما ينفق عليه خاصة، خارجا عما جلب إليه من الأدوية وأقام فيه الصيادلة لعمل الأشربة والأدهان والأكحال. وأعد فيه للمرضى ثياب ليل ونهار للنوم، من جهاز الصيف والشتاء. فإذا نقه المريض فإن كان فقيراً أمر له عند خروجه بمال يعيش به ريثما يستقل، وإن كان غنيا دفع له إليه ماله وتُرك وسببه. ولم يقصره على الفقراء دون الأغنياء، بل كل من مرض بمراكش من غريب حُمل إليه وعولج إلى أن يستريح أو يموت. وكان في كل جمعة بعد صلاته يركب ويدخله، يعود المرضى ويسأل عن أهل بيت، أهل بيت، يقول: كيف حالكم؟ وكيف القومة عليكم؟ إلى غير ذلك من السؤال، ثم يخرج. لم يزل مستمراً على هذا إلى أن مات رحمه الله".

وهكذا، فإن هذا المارستان أو "دار الفرج" كما أسماه صاحب كتاب الاستبصار[105] بموقعه ومحتوياته، ونظام عمله، هو الذي دفع المؤرخ الفرنسي روني ميلي (R.MILLet)[106] إلى عقد مقارنة بينه وبين مستشفيات أوروبا الوسيطية، فلاحظ أن هناك فرقا شاسعا بين مستشفيات المغرب الموحدي وبين مثيلاتها بأوروبا المسيحية خلال العصر الوسيط، بل تعدى ذلك إلى التصريح بأن مارستان المنصور تفوق حتى على مستشفيات باريس عند بداية القرن العشرين.

ولم يكن مارستان مراكش هو المارستان الوحيد الذي شيده المنصور، بل شيد أيضا، مارستانين آخرين بكل من سلا وقصر ابن عبد الكريم[107]. وبالإضافة إلى سياسة بناء المارستانات

والمستشفيات التي اشتهر بها المنصور، فإنه اشتهر أيضا، ببناء حارات لإقامة المجذومين. وكان تشييدها يتم في الغالب خارج أسوار المدن، بعيداً عن التجمعات السكنية، تلافيا لانتشار العدوى. كما كانت الدولة هي المتكلفة بالإنفاق على هؤلاء المرضى[108].

ولم تنس الدولة الأطفال الأيتام الذين يعانون من وضع اقتصادي واجتماعي صعب. فيعقوب المنصور- على سبيل المثال- "كان كلما دخلت السنة يأمر أن يكتب له الأيتام المنقطعون، فيجمعون إلى موضع قريب من قصره، فيختنون، ويأمر لكل صبي منهم بمثقال وثوب ورغيف ورمانة. وربما زاد على المثقال درهمين جديدين"[109].

وبالمثل، فإن دولة الموحدين أولت اهتماما واضحاً للمشتغلين بالقطاع الاستشفائي، وخاصة المشتغلين منهم بالطب الشعبي. ولايخفى أن الممارسة الطبية لم تكن مقصورة خلال المرحلة المدروسة على الأطباء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة، بل إن أفراداً عديدين من الشرائح الدنيا للمجتمع، اتخذوا من هذه المهنة مصدراً للاسترزاق. وفضلا عن ذلك، فإن العديد من أولياء المرحلة اتخذوا من إبراء العلل المستعصية كرامات تميزهم عن بقية أقرانهم من جهة، وتقربوا بها إلى قلوب العامة من جهة أخرى.

ويقدم **أحمد بابا التومبوكتي**[110] مثالا للصراع والتنافس اللذين استعرا بين الأولياء والأطباء في مجال الطب والمداواة. فالأطباء كانوا ينكرون على الأولياء تدخلهم في هذا الميدان.

بينما سعى الأولياء إلى إبراز قدراتهم "الخارقة" على معالجة الأمراض المستعصية. فـ **أبو مدين الغوث**، مثلا "أوتي له بصبي به ألم الحصى... فجعل يده على صدره وقلبه وحرك شفتيه، ونفخ فيه ثلاثاً، وقبض بعنف وقوة على دبر الصبي، وتجمع وقذف خمس حصيات قدر الحمص مخضوبة بالدم وسكن ألمه حينئذ"[111]. وهذا أبو يعزى الذي كان باستطاعته "إبراء المجانين والمرضى، وشفاء ذوي العاهات"[112].

والظاهر من خلال النصوص أن الصراع بين الأولياء والأطباء كان ينتهي في غالب الأحيان لصالح الأولياء[113]. شفيعنا فيما نذهب إليه أن سمعتهم تجاوزت نطاق الشرائح الدنيا لتصل إلى الشرائح العليا من المجتمع الموحدي. من ذلك ،مثلا، أن أبا يعزى "قصد إليه بعض أعيان الوقت، وقد جن جنونا صعباً، وكان يصرع كثيراً، فصرعه بما كان يصرع به غيره"[114]. على أن احتراف مهنة الطب لم يكن مقصوراً على الرعايا المسلمين دون غيرهم، فالنصوص تشير إلى اشتغال بعض العناصر اليهودية والنصرانية بأمور الطب والعلاج[115]. الأمر الذي يوضح مدى الحرية التي تمتعت بها الأقليات خلال عصر الموحدين.

وبالعودة إلى كتاب "تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام" لـ **محمد بن عيسى بن المناصف** المتوفى عام 620هـ/1223م، نستطيع أن نتبين وضعية الطب خلال عصر الموحدين مع تحديد أصناف المشتغلين به. كما نستشف في الآن ذاته مختلف أشكال

تدخل الدولة لتنظيم هذا القطاع وزجر المتلاعبين بصحة الناس[116].
وقد تراوحت العقوبات التي ينزلها قضاة الدولة بمنتحلي الطب من مشعوذين ودجالين مابين الضرب بالسياط والسجن والدية[117].

ومن خلال النصوص الطبية يتضح أن التسمم الناتج عن "السموم النباتية والحيوانية وعض الهوام ونهشها ولدغها"[118] شكل آفة حقيقية بالنسبة للطب الوسيط. ذلك أن التجارب العديدة التي قام بها الأطباء استهدفت إيجاد "ترياق" ناجع لإنقاذ حياة الناس الذين يتعرضون لعضات كلاب مسعورة، ولدغات الأفاعي والعقارب، وغيرها من الزواحف السامة.

فالطبيب أبومروان بن أبي العلاء بن زهر، طبيب الخليفة عبد المومن بن علي ألف، "الترياق السبعيني، واختصره عشاريا، واختصره سباعيا، ويعرف بترياق الأنتلة"[119]. ونفس الهاجس استمر خلال فترة حكم يعقوب المنصور، الذي أمر الفيلسوف والطبيب ابن رشد الحفيد أن يثبت "له على طريق البرهان الطبي ما قاله الأطباء في المواضع التي يستعمل فيها الترياق وماضمنوه من أفعاله"[120].

وكانت أنواع الترياق المستعملة في علاج حالات التسمم المذكورة هي: مسحوق السرطانات النهرية إذا "أمكن سحقها أو سحق أكثرها نفعت من عضة الكلب"[121].

ثم معجون فربيون[122] والمثروديطوس[123]، وترياق الفاروق المتخذ من سموم الأفاعي الإناث[124]. دون أن ننسى، أيضا،

الزمرد[125] والطين المختوم[126]، ودهن البلسان[127]، وحجر البازهر[128]. والظاهر أن أحد أنواع الترياق وهو الذي أسماه ابن أبي أصيبعة بالترياق الكبير[129] كان الخمر يدخل ضمن مركباته، مما طرح مشكلاً حقيقياً أمام تصنيعه، لأن الدولة من الناحية الظاهرية على الأقل قد حرمت تحريما مطلقا كل أنواع الخمور[130].

ومن المظاهر الأخرى لتقدم الطب خلال فترة حكم يعقوب المنصور بالخصوص، وجود "صيدلية" خاصة بالخليفة عرفت "بخزانة الأشربة" كان يشرف عليها الطبيب **أبو يحيى بن قاسم الاشبيلي**[131]، الذي ظل يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته أيام الخليفة يوسف المستنصر، ليعوضه ولده في هذه المهمة[132]. ولم تقتصر ممارسة الطب على الرجال دون النساء. حجتنا ما رواه ابن عبد الملك[133] عن **أم عمرو بنت مروان بن زهر** أخت الطبيب **أبي بكر بن زهر**، ذلك أنها "كانت متقدمة في الطب، ماهرة في التدبير والعلاج. وحظيت بذلك عند أمراء بني عبد المومن، فكانت تلج قصورهم، وتنظر في علاج مرضى نسائهم وأطفالهم وإمائهم. وقد تُستفتى في الطب لرجالهم، فتزيد مكانة إلى مكانتها التي يقتضي مجدها المؤثل وشرفها الموصل".

والراجح أن هذا التقدم الذي شهده الطب خلال عصر الموحدين قد تراجع خلال الحقب اللاحقة من تاريخ المغرب، وخاصة خلال القرن السادس عشر بفعل التغلغل البرتغالي وخلقه لأوضاع مضطربة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. دليلنا على

ما تذهب إليه تلك الشهادة التي أدلى بها الحسن الوزان[134] عند زيارته لإقليم حاحا، فهو لم يصادف به "أي طبيب من أي صنف، ولا أي جراح، ولا عقاقيري. وتكاد جميع الأدوية والعلاجات تكون بالكي بالنار كما تعالج الحيوانات. ويوجد حقا بعض الحلاقين الذين تقتصر عملياتهم الجراحية على ختان الأطفال. ولايستعمل الصابون في هذه البلاد ويستعمل الرماد مكانه."

يستنتج من خلال الحصاد النهائي للنصوص التي أمكن العثور عليها حول الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية عموما ودور الدولة في التخفيف من وقعها على رعاياها أن مؤرخي العصر الوسيط لم يولوا اهتماما ذا بال لمثل هذه القضايا التي تهم أغلب الشرائح الاجتماعية. وحتى النصوص التي أوردها ضمن مصنفاتهم، إنما جاءت عرضاً في سياق الحديث عن علاقة الخلفاء والسلاطين بتلك الأوبئة والكوارث.

وهذا الأمر لايدعو، مع ذلك، للغرابة. فالمتخصص في تاريخ المرحلة، يعرف أكثر من غيره، أن عقلية المؤرخ ليست، في التحليل الأخير سوى نتاج لمجموع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أولنقل بتعبير أكثر حداثة: إنها تعبير عن "إبستيمي" العصر. وهذا "الإبستيمي" كان يجعل التاريخ "الحقيقي" في نظر أغلب مؤرخي تلك المرحلة هو ذاك الذي يعبر عن مشاغل الحكام والسلالات الحاكمة.

وقصد الخروج بتصور عام عن هذه القضايا، يلزم تجاوز الحوليات السياسية التقليدية نحو أصناف مصدرية أخرى، وردت بها نصوص على غاية من الأهمية تهم الجوانب المشار إليها. وهكذا، فإن كتب النوازل وكتب الطب والمقالات الطبية وكتب الأغذية، فضلا عن كتب المناقب، وكتب التراجم، وكتب الحسبة والبدع، بإمكانها ملء البياضات المتعددة التي تعاني منها كتب التاريخ التقليدية.

هوامش

1- التنبكتي أحمد بابا، "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج دراسة وتحقيق محمد مطيع، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بخزانة كلية آداب الرباط. ص 198-199.

2- ابن الزيات أبو يعقوب يوسف التادلي، "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي" تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1984. ص 263.

3- التعريف بسيدي أبي يعزى، ورقة 38.

4- الأزموري لمحمد بن عبد العظيم، "بهجة الناظرين وأنس العارفين". مخطوط الخزانة العامة. الرباط. رقم د 1343. ص 73.

5- ابن المؤقت لمحمد الفتحي المراكشي، "السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية" ط II. الدار البيضاء. دون تاريخ. ص 18-19.

6- ابن القاضي أحمد المكناسي، "جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط 1974. القسم الثاني ص 392.

7- بولقطيب الحسين، "الكرامة والرمز كرامات أولياء دكالة خلال عصري المرابطين والموحدين نموذجا" مجلة دراسات عربية. عدد 3/4- يناير/فبراير 1996. ص 75.

8- كتاب الأغذية. ص 146

9- مقالة في الأمراض الوبائية. ص 1

10– نفسه، ص 1

11– نفس المصدر والصفحة

12– مجموعة من الفقهاء: "أجوبة على أسئلة فقهية" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم ك684 ص 20

13– توفي ابن عبدون التادلي بجماعة فاس سنة 810هـ أنظر جذوة الاقتباس، ق 2، ص 475.

14– جذوة الاقتباس، ق 1ص 222، وكذلك مجهول، "ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 1394اض.ما ورقة 17.

15– اللمطي الحمد بن المبارك، "جواب في أحكام الطاعون" مخطوط، الخزانة العامة الرباط، رقم د 1854 اض.ما ص 87.

16-duby (G):"L'Europe au moyen âge" flammarion,1984, p.192.

voir aussi : CHaunu (p): (L'expansion Européenne du XIIeme au XVeme siecle, Nouvelle clio,P.U.F.2eme E D.1983,P.104-105.

17– الغنائي (مراجعة عنفية)، "سقوط دولة الموحدين" ليبيا 1981، ص129.

18– حول المجاعات والأوبئة ص 104

19– إن الطاعون حسب الأبحاث الطبية المعاصرة عبارة عن حمى تنقسم إلى نوعين، النوع الأول المعروف بالدبلي الذي يتميز بتضخم الغدد اللمفاوية، والنوع الثاني وهو الأخطر يتميز بظهور التهاب رئوي، وتلعب الفئران والبراغيث دوراً مهماً في نقل جرثومة المرض إلى الإنسان. أنظر، أرنولد (دافيد)، "الطب الأمبريالي والمجتمعات المحلية" ترجمة مصطفى ابراهيم فهمي، سلسلة عالم المعرفة، غشت1998، ص 217.

20– ابن الأبار (أبو عبد الله محمد)، "تحفة القادم" أعاد بناءه وعلق عليه الدكتور إحسان عباس، بيروت 1986، ص72. وكذلك مجهول، "ورقات في التاريخ" مخطوط، الخزانة العامة، الرباط رقم د 773 اض.ما ورقة 102. وأيضا، الناصري (أبوالعباس أحمد)، "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدارالبيضاء، ج 2، ص151. وكذلك، مجهول، "كتاب الحلل الموشية في الأخبار المراكشية" تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدارالبيضاء 1979، ص 158. وكذلك، "البيان المغرب" ص 136-137.

21– سقوط دولة الموحدين، ص 129.

22– البيان المغرب، ص 136.

23- نفسه، ص 136، الحلل الموشية، ص 151، كتاب التواريخ ص 15، الاستقصاء ج2، ص 151، ورقات في التاريخ، ورقة 102.

24– الكتاني امحمد بن جعفر، "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس" طبعة حجرية، دون مكان ولا تاريخ الطبع، ج 1، ص 174. تحفة القادم، ص 72.

25- البيان المغرب، ص 163

26- نفسه، ص 163، الحلل الموشية، ص 151، كتاب التواريخ، ص 15.

27- ورقات في التاريخ، ورقة 102.

28- البيان المغرب، ص 137.

29- الحلل الموشية، ص 158.

30- نخبة الندامى، ص 72.

31- سقوط دولة الموحدين، ص 129.

32- سلوة الأنفاس، ج1، ص 174

33- البيان المغرب، ص 136.

34- مجهول "نبذة من تاريخ المغرب الأقصى" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 1252 ص-ما ص 123.

35- نفس المصدر والصفحة

36- مجهول "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1972 ص 49

37- الاستقصاء ج 3، ص 4

38- الذخيرة السنية ص 49

39- الاستقصا ج 3، ص 4

40- نفسه، ص 5.

41- ابن زهر أبو مروان عبد الملك: "التيسير في المداواة والتدبير" تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، الرباط 1991، ص 378.

42- التشوف، ص :312

43- نفس المصدر والصفحة.

44- علي (ابن أبي زرع الفاسي): "الأنيس المطرب بروض القرطاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1973، ص 41-40

45- التشوف، ص 312.

46-Michaux- Bellaire et salamon (G): "ELQçar ELkebir, une ville de province au Maroc septentriona"l A.M.VOL.II. Fascic. 1905, p.23

47- جواب في أحكام الطاعون، 89.

48- روض القرطاس، ص 41.

49- حول المجاعات، والأوبئة، ص 105

50- روض القرطاس، ص 41، جذوة الاقتباس، ق 1، ص 34.

51- ابن رشد (أبو الوليد محمد بن محمد): "رسائل ابن رشد الطبية"، تحقيق جورج شحاتة قنواتي، وسعيد زايد، القاهرة 1987.

52- حول المجاعات والأوبئة، ص 105.

53- الوزان (محمد بن الحسن): "وصف إفريقيا" ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 1، الرباط 1980، ج1، ص 84

54- البيدق (أبو بكر بن علي الصنهاجي): "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين"، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971، ص 52.

55- نفسه، ص 53، البيان المغرب، ص 99.

56- نبذة من تاريخ المغرب الأقصى، ص 124.

57- الدرعي أحمد بن موسى: "الدرر المرصعة بأخبار صلحاء درعة" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 3785 انظر ص 181، وكذلك: السعادة الأبدية ص 69، وكذلك الإعلام، ج 10 ص 391.

58- البيان المغرب، ص 257.

59- نفسه، ص 258.

60- نفس المصدر والصفحة.

61- الذخيرة السنية، ص 73، نبذة من تاريخ المغرب الأقصى ص 124، الاستقصا ج2 ص 264، ورقات في التاريخ، ص 103

62- الذخيرة السنية، ص 73 ويذكر المؤرخ المجهول أن الولي الصالح عبد الله القشتالي هو الذي أوقف انتشار النار بعد أن أحرقت مصاريع باب الجنائز، فقد خاطبها قائلا: "أيتها النار إلى أين؟ هذا حدك فارجعي بإذن الله فوقفت النار بقدرة الله تعالى هنالك ولم تتعد ذلك الموضع" نفس المصدر والصفحة

63- التشوف ص 253، الذخيرة السنية، ص 54، الإعلام، ج 8، ص 451.

64- البيان المغرب، ص 402، نبذة من تاريخ المغرب الأقصى ص 210

65- الذخيرة السنية ص 67-79.

66- نفسه، ص 71

67- البيان المغرب، ص 321. وعن اختزان الطعام المبني أساسا على التخمين يقول أبو أحمد صالح الماجري: "قالوا: ألمت بنا سنة مجاعة وقحط والشيخ وأهل البلد على بساط الفقر تحت قيظ. فخرج الشيخ يوما من الرباط فتعرض له شيخ في الطريق فسلم عليه ثم قال له: "عندي نصيحة إن قبلتها. فقال له الشيخ وما نصيحتك؟ قال: هذه سنة مجاعة والتي تليها إلى ثلاث سنوات، وأنت رجل ذو عيال، ومعك فقراء ضعاف، مساكين، فمتى فتح الله إليك بشيء فأمسك عليه بذلك لعلك تخرجهم من هذه السنين الشديدة". أنظر: الماجري أبو محمد صالح: "المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح" دراسة وتحقيق السعيدي عبد السلام، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية آداب الرباط.

68- مجهول: "تأليف في الفقه والبيوع" مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، رقم د 1627، ص 1.

69- بروديل (فرنان): "البحر المتوسط" نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس 1990، ص 32

70- نفس المرجع والصفحة.

71- أخبار المهدي، ص 53

72- ابن أبي دينار محمد ابن أبي القاسم: "كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" ط1، تونس 1286هـ ص 121

73- التشوف، ص 310، جذوة الاقتباس، ق 1، ص 35.

74- الفاسي (أبو عمران): "المسائل" مخطوط الخزانة العامة، الرباط رقم 1839 انظر ورقة 18.

75- أجوبة على أسئلة فقهية، ص 82.

76- التشوف، ص 246

77- جذوة الاقتباس ق 2، ص 392، الإعلام ج 10، ص 203-204.

78- المنهاج الواضح، ص 304-305.

79- الأنصاري (أبو عبد الله محمد)، "النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب" مخطوط الخزانة العامة، الرباط رقم د 1910، ص 229، وكذلك مجهول: "كتاب في تراجم الأولياء" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم ج 1271، ص268، وأيضا التشوف، ص 333.

80- الإعلام، ج 1، ص 271.

81- البيان المغرب، ص 351.

82- الأنصاري (محمد ابن القاسم)، "اختصار الأخبار عما كان من سبتة من سني الأخبار" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط ط 2، 1983، ص 351.

83- "كتاب الأغذية، ص 29.

84- نفسه ص 30

85- التشوف، ص263.

86- الجميز من جنس الشجر، ومن نوع شجر التين، وتشبه أوراقه أوراق شجر التوت، وثمرته تشبه ثمرة شجرة التين إلا أنها أكبر منها من حيث الحجم، ويضطر الناس إلى أكله أثناء أعوام المجاعة لأنه يعطي الغلة ثلاث مرات في السنة، وليس لثمرة الجميز حب ولا بزر مثلما للتين. أنظر:

الغساني (أبو القاسم محمد)، "حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار" تحقيق محمد العربي الخطابي بيروت 1985، ص80-81.

87- ابن الأثير (أبو الحسن)، "الكامل في التاريخ" دار صادر – دار بيروت 1966، ج 10، ص 584. وكذلك التشنالي (أحمد بن إبراهيم)، "تحفة المغترب ببلاد المغرب" تحقيق فرناندو دي لاجرانجا، مدريد 1974، ص 85، وأيضا، الاستقصا ج 2 ص 264

88- البادسي (عبد الحق)، "المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف" تحقيق سعيد أعراب، الرباط 1982، ص 61.

89- بهجة الناظرين، ص 73.

90- مجموعة من طلبة مراكش، "التقييد الأبي في علم الوثائق" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د49 ج1، ورقة 26-27.

91- المراكشي (عبد الملك)، "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" س8 ق1 و ق2، تحقيق وتعليق الدكتور محمد بن شريفة، الرباط 1984، ص 173-174، الإعلام، ج9، ص86.

92- يقول أبو الربيع سليمان الموحدي:

بسطت نحوك البسيطة كفا يبتغي صوب غيثك الثجاج

فاسقنا الغيث يا مغيثا فإنا في احتياج إليه أي احتياج

أنظر: أبو الربيع الأمير الموحدي (سليمان)، "ديوان الأمير أبي الربيع" تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرون تطوان، دون تاريخ، ص 65.

93- أخبار المهدي، ص 38.

94- برانشفك أروبيرا: "تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من ق13 إلى نهاية ق15" نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1988، ص 71.

95-البيان المغرب، ص 267.

96- نفس المصدر والصفحة

97- نفسه، ص 258.

98- نفس المصدر والصفحة.

99- نقلا عن:

–Ferhat (H): "Le Maghreb aux XIIeme et XIIIeme siècles: Les siècles de la foi" ED.Wallada, casablanca,p. 37-38.

100- الذهبي (الحافظ): "العبر في خبر من غبر" تحقيق الدكتور صلاح المنجد، الكويت 1963، ج 4، ص 288.

101- الملطي الغريغوريوس: "تاريخ مختصر الدول" طبع ووضع حواشيه الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، بيروت، لبنان 1958، ص 211.

102- المارستان تحريف للكلمة الفارسية "بيمارستان" المركبة من كلمتين: "بيمار" وتعني المريض أو العليل أو المصاب، و"ستان" بمعنى مكان أودار، فهو إذن دار المرضى، أنظر:

– بك أحمد عيسى: "تاريخ البيمارستانات في الإسلام" بيروت، ط II 1981، ص 4.

103- الإستقصا، ج 2، ص 198.

104-المعجب، ص 411-412 وكذلك الحميري (عبد المنعم): "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق إحسان عباس، بيروت 1975 ،ص 541.

105- مجهول: "كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار" نشر وتعليق الدكتور سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985، ص 210.

106- Miller(R) : "Les ALmohades: histoire d'une dynastie bérbère", Paris 1923.P. 130.

107-Deverdun (G): "Marrakech des origines à 1912" Rabat 1959.P. 247

108- الدكتور أحمد العبدي: "الطب والأطباء بالعاصمة مراكش" مجلة المغرب،السنة الخامسة 1936، ص 15.

109- المعجب، ص 411.

110- كفاية المحتاج، ص 142.

111- نفسه، ص 142.

112- العزفي (أبو العباس): "دعامة اليقين في زعامة المتقين" تحقيق أحمد التوفيق الرباط 1989، ص 36-45.

113- كفاية المحتاج، ص 142.

114- دعامة اليقين، ص 40.

115- الذيل والتكملة، س8، ق2، ص 419، الإعلام، ج10، ص168.

116- ابن المناصف (محمد بن عيسى): "تنبيه الحكام على مأخذ الأحكام"، أعده للنشر عبد الحفيظ منصور، تونس 1988، ص 353-354.

117- نفسه 354

118- حديقة الأزهار، ص 70

119- عيون الأنباء، ج3، ص 107.

120- ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد: "رسائل ابن رشد الطبية"، تحقيق جورج شحاتة قنواتي وسعيد زايد، القاهرة 1987، ص 389.

121- "كتاب الأغذية، ص105.

122- نفسه، ص 93.

123- نفسه، ص 94.

124- نفسه، ص 105

125- نفس المصدر والصفحة.

126- نفس المصدر والصفحة.

127- نفس المصدر والصفحة.

128- هو حجر يؤتى به من خراسان. وله ألوان وأصناف: أحمر وأغبر ومشرب بخضرة، ومشرب ببياض. وأجوده الأصفر ثم الأغبر. ومعنى البازهر: حجر السم. إذا وضع أمام الشمس أبرق. أنظر: "حديقة الأزهار" ص 69-70. و"كتاب الأغذية"، ص 141.

129- عيون الأنباء، ص 130.

130- نفس المصدر والصفحة.

131- نفس المصدر ص 128

132- المنوني محمد: "حضارة الموحدين" دار توبقال 1989، ص 92.

133- الذيل والتكملة، س 8، ق 2، ص 483.

134- وصف افريقيا، ج1، ص 98.

المبحث الثالث

الكوارث غير الطبيعية
الحروب نموذجا

لقد سبق أن سجلنا اختلاف الفقهاء حول اعتبار الأضرار الناجمة عن الحروب جوائحا. ونعتقد أن موقف أولئك الذين لم يعترفوا للحرب بصفة الجائحة موقف تعوزه الدقة وبعد النظر، فضلا عن اتسامه بالقصور عن مسايرة التطور الذي عرفته الحرب خلال الأعصر اللاحقة لقيام الدولة الإسلامية. ذلك أن المتصفح للحوليات التاريخية الوسيطية سيقف بكل تأكيد على النتائج الكارثية التي كانت للحروب على البنيتين الديمغرافية والاقتصادية.

ولعل ما يدفعنا إلى اعتبار الحرب على رأس الجوائح هو ديمومتها وشساعة المناطق المتضررة من نتائجها. فإذا كانت الكوارث الطبيعية تزول بعد مدة تطول أوتقصر. فإن الحرب كانت دائمة سواء في الداخل لقمع المتمردين والمنتزين، أو في الخارج لرد الخطر النصراني المتربص بالأندلس والشواطئ المغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصادر التاريخية وكذا الدراسات الحديثة تجمع على أهمية الحرب في تاريخ دول العصر الوسيط. فالحرب أصبحت ظاهرة مستشرية ودائمة[1]. وبسبب ما كانت تدره من أرباح، فإنها ارتقت إلى مستوى صناعة أوحرفة يسترزق منها

أعداد هائلة من السكان، ولاأدل على أهميتها من كون بعض الكتاب[2] وضعوا تصانيف للتمييز بين الحرب المشروعة وقرينتها غير المشروعة. وقد عرف العصر الموحدي ازدهار هذا النوع من التأليف. فابن المناصف الذي عاش خلال هذا العصر (ت 620هـ/ 1223م) ألف كتابا أسماه "الانجاد في أحكام الجهاد"[3]، بين فيه فضل الجهاد وضرورته بالنسبة للدولة. كما أن القاضي **عبد الرحمن بن حبيش** صنف كتاب "المغازي" في عدة مجلدات[4].

ولم يقتصر الاهتمام النظري بالحرب وما تثيره من قضايا وإشكاليات على الفقهاء والقضاة دون غيرهم، بل إن بعض الخلفاء الموحدين أظهر اهتماما لامثيل له بأمور الجهاد. فعبد المومن بن علي، أول خلفاء الموحدين، "كان يملي أحاديث الجهاد بنفسه على الموحدين"[5]. وعلى نفس النهج سار ابنه يوسف، الذي كان يأمر العلماء بجمع أحاديث الجهاد، وكان يقوم بإملائها بنفسه على الموحدين[6]. أما يعقوب المنصور فهو الذي "رفع راية الجهاد"[7]. كما "كثرت الفتوحات في أيامه"[8]. إن الاهتمام بالمشاغل "الجهادية" من لدن أغلب دول العصر الوسيط، شكل ثابتا من ثوابت السياستين الداخلية والخارجية لهذه الدول. ونظراً لتغليب الشأن العسكري على بقية الشؤون الأخرى، فإن صورة المغرب "المجاهد" التصقت بأذهان المشارقة. فالمقدسي البشاري[9] حين حديثه عن إقليم المغرب وصف أهله بالجهاد والاهتمام بأمور الحرب.

لقد تأسست دولة الموحدين اعتماداً على القوة العسكرية، كما أن وجودها استمر بفضل هذه القوة[10]. وإذا كانت الحرب قد

اعتبرت على رأس الأولويات في المغرب الوسيط، فإن ذلك لايمكن أن يدفعنا، بأية حال من الأحوال، إلى مسايرة بعض التخريجات الاستعمارية[11] التي ذهبت إلى حد القول إن الاستعمار الفرنسي للمغرب ليس سوى حلقة من حلقات الحروب التي عرفهاهذا البلد.

إن سيطرة الهاجس العسكري على مجتمعات الغرب الإسلامي خلال الحقبة الوسيطية أصبح من الأمور التي لاتقبل الجدال. فالعلامة ابن خلدون كان سباقا إلى تبيان دور الحرب وتأثيرها على جل القطاعات الإنتاجية. فإبان فترة التأسيس تكون الدولة في حاجة إلى أرباب السيوف الذين يرتقون إلى مستوى شركاء السلاطين، وكذلك الأمر في فترة ضعفها "إذ تقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها، كما كان الأمر في تمهيدها"[12].

وبسبب هذه الأهمية التي اكتسبتها الحرب، فإن الجند احتلوا مكانة مرموقة في سلم التراتبية الاجتماعية خلال العصر الوسيط. فالملك عند ابن خلدون ينبني على أساسين لابد منهما: " الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند"[13] وثانيهما "المال الذي هو قوام أولئك الجند"[14].

والنصوص الوسيطية تقدم أرقاما خيالية للجنود المرافقين للخلفاء والسلاطين أثناءالمعارك الكبرى. فالناصر الموحدي حشد ما يزيد على خمسمائة ألف جندي "دون المرتزقة من الموحدين وزناتة والعرب وغيرهم"[15] لرد الزحف النصراني على بلاد الأندلس. ومما يؤكد الطابع العسكري للدولة الوسيطية، اعتماد المؤرخين على الانتصارات والهزائم للتأريخ لبدايتها ونهايتها. فمعركة العقاب

(609هـ/1213م) اعتبرت في نظر جل المؤرخين إعلانا لبداية انهيار الدولة الموحدية. لقد لعب الجيش أدواراً حاسمة في تكون الدول والحفاظ على استمراريتها. فابن تومرت[16] الزعيم الروحي للموحدين خصص للجند "طبقتين" من بين الطبقات الثلاث عشرة التي قسم إليها المجتمع الموحدي الناشئ. وبتضخم الدور الذي لعبته الفئة المحاربة، فإن وزنها ازداد داخل المجتمع، حتى غدت تتحكم في دواليب السياسة العامة للدولة.

صحيح أن دور الجيش كان يقتصر على ممارسة مهام الحرب والقتال، بعيداً عن كل هم سياسي خلال فترات حكم السلاطين الأقوياء إلا أن هذا الحياد سرعان ما تحول إلى استبداد كلما اعتلى عرش البلاد خليفة أوسلطان "ضعيف الشخصية"، أوقليل الدراية بالأمور العسكرية[17].

وهكذا، فإن خضوع الأجناد لايمكن فصله عن قوة السلطان. والتاريخ الوسيط يقدم العديد من الأدلة التي تبين أن خضوع الجيش للخليفة أو السلطان ليس من باب التراتبية العسكرية، أي باعتبار القائد الأول للجيش، بل إن هذا الخضوع لاينفصل عن قوته والخوف من بطشه.

فاللجوء إلى سفك الدماء والحبس والتغريب والعزل ومصادرة الممتلكات كان سلوكا مشتركا بين معظم السلاطين والخلفاء الأقوياء. فالشجاعة والدربة العسكرية إعتبرتا من الصفات الواجب توفرها في الزعيم السياسي، من هنا لانستغرب إذا وجدنا لدى

المؤرخين أوصافا للسلاطين على شاكلة "وكان شجاعاً، مقداماً، عظيم العزيمة على أعدائه، لا يجترىء أحد على مخادعته"[18]. أو"بذلك قطع أيامه ورفع أعلامه، وأحيا الحق وأعلا مواسمه وخضد الباطل وقطعه، وقمع شرذمته"[19]. أو"كان عارفاً بأصول الخير والشر وفروعهما"[20].

ولعل ماكان يزيد من حضور الحرب في الحياة اليومية للراعي والرعية على حد سواء، اعتبار الموحدين انفسهم أصحاب العقيدة الصحيحة، أما غيرهم فليسوا -في نظرهم- سوى مجسمة كفار تجب محاربتهم وقتالهم لردعهم وردهم إلى جادة الصواب[21]. وليس غريبا أن تأخذ كل حروب الموحدين طابعا "جهاديا"، فمنظرهم وإمامهم محمد بن تومرت[22] خصص ضمن كتابه أعز مايطلب بابا كاملا للجهاد، وما يرتبط به من قضايا وما يترتب عنه من مشاكل.

ويبدو هذا الاهتمام المتزايد بالحرب وأمور الجهاد في النقوش التي زخرف بها الموحدون بعض بناياتهم، فقد دونوا على باب القصبة الشرقية للرباط الآية:"ياأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم...الآية"[23]. كما نقشوا على إحدى نوافذ صومعة حسان المطلة على البحر سيفين متجهين نحو السماء[24].

اعتمادا على هذه الأمثلة وغيرها، والتي تبين كلها ارتقاء الحرب لدى الموحدين إلى مستوى العقيدة، كان لابد وأن يطغى الميدان العسكري على بقية الميادين، وأن تتربع المؤسسة العسكرية على

قمة الهرم الاجتماعي. بل إن الغرب الإسلامي حسب رأي أحد الباحثين الأجانب[25] لم يعرف بعد الموحدين تلك القوة العسكرية، وذلك التصميم الحربي اللذين كانتا سمتين بارزتين من سمات العصر الموحدي.

إن خطورة الحرب على الدول الوسيطية أصبح من الأمور التي لايرقى إليها الشك. فيكفي أن نشير إلى أن أغلب المؤرخين يقرنون بداية الدول ونهايتها بحدث عسكري. فنهاية دولة المرابطين بدت في الأفق بعد مقتل الأمير تاشفين بن علي على يد القوات الموحدية بمدينة وهران[26]. والأمر نفسه ينطبق على دولة الموحدين، ذلك أن هزيمة العقاب كانت إيذاناً ببداية أفول نجم هذه الدولة. وفي مقابل حضور مسؤولية الحروب في قيام الدول وسقوطها لانعثر في مصادر المرحلة على ما يفيد انهيار دولة بسبب جائحة أو كارثة طبيعية. وهكذا، فإن إعادة التفكير في إشكالية الحرب خلال العصر الوسيط بمنظور جديد يتجاوز السرد الكرونولوجي للأحداث العسكرية إلى الحفر في نتائجها الديمغرافية والاقتصادية والنفسية، لكفيلة بالكشف عن معطيات جديدة ستغني البحث التاريخي ولاشك.

وإذا كنا نجهل عدد ضحايا المعارك الكبرى التي دارت رحاها في المغرب الأقصى، على الأقل، بسبب ندرة الإحصائيات والأرقام في الحوليات الوسيطية، فإن المتوفر منها يسمح بالقول إن الحرب كانت تمثل كارثة حقيقية على البنية الديموغرافية والنشاطين الاقتصادي والعمراني. وتكفي الإشارة لإقامة الدليل على فداحة

الخسائر البشرية الناتجة عن الأعمال الانتقامية للزعماء الدينيين أو السياسيين إلى حدثين وجدا صداهما في الأدب التاريخي الوسيط.

يتمثل الحدث الأول في عملية "التمييز" التي نفذها ابن تومرت بجبال المصامدة بين عامي 518هـ-519هـ/ 1124م-1125م. فقد لاحظ أن الشك بدأ يراود أذهان أفراد القبائل المبايعة له حول "عصمته" وإمكانية نجاح دعوته، ولم يتأخر رده حيث أمر بجمع كل مبايعيه بمقر إقامته بحصن تينملل، وكلف أحد أتباعه المخلصين المعروف **بالبشير الونشريسي** بتعيين عملية العناصر "الشقية" وفرزها من الجموع الغفيرة الحاضرة وقتلها. وقد بلغ عدد قتلى عملية التمييز ما يناهز السبعين ألفا حسب ما تذهب إليه بعض الروايات[27].

لقد حاول بعض الباحثين أن ينفوا عن ابن تومرت مثل هذه المجزرة البشرية الرهيبة حين اعتبروها مجرد مبالغة تحمل في طياتها نزعة عدائية لحركته. غير أن الباحث سرعان ما يتراجع عن مساندة أصحاب هذا الرأي، مستنداً في موقفه هذا على حجج تاريخية دامغة. ولعل أبسطها أن المؤرخين الرسميين الموحدين أنفسهم يعترفون صراحة بهذا التقتيل الجماعي الذي باركه ابن تومرت. فابن القطان[28] الذي ألف كتابه نزولا عند رغبة الخليفة الموحدي **عمر المرتضى** تحدث بإسهاب عن عملية التمييز هاته.

بينما يتمثل الحدث الثاني في العملية المعروفة في المصادر الموحدية "بـ الاعتراف" والتي تمت عام 544هـ 1129م. وملخص هذه العملية كما ورد لدى **البيدق الصنهاجي**[29] باعتباره شاهد

عيان أن بعض أهالي مكناسة أقدموا على قتل مجموعة من العناصر المكلفة باستخلاص الفحم من إحدى الغابات المطلة على مدينة فاس. وبعد استشارة مجلس الشيوخ الموحدي وموافقته أعطى عبد المومن أمره بالقيام بحملة تطهيرية شملت البوادي والحواضر التي تعرف تمركزاً للعناصر المعادية لقيام الدولة الجديدة.

ويوضح الجدول التالي [30] جوانب هذه العملية بقوادها، والقبائل أو الحواضر المعاقبة، وعدد ضحايا كل قبيلة أو حاضرة، مع العدد الإجمالي للضحايا:

اسم قائد الحملة	القبيلة المعاقبة	عدد الضحايا
ابو أكيم ويحيى بن كرحل	هزميرة	500
محمد بن مسكاد وعبد الله بن ملات	زكراكة	800
عمر ابي سعيد وعثمان بن مناد	حاحة	800
بن يكيت وابن نعولي	اهل سوس	600
وسمال بن درع وابن سيان	إنيوكست	600
موسى بن عيسى والحسن بن سليمان	جزولة	500
سليمان بن ميمون وعلي بن يحيى	هسكورة	2500
عمر بن ميمون وعبد الله بن داوود	تادلا	7500
أبو سعيد يخلف ومحمد بن يحى الكدميوي	الرياحط	12800
ابو عبد الله محمد بن سليمان ويحيى بن توكروزني	غسارة	900
عبد الله بن فاطمة اللمتوني وأبو تونارت	برغواطة	600
إسحاق بن عمرو الهنتاتي	دكالة	600
الحسن بن المعلم وعلي بن يخلف	هزالانة	800
زكريا بن سعد الله الوريكي	وريكة وهززجة	250
يحيى بن سحنون وعبد الكريم الفنداني	لجاعة وغياثة	150
يحيى الدرعي وعبد الصمد تادراوت	درعة	600
محمد بن ابي بكر بن توندوب	لم يذكر اسمها	1000
يوسف بن سليمان وعبد الله بن خوار الجراني	فاس ومكناسة	580
المجموع		33080

من خلال هذا الجدول يتضح أن أغلب القبائل المعاقبة تنتمي إلى السهل، ولايخفى أن القبائل السهلية رفضت اعتناق الدعوة الموحدية وهو الأمر الذي دفع بعبد المومن إلى أخضاعها بالقوة. وما قتل الفحامين الذين كان من وراء انطلاق هذه الحملة سوى تبرير ومحاولة للتملص من مسؤولية الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عنها. وإذا أضفنا إلى هذه الخسائر الديمغرافية خسائر مماثلة نتجت عن معارك أخرى خاضتها الدولة –وعلى رأسها معركة العقاب الشهيرة– سنعلم، ولاشك، فداحة ما تعرضت له ساكنة المغرب من تقتيل وإبادة.

وهكذا فإن إرساء دعائم السلطة الموحدية لم يتم إلا بعد القضاء على عدد كبير من سكان المغرب الأقصى. وباعتبار أن العدد الإجمالي لساكنة المغرب الأقصى في القرنين السادس والسابع للهجرة لن يكون كبيراً، فإن مثل هذه الخسائر البشرية جعلت منه منطقة شبه فارغة خاصة في البوادي حيث تستقر القبائل[31]

إن سياسة القتل والتصفية التي مارسها الموحدون في حق الرجال دون النساء قد أثرت على توازن الهرم السكاني بجعل عدد الإناث أكبر من عدد الذكور، الشيء الذي ساهم على المدى البعيد في تمييع الحياة الاجتماعية بانتشار ظاهرة الأرامل والبغاء وما نتج عنها من كثرة السبايا والإماء لدى العناصر المتنفذة.

على أن الخسائر الناجمة عن الحروب لم تكن تهم الساكنة وحدها، بل إنها امتدت لتلقي بظلالها القادمة على الثروة الحيوانية

كذلك. ففي مثل هذه الفترات الحرجة تتعرض البهائم للنهب والسرقة في إطار ما يسمى ب"لغنيمة" من طرف المحاربين الفوضويين. ولايخفى أن الأبقار والخيول ودواب الجر كانت وسيلة أساسية من وسائل الإنتاج الزراعي. وحرمان الفلاحين منها يعني التأثير على مردودية أعمالهم الزراعية، وبالتالي التأثير على مستوى معيشتهم، وقد يؤدي، أحيانا، إلى انتشار مجاعات محلية[32].

ويحدث أحيانا أن يتزامن نزول كارثة طبيعية مع اشتعال إحدى الحروب، فتكون النتائج المترتبة عن هذا التزامن وخيمة للغاية. فإبان "الحركة" الطويلة الأعوام التي انتهت بسقوط دولة المرابطين، يوضح ابن عذاري[33] بكثير من الدقة الوضع الاقتصادي المتردي الذي خيم على المغرب بفعل هذا التزامن. إذ "اتصلت الحروب ببلاد أهل اللثام وغلت الأسعار بمراكش حتى وصل فيها الربع من الدقيق بمثقال حشمي ذهبي. وتوالى هذا الجدب حتى جفت في الأرض مذانبها، واغبرت جوانبها، وقلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين وألح العدو النصراني بالضربات على جميع بلاد الأندلس حين علموا عجز الإمارة بالمغرب، واشتغالها بحرب الثائرين المهيجين للفتن".

وينبغي الاعتراف بأن القبائل العربية الداخلة إلى المغرب الأقصى كان لها نصيب كبير من مسؤولية الخراب، الذي عرفه المغرب خلال القرن السابع الهجري. فبالعودة إلى كتاب ابن عذاري[34]، يستطيع الدارس الوقوف على بعض آثار هذا التخريب.

نعن الدمار الذي ألحقه عرب الخلط بمدينة مراكش وإقليم الحوز عامة، بعد قتل الخليفة **عبد الواحد الرشيد** لزعيمهم **مسعود بن حمدان**، يقول ابن عذاري: "واجتمعوا من كل أوب وفج، واستقبلوا الحضرة معلنين بطلب ثأرهم، فأحدقوا بجنباتها، وشرعوا في تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها. وقد خلت أمامهم المداشر والقرى إلا من كان لهم عليه سلطان من الرعية، فإنه استقر بمكانه. وعظم انتقامهم وعيثهم في الحوز، فضاقت الأرض بما رحبت على الناس لانقطاع المرافق والمواد، وارتفعت الأسعار، وعدمت الأقوات. وقل كل مرفق، فأعوز وجدان ما ينتفع به الناس من الحطب والتبن والفواكه والخضر، وما يجلب من البوادي، واقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء من الحنطة. وبلغت مبلغاً لا عهد بمثله حتى انتهى الربع الواحد من الدقيق الفاسد إلى ثلاثة دنانير، والناس في ازدحام على من يشعرون عنده زنة الخردلة منه أو من سواه.. وما أهمهم إلا إقامة الأود بما ينطلق عليه اسم الحنطة".

وهكذا، فإن المدن لم تكن أقل معاناة من البوادي أثناء الحروب. ذلك أن المتمردين أو العناصر الموالية للسلطة الناهضة تضرب على الحواضر المراد إخضاعها حصاراً قد يمتد عدة أشهر، كما حدث بالنسبة لمراكش عندما حاصرها عبد المومن تسعة أشهر قبل أن يتمكن من السيطرة عليها[35].

ويقدم صاحب كتاب **الحلل الموشية في الأخبار المراكشية**[36] وصفاً دقيقاً لأوضاع أهالي مراكش أثناء هذا الحصار، فقد "اشتد

الجهد بهم، ولكثرة خيلهم ورجلهم نفد طعامهم، وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم، ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفا، ولما طال عليهم الحصار، واشتدت أحوالهم، هلكوا جوعاً حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً، وعدمت الحيوانات كلها، والحنطة بأسرها، واختبرت المخازن فلم يوجد بها شيء، وعجزت عساكر اللمتونيين حينئذ عن الدفاع والامتناع بضعف العدد والعدة، وكثرة الضيقة والشدة، ففتحت مراكش حينئذ".

لقد كان للحروب تأثير سيئ على المستوى المعيشي للسكان إلى درجة أن انتهاء أزمة سياسية كان يعني في عرف بعض المؤرخين عودة الازدهار والرخاء. نجد مصداقا لهذه الفكرة عند ابن عذاري[37]، الذي وصف أحوال المغرب بعدما تمكن الخليفة عبد الواحد الرشيد من القضاء على ثورة الأخلاط عام 635هـ/1237م قائلا: "... وكانت هذه السنة سنة خصب وخيرات وتتابع مسرات، انتهى القمح بمراكش إلى ثلاث أمداد حفصية بدرهم. وتنافس الناس في شراء الأسباب والثياب حتى بيعت شقة بثمانين ديناراً من هذه الدراهم، وذلك لاتساع الأحوال والآمال. فقد كان الناس توالت عليهم أمور وأحوال يطول أمرها ويثقل ذكرها".

ومما كان يزيد الوضع سوءاً التجاء الناس إلى اختزان الزرع، وكل أنواع المواد الغذائية عند نشوب حرب داخلية، تحسباً لكل ما يمكن أن ينجم عن طول أمدها من ضيق العيش أو نقصان في مواد التموين. والطريقة نفسها ينهجها كبار المحتكرين من التجار،

الذين يستغلون الظرف لتصريف بضائعهم بأضعاف أثمانها. فقد عادت الحياة إلى طبيعتها عام 633هـ/1235م بعدما تمكن عبد الواحد الرشيد من دخول مراكش وطرد منافسه يحيى بن الناصر وأحلافه عرب الخلط منها. ذلك أن الزرع عاد إلى الظهور بعدما كان "معدوماً، وما كان سبب وجدانه إلا استخراج ما كان للخلط مخزوناً في الحضرة وحوزها وجهاتها"[38].

وبالمثل، فإن الميدان العمراني تعرض بدوره لكثير من الضرر الناتج عن عمليات الهدم والتخريب التي كانت المعالم العمرانية هدفاً لها. فقد التجأ عبد المومن إلى تطبيق سياسة هدم الأسوار المحيطة بالمدن المفتوحة، مبرراً ذلك بقوله الذي غدا مشهوراً: "إننا لانحتاج إلى سور، وإنما أسوارنا عدلنا وسيوفنا"[39].

ولم يقف الموحدون عند حد تهديم أسوار مدن كفاس وسلا وسبتة، بل إنهم تجاوزوا ذلك إلى تخريب وهدم مدن بكاملها. شفعينا فيما نذهب إليه ما رواه **الشريف الإدريسي** -وهو أحد معاصريهم- حينما ذكر أن المصامدة هدموا إلى حد الاندراس والمحو مدينتين كانتا تقعان إلى الشمال من فاس وهما: صاع وبني تاودا[40]. وحتى تتضح خطورة الخسائر العمرانية الناجمة عن الحروب تكفي العودة إلى كتب الرحلات والجغرافية الوسيطية، فهي تزخر بالإشارات التي سيتيح جمعها وتصنيفها وضع خارطة للمواقع المندرسة خلال القرن السادس الهجري. إن عمليات الهدم التي كانت تلحق بالمآثر العمرانية هي التي تفسر ضعف أعمال البناء والتشييد خلال العصر الوسيط برمته[41].

وهكذا فإن فترة ما بعد هزيمة العقاب لم تشهد أشغالا عمرانية ذات بال. وقد كانت الاضطرابات السياسية، وما تمخض عنها من حروب وتطاحنات، فضلاً عن الخصاص المالي الذي عانت منه الخزينة الموحدية، بسبب تقلص عائدات التجارة القافلية، من العوامل التي حالت دون الاهتمام بالمنشآت العمرانية. ليس هذا فحسب، بل إن بعض المدن التي كان لها صيت تجاري ذائع قبل الفترة الموحدية وإبانها، عرفت بدورها تدميراً مهولا نتيجة للصراع الناشب بين المنتزين والسلطة الموحدية. ففي **عهد أبي دبوس** (665هـ-1266م /668هـ-1269م)، آخر خلفاء الموحدين، تحولت مدينة تارودانت إلى مساحة مقفرة "خلاء إلا قلائل من الدور بخارجها."[42]

ولم تكن الحروب الداخلية بين العصبيات المتنافسة حول الحكم وحدها العامل المدمر للمعالم العمرانية، بل إن هجومات النصارى غداة استفحال ضعف السلطة المركزية كانت بدورها تساهم في هذا التمييز. فقد كانت قصبة بادس وأغلب مدن الساحل الشمالي هدفا لهجومات نصرانية[43]. على أن هذه الهجومات لم تقف عند حد المدن الشاطئية، بل تجاوزتها في عهد المرتضى (646هـ-1247م/ 665هـ-1266م) لتشمل مدن الساحل الأطلسي. ذلك أن النصارى باغتوا مدينة سلا عام 658هـ/1259م "فخربوا الديار وحرقوها بالنار، وأشعلوا في كل ما وجدوا في ديار المدينة، وأسواقها من الأثاث والأسباب، والأمتعة والفرش وغير ذلك من السلع... أشعلوا في كل موضع النيران، فكانت تلتهب فيها

بكل مكان. فحرقوا ومزقوا، ونهبوا، وسلبوا ، ثم فروا وهربوا، وتركوها حين خرجوا منها خالية وخاوية والنيران تشتعل في أسواقها وديارها"[44].

على أن تخريب المعالم العمرانية إزداد بعد ظهور الحركة المرينية ودخولها في صراع عسكري ضد خلفاء فترة ما بعد معركة العقاب. ورغم أن الكتابات الموالية للمرينيين حاولت التستر على هذا التخريب، إلا أن بعض مظاهره طفت على السطح. فابن أبي زرع[45] الذي يعد من أشد المدافعين عن القضية المرينية، يشير إلى "أنه لما دخلت مرين المغرب تفرقت قبائلها في أنحائه، وشنوا الغارات على بلاده وأرجائه. فمن أذعن لهم بالطاعة سالموه، ومن بدأهم بالحرب قاتلوه وقصموه. ففر الناس أمامهم يمينا وشمالا، ولحقوا بالجبال المنيعة لتكون لهم حصناً ومآلاً".

وعلى عكس ابن أبي زرع يذهب، صاحب الذخيرة السنية[46] إلى أن بلاد المغرب شهدت خيرة أيامها خلال فترة حكم الأمير المريني أبي يوسف يعقوب (656هـ-685هـ/1258-1286م). فقد "رأى الناس فيها من الأمن والرخاء والدعة وتوالي الخصب والإقبال والبركات ما لا يوصف ولايقوم أحد بشكره". فالرخاء بلغ منتهاه حتى أن "القمح كان يباع فيها بسبعة دراهم للصحفة الواحدة، والشعير ثلاثة دراهم للصحفة والفول والقطاني ما لها سوم ولايوجد من يشتريها". ويستمر المؤلف المجهول في إبراز مظاهر الرخاء من خلال رخص أثمنة المواد الغذائية متوخيا من وراء ذلك

إظهار "بركة دولة أمير المسلمين ويمن خلافته، وحسن سيرته في رعيته وجميع المسلمين، وصفاء نيته وقلبه لهم"[47].

نفس الخراب الذي سجله ابن أبي زرع سجلته كتابات أخرى يمكن اعتبارها ذات توجه "محايد"، فابن عذاري[48] لم تفته الإشارة إلى الرعب والدمار اللذين نشرهما المرينيون ببلاد الغرب، ذلك أن خيولهم في هذه البلاد أصبحت "رائحة غادية، تستأصل ما ألفته بسيوفها من المعتدين على كل حاضرة وبادية". كما أنهم عندما فتحوا مدينة سلا عام 657هـ /1258م "سلبوا ونهبوا في ليلهم ونهارهم"[49].

انطلاقا من هذه الشهادات وغيرها، يتبين أن تخريب المعالم العمرانية الناتج عن الحروب بين أفراد الأسرة الموحدية[50] من جهة، وبين الحكام الموحدين والمتمردين من جهة أخرى كان كبيرا، ولاتخفى النتائج الاقتصادية السلبية المترتبة عن هجرة الناس[51] لمساكنهم وأملاكهم. فبالعودة إلى بعض المصنفات الفقهية المعاصرة للأحداث يمكن استنتاج حجم الخسائر اللاحقة بالقاعدة الاقتصادية لمغرب أواسط القرن السابع الهجري. فالورشات والمنشآت الحرفية ودور الصناعة تعرضت للتلاشي. كما كثرت القرى المهجورة، وتقلصت المساحات المزروعة خاصة في المناطق السهلية، الشيء الذي أدى، في نهاية الأمر، إلى عودة سيادة نشاط الترحال والرعي على حساب التمدين وحياة الاستقرار[52].

وهكذا، فإن الحرب رغم عدم إصباغ الفقهاء طابع الجائحة عليها، تعد من منظور المؤرخ المحدث، على الأقل، من أخطر الجوائح

غير الطبيعية على إنسان مغرب العصر الوسيط. فالنتائج الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والنفسية المترتبة عنها فتت في عضد المجتمعات الوسيطية، كما ساهمت إلى حد بعيد، في ديمومة الدائرة المفرغة التي ظلت تلك المجتمعات تدور فيها. فالحرب بما خلفت من ضحايا، وما ابتلعته من أموال، وما أتت عليه من وسائل إنتاجية، كانت بحق تمثل حجر الزاوية في انشغالات المغاربة حكاما ومحكومين.

وفي الميدان الحرفي أقدمت الدولة على تشجيع الصناعات التي تخدم توجهاتها الحربية. فاعتباراً لكون دولة الموحدين دولة محاربة بدرجة أساسية، واعتباراً أيضا لكون الحرب هي مصدر الأموال، فإن الصناعات التي حظيت باهتمام الخلفاء الموحدين كان لها ارتباط وثيق بالحرب. فقد ازدهرت الصناعات المعدنية لحاجة الدولة إلى الأسلحة من جهة، وتصدير منتوجاتها نحو أسواق السودان قصد الحصول على الذهب والعبيد من جهة ثانية. كما ازدهرت صناعة المنسوجات لحاجتها للبنود والأعلام والخلع والكسوات التي كانت تدخل ضمن رواتب الجند[53].

وفي الوقت ذاته ازدهرت صناعة النجارة لحاجتها للمراكب والأجفان الحربية لنقل المحاربين إلى الأندلس، وحماية الحركة التجارية بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. ومن العلامات الدالة على ازدهار هذه الصناعات تلك الشهيرة التي كانت للأسطول الموحدي، حتى أن الأمير صلاح الدين الأيوبي بعث

للخليفة يعقوب المنصور طالباً منه إمداده بقطع من أسطوله لوقف الزحف الصليبي على المشرق الإسلامي[54].

وإذا كانت حركة البناء ذات الصلة بالمرافق والمنشآت العامة قد عرفت بعض الانكماش، فإن هذا الحكم لاينطبق على حركة البناء المرتبطة بالانشغالات العسكرية[55]. فقد ازدهرت سياسة بناء الحصون والقلاع والمعسكرات التي كانت الدولة في حاجة إليها لمراقبة المجالات الخاضعة لها، أولتجميع قواتها للإنطلاق نحو الأندلس، أونحو المناطق الشرقية من حدودها. ولعل أضخم مشروع عمراني تم تشييده خلال القرن السادس الهجري، ونعني به مدينة رباط الفتح، إنما كانت العوامل العسكرية من ورائه. فصاحب **"كتاب الاستبصارفي عجائب الأمصار"**[56] المعاصر ليعقوب المنصور –يشير صراحة إلى أن العامل العسكري هو الذي تحكم في اختيار موضع مدينة رباط الفتح. فالمنافع التي تحتوي عليها المدينة إنما "أعدت لورود المحلات عليها" بسبب وقوعها "على المجاز والمعبر إلى حضرة مراكش".

وفي ميدان الجباية يبقى التأثير العسكري حاضراً حين يذهب فريق من الفقهاء =إلى حد إعطاء الحق للإمام في فرض المغارم والمكوس على رعاياه في حالة عجز بيت المال عن توفير الإمكانيات المادية الضرورية للدفاع عن مصالح المسلمين الذين "لاتسكن ثغورهم، ولاينكف عنهم عدوهم"[57]. ففي حالة "عجز بيت المال عن أرزاق الجند ومايحتاج إليه من آلة حرب وعدة يوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك"[58].

إن حضور الجيش بقوة في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأغلب دول المغرب الوسيط، هو الذي يسمح لنا بالحديث عن "أسلوب الإنتاج الحربي" خلال تلك الحقبة.

يتضح من خلال التصور الخلدوني أن الاقتصاد المنبثق عن "أسلوب الإنتاج الحربي" لابد وأن يتناقض في إحدى مراحل نموه مع المقررات الشرعية في ميدان الجباية. ويعد كل من السلطان والحاشية والحامية المسؤولين الرئيسيين عن هذا التناقض. فمصاريف السلطان ومتطلبات الحامية تستنفدان في "إقتصاد الغزو"[59] كل موارد الدولة. وللحفاظ على سيولة هذه المصاريف لايجد السلطان أمامه سوى رعاياه الذين يفرض عليهم بالقهر مختلف المكوس والمغارم، وهذا المصدر يعتبر، في الواقع، من المصادر "غير الطبيعية" للمال[60].

ويجعل ابن خلدون[61] الاشتطاط الجبائي من الأسباب الرئيسية لاضمحلال ثم انهيار الدول الوسيطية. فالسلاطين قلما يفكرون في تغيير عاداتهم في العطاء والبذخ، أضف إلى ذلك أن اتساع رقعة الدولة يفرض عليهم الرفع من أعداد الجيش، الأمر الذي يؤدي حتما، إلى مضاعفة الأعباء والتكاليف المالية. ويزداد الواقع استفحالا إبان الفترات المتأخرة من حياة الدولة بسبب حركات الانتزاء وابتكار الحيل من طرف المتنفذين للتهرب من أداء حصصهم من الجبايات. فلايجد السلطان من وسيلة غير الزيادة في قيمة المغارم والمكوس المفروضة على الرعايا المستضعفين. وتكون

العواقب وخيمة على الدولة، إذ "تكسد الأسواق لفساد الآمال"، كما "يؤذن ذلك باختلاف العمران".

لقد عانت دولة الموحدين من مجاعات نقدية متتالية منذ هزيمة العقاب المشؤومة. ففي عهد المرتضى كان بيت المال فارغاً في أغلب الأوقات إلى درجة أن هذا الخليفة لم يجد ما يؤدي به رواتب عناصر الجيش النظامي. وللخروج من هذا المأزق كان يأمرها بالخروج لغزو القبائل الثائرة والانتقام من المتمردين. وهو بهذا الإجراء كان يحقق هدفين اثنين: أولهما إسترجاع بعض الأقاليم إلى حضيرة الدولة، وثانيهما حصول الجنود على رواتبهم من عمليات النهب والتغريم المصاحب للغزو.

وقد عبر ابن عذاري[62] عن هذه الوضعية خير تعبير حينما أورد نص الحوار الذي دار بين المرتضى ووزيره أبي موسى. ذلك أن هذا الأخير أقدم على تنبيه الخليفة إلى فراغ العاصمة مراكش من الجنود والحامية في وقت كان فيه منافسه على العرش إدريس أبو دبوس متربصا بجبل هسكورة ينتظر الفرصة المواتية للانقضاض على مراكش. فكان جواب المرتضى أن "نظره بأقسى نظرة، وقال له: لاتدخل نفسك في شيء من ذلك إلا إن كان وتنفق عليهم من مالك فيصلوا جميعا".

بفعل هذا العوز المالي الذي عانت منه الخزينة الموحدية خلال الفترة المتأخرة من حياة الدولة، برزت إلى الوجود ظاهرة "الإقطاع الجبائي" ذو الطابع القبلي، الذي سيتحول بفعل الاضطراب

السياسي، واستفحال التجزئة إلى "إقطاع" فردي. فمن أجل الحفاظ على ولاء الشخصيات النافذة داخل الهرم السياسي، يضطر السلاطين العاجزون إلى التنازل لهم عن مناطق محددة قصد الاستفادة من عائداتها الضريبية. وفي هذا المعنى يذكر ابن عذاري [63] أن الخليفة عبد الواحد الرشيد (630هـ- 640هـ/1231م-1241م) لكي يستميل **ابن وقاريط** -أحد أقوى شيوخ قبيلة هسكورة- إلى صفه "أنعم عليه بمجبى هزرجة وأغمات وريكة وكتب له بذلك ظهائر."

من هنا يتضح أن المجتمع والاقتصاد المنبثقين من "أسلوب الإنتاج الحربي" يجعلان المؤهل الحربي على رأس قائمة الشروط الواجب توفرها في الراغبين في الاستفادة من الامتياز الجباتي، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. وحتى أولئك الذين أعفوا من أداء الضرائب لفترة محددة كأهالي زرهون لم يحصلوا على هذا الامتياز إلا نظير مساعدتهم للموحدين إبان حصار وإخضاع مدينة مكناسة[64].

وهكذا، فإن حاجة الدولة خصوصاً في مرحلتها المتأخرة إلى الدعم العسكري جعلها تلجأ إلى الإقطاع الجباتي سواء من أجل الحفاظ على ولاء المقطعين الذين يكونون في الغالب من القواد العسكريين وشيوخ القبائل، أومن أجل استمالة عناصر مقاتلة إلى صفها. إن الإفراط في ممارسة هذا الشكل من الإقطاع هو الذي حول المجال الخاضع لها إلى مجموعة من "الإقطاعيات" تغير تحالفاتها تبعا لمصالحها الظرفية.

أما عن النتائج الاجتماعية المترتبة عن الإقطاع الجباتي، فقد كانت وخيمة حسبما يبدو من خلال بعض النصوص. **فالبادسي**[65]

الذي اهتم بتدوين السيرة الذاتية لصلحاء الريف كان يشير بين الفينة والأخرى إلى الفوضى وانعدام الأمن اللذين تسبب فيهما العرب المستوطنون بتلك الجهة بفعل المغارم المرتفعة التي فرضوها على السكان. ومما زاد من محنة هؤلاء السكان تعرضهم لهجومات النصارى كلما "تمنعوا ببعض معاقلهم بساحل البحر فراراً من جبروت وطغيان العناصر العربية[66].

ويتكرر نفس الوضع بإقليم دكالة، **فأحمد بن أبي محمد صالح الماجري**[67] يذكر أن قبيلة دكالة بمجرد وفاة حاميها الولي أبي محمد عبدالصمد الدكالي، وارتفعت بموته حمايته عنها "قالوا فما بلغ الظهر من ذلك اليوم حتى وقع النهب في أرض دكالة وشنت الغارة عليهم حتى سبيت أموالهم".

ولعل أيضا في الرسائل التي أوردها أبو القاسم البلوي[68] ما يكشف عن استفحال أعمال السطو والنهب، وتعدي القبائل القوية على القبائل الضعيفة. ومما يلفت الانتباه في هذه الرسائل أن تاريخ بعضها يعود إلى ما بعد معركة العقاب[69] بقليل، الأمر الذي يؤكد أن هذه المعركة تعتبر بحق علامة فارقة في تاريخ الأمبراطورية الموحدية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأحداث التي ترويها تشي بغياب تام للسلطة المركزية وممثليها على الصعيد الإقليمي، "فسفك الدماء، وانتهاب الأموال، واسترقاق النساء، واقتحام الديار والانتقام من الرعية بأنواع الأضرار، والتقتيل بالسلاح والتحريق بالنار"[70] ممارسات أصبحت عادية في وسط يغلب عليه قانون البقاء

للأقوى. كما أن المتنفذين "أجالوا أيديهم على الرعية يسومونهم سوء العذاب، ويتسببون إليهم بشتى الأسباب، ويطلبونهم بمغارم مجحفة ومقلقلة، ويتوعدونهم بإحراق الزرع، وإفشاء القتل إن توقفوا عن أدائها"[71]. وكانت النتيجة أن لاذ الناس بالفرار لأنهم "لم يجدوا سبيلا إلى القرار"[72].

وإذا كان هذا وضع الميدان الفلاحي، فإن الميدان التجاري لم يكن أفضل حالا منه. فالمغارم والمكوس كانت تلاحق التجار أينما حلوا وارتحلوا، فالعشارون كانوا يترصدونهم عند أبواب المدن ليأخذوا منهم "حق المخزن"، حيث إنهم لم يفرقوا أحياناً بين التاجر وغير التاجر. ومهما كان، فإن المكوس والمغارم كانت مفروضة على جميع أنواع العمليات التجارية التي يقومون بها، بل إن جشع الدولة تجاوز الحدود حينما فرضت الضريبة على كل راغب في احتراف مهنة ما[73].

قصارى القول، إن دولة الموحدين قد أولت جانب الضرائب أهمية خاصة. فبالإضافة إلى حفاظ الخلفاء الموحدين على الضرائب الشرعية، فإنهم زادوا عليها مجموعة من المغارم والمكوس لم يقرها الشرع. من هنا كان يبدو أن الدعوات التي أطلقها بعضهم للعودة إلى مقررات الشرع في ميدان الجباية، كانت ذات أهداف دعائية فحسب. وتأتي قيمة الضرائب في كونها المورد الوحيد الذي تلجأ إليه الدولة عند تقلص كل نشاط اقتصادي لتأدية رواتب الجند النظامي والمرتزقة والموظفين. لهذا السبب بالذات، فإن قول **عبد الله العروي** [74] "بأن بلاد المغرب عرفت مع الموحدين أول دولة مغربية

محلية اعتمدت على موارد غير المكوس والفيء" قول لا يصمد أمام صراحة النصوص التاريخية.

لقد تضررت المدن والقرى التي كانت تقع على طريق "الحركات" العسكرية المتوجهة سواء نحو بلاد الأندلس، أو نحو كل من المغرب الأوسط وإفريقية. وعندما تكون أعداد الجنود مرتفعة، فإن الدولة تطالب رعاياها بالمساهمة في تمويل الحملات. فيعقوب المنصور عندما قرر التوجه نحو بلاد الجريد لتأديب الميارقة عام 582هـ/1186م، كانت جميع عماله على المدن والقرى الواقعة على طريق الجيش طالبا منهم "إصلاح المسالك وتوطئة السبل وتمهيدها، ونصب الجسور في أماكنها، وإعداد الأقوات وترغيدها، وتيسير العلوفات، وأن لا عذر لهم فيما يحتاج إليه الجيش من الموجودات"[75].

وطبيعي أن يجتهد العمال في تطبيق تعاليم الخلفاء. فهم كانوا يعلمون أن التقصير في هذا الجانب بالذات قد يؤدي في أحسن الأحوال إلى عزلهم، وفي أسوئها إلى إعدامهم. وبسبب هذا الاهتمام الزائد من طرف العمال بتوفير الحاجيات الغذائية للجنود، فإن هؤلاء كانوا "يمشون كأنهم في مساكنهم، وينتقلون من الترفه والتمتع بما لم يعهدوه في معايشهم، ولا اقتدروا عليه في أماكنهم"[76].

وللدلالة على أهمية توفر مؤونة الجيش في صنع الانتصار، تكفي الإشارة إلى أن هزيمة العقاب التي تكبدها الجيش الموحدي أمام الجيوش النصرانية بالأندلس على عهد الناصر، وإنما كان سببها قلة

الأقوات المعدة لهذا الجيش. فقد لقي الجنود "في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار، وعدم الأقوات مالم يعهده الناس ولاعلموه في أسفارهم القاصيات"[77].

لم يكن بإمكان الناصر السكوت عن تقصير عماله في إعداد أقوات الجند، لذلك قام باعتقال العَاملَين المُشرِفَين على مركزين مهمين لاستراحة الجنود وهما عاملي فاس وقصر كتامة[78]. وبعد محاكمتهما وتوجيه الاتهام لهما "بالإهمال والفساد"[79]، أمر بإعدامهما "فضربت أعناقهما صبراً عبرة للمعتبرين وذكرى للغافلين"[80]. كما تم إلقاء القبض على جميع مساعديهما، بل تعدى الأمر إلى البحث عن كل الذين خدموا تحت إمرتهما مدة ولايتهما، حتى وإن كانوا قد أقيلوا أو استقالوا قبل هذا الحادث بالطبع[81].

لقد كان توفير المؤونة للجيش عاملا متحكما في علاقة العمال بالخلفاء. فالخلفاء كانوا يدركون أن التهاون في هذا الجانب قد يطيح بخلافتهم. لهذا السبب بالذات كانوا يحملون مسؤولية أي تقصير لعمالهم الواقعة مدنهم على طريق الحملات العسكرية. وحتى يتجردوا من كل مسؤولية، وحتى لايتهموا بالتواطؤ، كانوا يعدمون العمال المقصرين في مشاهد عمومية "وبحضور الآلاف من الناس.[82] لاعجب، والحالة هذه، أن نجد **ابن الخطيب** يوصي الأمراء بأن يولوا قضية إطعام الجنود أهمية بالغة، حتى أن هذه الأهمية يجب أن تفوق –في نظره– تلك التي يوليها الأمير، عادة، لسلاحهم. فالسلاح يجب أن يحتل المرتبة الثانية بعد الطعام" [83].

من خلال النصوص المستشهد بها يبدو واضحاً أن الاستعداد للحرب كان يلتهم قسطاً وافراً من الإنتاج الزراعي.وإذا علمنا عتاقة التقنيات المستعملة آنذاك في الحرث فضلاً عن دورات القحط والجفاف التي تعرفها البلاد، ناهيك عن هجومات الجراد، أدركنا، ولاشك، ما يعانيه الفلاحون عندما تنضاف إلى العوائق المذكورة مسألة إطعام الجنود المارين بمدنهم وقراهم. إن هذه الحوافز، مضاف إليها الرواتب الجارية والهبات الظرفية ومتحصلات الغنائم جعلت العمل الحربي أكثر مردودية مقارنة بالعمل الفلاحي أو الحرفي أو التجاري.

من هنا، فإن سكان الأمبراطورية كانوا يسارعون إلى الانخراط في الجندية عندما يطلب منهم ذلك. ولاغرابة أن يحظى الجيش بكل هذا الاهتمام، فمنظرو الآداب السلطانية يعتبرونه "أبهة الخلافة وحصنا منيعا من المخافة"[84]. كما أن السلاطين والخلفاء كانوا يعتقدون بأن "من كثرت أجناده عمرت بلاده"[85] و"ومن كثر جيشه قل خوفه"[86].

كما كانوا يؤمنون، أيضا، بأن الجنود "لايبذلون مهجهم إلا لمن ملك قلوبهم بالإحسان"[87] وهو ما أكد عليه صاحب **الشهب اللامعة** حين ربط بين قوة الدولة وتوفر المال الذي يجب أن يبذل للجند[88]. وباعتبار أن النظام الموحدي نظام نخبوي تراتبي، فإن سياسة الضبط التي مارسها اعتمدت أساساً على الجيش[89] وبسبب هذه الأهمية، أصبح الجيش بشكل مؤسسة مركزية في

دول المغرب الوسيط[90]. واستقرار هذه المؤسسة وتماسكها هو الضامن الفعلي لاستمرار الدول.

لانشك لحظة واحدة في أن المداخيل الشرعية على تنوعها كانت عاجزة عن توفير متطلبات الدولة المالية لتجهيز العساكر الجرارة، وأداء رواتب الموظفين، وتأمين حياة الترف والبذخ للخلفاء والأمراء وأفراد حاشيتهم. على أنه من الإنصاف القول، إن عائدات الغنائم كانت توفر مبالغ ضخمة.[91] غير أن تلك المبالغ ظلت رهينة بقوة الدولة وبالحروب التوسعية التي تشنها، إذ بمجرد ما تنتهي هذه الحروب، تتوقف تلك العائدات، مما يضطر الدولة إلى البحث عن مصادر بديلة داخل المجال الخاضع لها، وتلك نقطة ضعف مركزية في الاقتصاد النابع من "أسلوب الإنتاج الحربي". من الطبيعي، إذن، أن يستسلم الحكام لإغراء فرض ضرائب لايقرها الشرع[92]. مع مايعني ذلك من ضرورة التسلح دينيا وسياسيا لمواجهة مخلفات وتبعات مثل هذا القرار.

ومما يؤكد الطابع العسكري لدولة الموحدين أن مبررات الإقطاع عرفت تحولا جذريا على عهدها. فـ **أبو جعفر الداودي**[93] المتوفى بتلمسان عام 402هـ/1011م يحصر المستحقين للإقطاع في الفئات الاجتماعية المقهورة من صنف الفقير أوكثير العيال، أوالمديان وكل من قدم خدمة للإسلام والمسلمين. غير أن ما يلاحظ هو أن جل هذه الأصناف بدأت تختفي من لائحة المقطعين بدءاً من القرن الخامس الهجري، فـ **الماوردي** المتوفى عام

450هـ/1058م وضع الجند على رأس قائمة المستحقين للإقطاع، الأمر الذي ينهض حجة على الحضور البارز للعسكر في المجتمعات المشرقية.

وفي الغرب الإسلامي زمن الموحدين، فإن المؤهل الحربي اعتبر شرطا أساسيا للحصول على الإقطاع[94]. فـ **علي بن عبد الله المتيطي الأنصاري** المتوفي عام570هـ/1174م اشترط في المقطع أن يكون ممن تنتفع الجماعة بشجاعته، فإن "أقطع الإمام لمن هذه صفته جاز الإقطاع"[95].

من خلال مجمل النصوص التي أوردناها حول حضور الجند في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يمكن الخلوص إلى أن الغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين عرف تشكيلة اقتصادية واجتماعية يغلب عليها "أسلوب الإنتاج الحربي، فإذا كانت القوة المنتجة المشكلة من وسائل الإنتاج وعلاقاته هي الجانب الحاسم والمحدد في كل أسلوب للإنتاج، فإن هذه القوة في المغرب الموحدي كانت في خدمة الحرب. فطغيان الهم العسكري على المجتمع المغربي خلال عصر الموحدين، جعل المؤهل الحربي يتفوق على ما سواه من المؤهلات. صحيح أن العمل التجاري خاصة البعيد المدى، كان له مردود كبير طوال فترة مهمة العصر الوسيط، إلا أن فعالية هذا النشاط كانت وثيقة الارتباط "بالغزو" والسيطرة العسكرية.

فبدون قوة عسكرية ضخمة ما كان بإمكان الموحدين أن يحافظوا على تفوقهم التجاري. غير أن الحفاظ على قوة وتماسك الجيش كان يتطلب تكاليف مالية باهظة. فالتدخلات العسكرية

التي استهدفت الحفاظ على وحدة الدولة، أورد هجومات المسيحيين، كانت تستنفد جل منجزات خزينة الدولة. ولإعادة التوازن المفقود كان الجهاز الحاكم يلجأ إلى فرض الضرائب على كل الأنشطة الاقتصادية، دون تمييز بين المنتجة منها، وتلك التي كان تكفي، بالكاد، لسد رمق ممتهنيها.

داخل هذا السياق وحدة يمكن أن نفهم تلك الإشارة الواردة عند الشريف الإدريسي والتي تهم سكان مراكش، ذلك أن "أهل مراكش يأكلون الجراد، ويباع منه كل يوم الثلاثون حملا فما دونها وفوقها بقبالة. وكانت أكثر الصنع متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل. وكانت القبالة على كل شيء يباع دق أو جل، كل شيء على قدره»[96].

وطبيعي في مثل هذه المجتمعات المحاربة أن يحظى الجند بمرتبة مرموقة في سلم الهرم الاجتماعي. فالحكام كانوا يعلمون أن بقاءهم في السلطة رهين بمدى قوة الجيش وتماسكه. من هنا، أيضا، لانعجب إذا وجدنا مؤرخي العصر الوسيط يربطون بين هزيمة الجيش في إحدى المعارك الكبرى، وبين انهيار الدولة. وتقدم دولة الموحدين النموذج الأمثل للدول ذات البنى العسكرية، فإشعاعها السياسي والاقتصادي كان الجيش من ورائه، كما وأن بداية انحلالها وثيقة الارتباط بهزيمة الجيش في معركة "العقاب" بالأندلس.

وقد فطن ابن خلدون إلى أهمية أرباب السيوف في الدول الوسيطية حينما أشار إلى أن صاحب الدولة يحتاج إلى مساندتهم

في طورين من الأطوار الثلاثة التي تمر منها الدولة. طور التأسيس وطور الهرم. بينما لاتحتاج إلى أرباب الأقلام (المثقفون) إلا في وسط الدولة أي في فترة الاستقرار. ونظرا لهذه الأهمية، فإن أرباب السيوف يكونون "حينئذ أوسع جاها وأكثر نعمة وأسنى إقطاعا"[97].

ومهما كان، فإن "أسلوب الإنتاج الحربي" كان هو الأسلوب المهيمن على المجتمع المغربي خلال عصر الموحدين. وقد سبق أن أشرنا إلى فداحة التكاليف المادية والبشرية التي تطلبتها معارك الدولة الخارجية، فضلا عن المصاريف المرصودة لتوفير البنيات التحتية الضرورية لممارسة الحرب كالحصون والقلاع والجسور وغيرها. كما أن قسما كبيراً من رصيد الدولة العقاري وظف لخدمة رجال الدولة والقواد العسكريين وشيوخ القبائل والثوار التائبين و"طابور" الفقهاء والعلماء المدافعين عن السياسة الحربية والمذهبية للدولة.

هوامش

1- لاكوست (إيف): "العلامة ابن خلدون" ترجمة ميشال سليمان، ط1، بيروت 1974، ص18.

2- مجهول "كتاب الحرب" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 1584 (ض م) ص 4. ونشير إلى أن العنوان من وضعنا لأن المخطوط لا عنوان له في الأصل.

3- يوجد مخطوطاً بخزانة مسجد ابن يوسف بمراكش.

4- نقلا عن: "العبر في خبر من غبر" ص 253.

5- نفسه، ص 240

6- الحنبلي (أبوالفلاح بن العماد) "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، بيروت، دون تاريخ، ج 4، ص 183.

7- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين):"وفيات الأعيان وأنباء أبناء أهل الزمان" دار صادر بيروت، دون تاريخ، ج7 ص 3. وكذلك، المعسكري امحمد بوراس، "الخبر المعرب عن الأمر المغرب" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 2263، ص 256.

8- المصدر الأخير، ص 256.

9- المقدسي البشاري (أبو عبد الله محمد):"أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم"ط II، ليدن 1906، ص 215.

10- Guichard(P) et autres:"Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiceval X-XV siecles" N. clio,P.V.F. Paris 1995,P 231.

11- Cerlerier (M.J):"La Géographie de l'histoire du Maroc" Memorial Henri Basset, T.XV, Paris, 1928, P. 159.

12- المقدمة، ص 257.

13- نفسه، ص 294.

14- نفس المصدر والصفحة.

15- روض القرطاس، ص282.

16- الحلل الموشية، ص109.

17- بولقطيب (الحسين):"أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق، حالة المغرب الوسيط" مجلة كلية آداب الجديدة، العدد الثاني 1995، ص 77.

18- البيان المغرب، ص 170.

19- ابن القطان (أبو علي بن الحسن): "نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان" تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص187.

20-المعجب، ص 379.

21- أخبار المهدي بن تومرت، ص 35-37-38-51.

22- ابن تومرت (محمد): "اعز ما يطلب" تقديم وتحقيق عمار الطالبي، الجزائر 1985، ص 369-422.

23- صورة الصف آية10-12.

24- عمر موسى (عز الدين)، "الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم" دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1991، ص 251.

25- Montagne (R):"Les bérbères et le Mazerr dans le sud du Maroc" casablanca 1989,p.61

26- البيان المغرب، ص 20-21.

27- أبو الفدا (اسماعيل) : "تاريخ أبي الفدا" دار صادر – دار بيروت، دون تاريخ، ص 244. وكذلك، ابن الأثير (أبو الحسن) "الكامل في التاريخ" دار صادر – دار بيروت، 1966، ج 10، ص 575.

28- نظم الجمان، ص 102-103-104.

29- أخبار المهدي، ص 69.

30- المعلومات الواردة في هذا الجدول مستقاة من كتاب "أخبار المهدي" ص 69-70-71-72.

31-Meunié (J) :"Le Maroc saharien" Librairie Klinck siècle, Paris 1982,p.260

32- حول الجماعات والأوبئة، ص 97-99 .

33- البيان المغرب، ص16.

34- نفسه، ص 318-319-320-321.

35- نفسه، ص 77.

36- الحلل الموشية، ص 137-138.

37- البيان المغرب، ص347

38- نفسه، ص 234.

39- الجزنائي (أبو الحسن علي)، "كتاب جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس" طبع باعتناء الشيخ ألفرد بل، الجزائر 1966، ص32. وكذلك: روض القرطاس، ص189، جذوة الاقتباس، ق1، ص34.

40- الإدريسي (أبو عبدالله الشريف)، "المغرب العربي من خلال نزهة المشتاق" حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، بارس 1983، ص 101-102.

41- للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الخراب العمراني خلال العصر الوسيط راجع–السبتي(عبد الأحد) "علامات المدينة المغربية في الأدب الجغرافي الوسيط: دلالات الخراب" ضمن كتاب،

"التاريخ واللسانيات" منشورات كلية آداب الرباط، ص11-25.

42- ابن خلدون (عبد الرحمن)، "العبر وديوان المبتدأ والخبر" تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1981، ج6ص 353.

43-الأوربي (أبو محمد عبد الله): "الوسيلة إلى المرغوب في كرامات المولى أبي يعقوب" مخطوط، الخزانة الحسنية، رقم 9447، ص235. وكذلك الذخيرة السنية، ص39. الإعلام ج7، ص251.

44- البيان المغرب، ص 424.

45- روض القرطاس، ص283.

46- الذخيرة السنية، ص94-95.

47- نفسه، ص95.

48- البيان المغرب، ص315.

49- نفسه، ص417.

50- مجهول، "حول بناء مدينة فاس وجامع القرويين و الأندلسيين" م.خ.ع. رقم د 773 (ض.م) ص 66.

51- الوليدي (أبو الفضل راشد بن راشد)، "كتاب الحلال والحرام" م.خ.ح رقم203 ص13.

52- حول المجاعات والأوبئة، ص 112.

53- النشاط الاقتصادي، ص223.

54- التازي (عبد الهادي)، "أوقاف المغاربة في القدس" المحمدية1981، ص9-10.

55- المقدمة، ص407.

56- الإستبصار، ص141.

57- المعيار، ج5، ص32.

58- نفس المصدر والجزء، ص33.

59- حول نوعية هذا الاقتصاد وعوامل نموه وانهياره راجع:

-بوتشيش (إبراهيم القادري): "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" دار الطليعة، بيروت، ط1، 1993، ص17-18.

60- الجابري (محمد عابد)، "العصبية والدولة" الدار البيضاء 1979، ص362.

61- المقدمة، ص280-281-297.

62- البيان المغرب، ص437.

63- البيان المغرب، ص305.

64- ابن غازي (أبو عبد الله محمد)، "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون" تحقيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط 1964، ص19.

65- المنصد الشريف. ص61 وكذلك المغيلي ليحيى بن أبي عمران المازوني، "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" م.خ.ع. الرباط رقم 521 ص402-412-413.

66- المنصد الشريف. ص61.

67- المنهاج الواضح. ص327.

68- العطاء الجزيل. ص167-171.

69- نفسه، ص170.

70- نفسه، ص169.

71- نفس المصدر والصفحة.

72- نفس المصدر والصفحة.

73- مجهول، "كتاب في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن جعفر السبتي" م.خ.ع. رقم ق 416 اض.م1 ورقة 5.

74- العروي (عبد الله)، "مجمل تاريخ المغرب" المركز الثقافي العربي، 1994. ج 2، ص 163.

75- البيان المغرب، ص 186.

76- نفس المصدر والصفحة.

77- نفسه، ص 259.

78- كانت مدينة قصر كتامة (القصر الصغير حاليا) تابعة لولاية سبتة، ومن ثم، فإن العامل الذي أعدمه هو عامل سبتة. كما كانت تعرف هذه المدينة أيضا بقصر مصمودة، وهي من المراكز الأساسية لعبور الجنود المغاربة إلى الأندلس.

79- البيان المغرب، ص 260.

80- نفسه، ص 263.



خاتمة

لقد بينا خلال هذا العمل المتواضع كيف أن الجوائح والكوارث الطبيعية ظلت مصاحبة للمجتمع المغربي عبر تاريخه الطويل، ونظراً لطابعها البنيوي، فإن الدولة والمجتمع لم يكونا يعتبرانها ظواهر مفاجئة أو شيئاً جديداً لم يسبق التعامل معه، فتضامن الدولة والمجتمع كان، دوما، يقلل من وقع هذه الكوارث ويحد من خطورتها.

ومن خلال النموذج الذي اخترناه، وهو نموذج المغرب الموحدي، يلاحظ أن الدولة قامت بالأدوار المنوطة بها تجاه رعاياها. فقد كانت، في أغلب الأوقات، حاضرة إبان الكوارث الكبرى، محاولة التدخل للتخفيف من وقعها على الشرائح السفلى من المجتمع، حيث كانت تفتح مخازنها أمام الفقراء والجياع، الأمر الذي كان يقلل من حجم الخسائر الديموغرافية.

على أن ما تجب الإشارة إليه هو أن أغلب النصوص التي نتوفر عليها حول الكوارث الطبيعية تهم الحواضر دون البوادي. إذ مازلنا لانعلم هل قامت دولة الموحدين، تجاه سكان البوادي بنفس الأدوار التي قامت بها تجاه سكان الحواضر. والحق أن هذه الثغرة التي تعاني منها مصادر المرحلة ليست الوحيدة. ذلك أن هذه المصادر تلتزم الصمت كلما تعلق الأمر بسكان البوادي، فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان

تعاني من غياب شبه تام. وقد أشرنا داخل المتن إلى أن عقلية المؤرخ تتحمل المسؤولية المركزية في "تغييب" حياة الأغلبية المنتجة والاقتصار على تتبع حياة الخلفاء والسلاطين وكبار القواد العسكريين وشيوخ القبائل والفقهاء المدافعين عن الاختيارات المذهبية للدولة.

تأسيساً على ماسبق، يبقى مطروحاً على البحث التاريخي في المغرب تركيز الاهتمام على لم شتات الحلقات المفقودة من تاريخنا خاصة التاريخ البعيد عنا نسبيا كتاريخ العصر الوسيط، وتبقى حلقة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني للساكنة القروية من أهم الحلقات التي يجب إحياؤها. ذلك أن بوسعها أن تفسر العديد من النقط الغامضة التي تلف تاريخ المغرب خلال تلك الحقبة والحقب التي تليها.

بدون هذه الخطوة، سيظل تاريخ المغرب الوسيط يسير على رأسه بدل قدميه. وفي المقابل، فإن بقاء "طبقة" العامة خارج إطار الاهتمام سيجعل كتابتنا أشبه ما تكون بكتابة العصر الوسيط. وفي تقديري، فإن الدعوات المنادية بإعادة كتابة تاريخ المغرب هي مجرد تقليعات، لا تستند على أسس موضوعية. فإذا كان المؤرخون الأوروبيون والأمريكيون يطالبون بإعادة كتابة تاريخهم، فإن هذه المطالبة تنطلق من معطيات واقعية لعل أهمها أن تاريخهم قد تم إحياؤه بالكامل، فلم يعد هناك أي عصر يعاني من الإجحاف. كما أن هذا التاريخ كتب بمناهج ورؤى مختلفة ومتباينة. أما تاريخنا، فإن الحديث عن إعادة كتابته يعد ضرباً من العبث. فكيف يمكن المطالبة بإعادة كتابة تاريخ لم يكتب بعد بالكامل؟ ومهما كان، فإن الحديث عن تاريخ المغرب بمواضيعه ومناهج كتابته قد يقودنا إلى إثارة مشاكل جانبية ليس هذا مكانها.

لم تكتف دولة الموحدين بموازرة ومساندة رعاياها إبان كوارث الجفاف وحدها، بل لقد سجلنا، أيضا، كيف تدخلت لمحاربة الأوبئة الفتاكة، ومحاولة إيجاد العلاجات الضرورية للقضاء عليها، أوعلى الأقل للحد من خطورتها. فقد أنشأت مستشفيات أومارستانات لاستقبال المرضى، كما تكلفت بعلاجهم وتغذيتهم ولباسهم وحتى بمصاريف النقاهة. وفي الوقت ذاته أقدمت على خلق مختبرات لصناعة الأدوية والمعاجين والأشربة.

ومما يؤكد بلوغ دولة الموحدين قمة التطور الحضاري خلال العصر الوسيط أن الأدوية المصنوعة لم تكن تسلم للمرضى إلا بعد أن تكون قد جربت فعاليتها على الحيوانات. ولعل الدلالة الرمزية الثانوية خلف هذا الإجراء هي أن الدولة الموحدية كانت تعتبر رعاياها رأسمالاً يستحيل التفريط فيه. على أننا لاحظنا، أيضا، كيف أن بعض الخلفاء كانوا يقومون بعملية إعذار جماعية لأطفال رعاياهم مع تسليمهم هدايا بالمناسبة.

صحيح أن الدولة كانت تعجز في بعض الأحيان عن مقاومة بعض الأوبئة الفتاكة وعلى رأسها وباء الطاعون، غير أن هذا العجز لم يمنعها من تسجيل حضورها إلى جانب رعاياها ولو من الناحية النفسية. أما بالنسبة لوباء الجذام، فإن دولة الموحدين عملت على إنشاء حارات خاصة بالجذمى، وقدمت لهم في الوقت ذاته الحماية اللازمة ضد أي نزعة عدائية كان يبديها سكان الحواضر التي تقع بها مثل هذه الحارات.

لقد سجلنا الموقف اللاتاريخي للفقهاء من الحروب عندما أخرجوها من دائرة الكوارث والجوائح، فقد رأينا كيف أن الحرب كان لها تأثير فاق بكثير تأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض الفتاكة. على أنه

ينبغي الاعتراف بأن الحروب المتكررة للدولة بما ينتج عنها، عادة، من خسائر بشرية وأضرار اقتصادية لم تكن أمراً اختيارياً. فقد لاحظنا بأن المرحلة تميزت بسيادة "نمط الإنتاج الحربي" الذي يتفرع عنه اقتصاد يمكن نعته "باقتصاد الغزو". وفي مثل هذا الاقتصاد، يحتل الجند مركزاً محوريا، على اعتبار أنه هو الذي يقوم بتوفير الأمن الضروري لتنشيط الحياة الاقتصادية، الشيء الذي يضمن عائدات مالية مهمة لخزينة الدولة.

غير أن الجيش إذا كان يقوم بهذا الدور المحوري، فإنه في المقابل يستهلك قسطاً كبيراً من منجزات الخزينة على شكل أجور وأعطيات وكسوات وأسلحة. فمن المعروف أنه كلما تضخمت أعداد الجنود، تضخمت معهم بشكل موازي متطلباتهم وحاجياتهم. فهل نستطيع تقدير حاجيات جيش جرار قدر ب 600 ألف جندي رافقوا الناصر الموحدي إلى بلاد الأندلس لرد زحف النصارى؟

وهكذا، فإذا كان الجيش مصدر قوة الدولة عند تأسيسها، فإنه يتحول إلى عبء عليها خلال فترة الاستقرار، وفي المراحل المتأخرة من حياتها. فإبان مرحلة الاستقرار يتحول الجنود إلى مستهلكين لأن مهامهم الحربية تجعلهم يتعالون فوق المنتجين المباشرين. أما خلال فترات الأزمة، فإنهم يتحولون إلى عدوهم الأساسي، ذلك أن وظيفة الجباية تتحول من المؤسسة العسكرية بشكل تدريجي إلى دويلة داخل الدولة الأم.

وهكذا، فإن الأموال المتحصلة بواسطة الحرب يصرف قسط منها لتهييء المعارك المقبلة، بينما يصرف قسط آخر على تدبير شؤون البلاط والحفاظ على عائدات البذخ والترف التي وسمت حياة الخلفاء الموحدين. فلا غرابة، والحالة هذه، أن لا يفي القسط المتبقي لتمويل المشاريع ذات

النفع العام التي ظل العمل فيها يعتمد على المبادلات الفردية، مما لم يؤهلها لتلعب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها. فالثروة النابعة من "أسلوب الإنتاج الحربي" ليست قابلة للنمو، لأنها -وبكل بساطة- ليست حصيلة صراع الإنسان مع الطبيعة، ولاهي نتيجة استثمار، بل هي ثروة ناجمة عن الاستيلاء على الخيرات الجاهزة.

وبالمثل، فإن البحث أشار أكثر من مرة إلى أن دولة الموحدين غلبت الهاجس الأمني في تعاملها مع الفاعلين الاقتصاديين بمختلف شرائحهم على بقية الهواجس الأخرى، الشيء الذي لم يؤهلهم للمساهمة الفعالة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، ذلك أن دولة الموحدين لم تكن ترى في الفلاحين والحرفيين والتجار سوى مصدر للمال لتمويل حملاتها العسكرية وأداء رواتب جندها وموظفيها وتوفير حاجيات البلاط.

والحاصل أن دولة الموحدين اعتبرت المجال والسكان الخاضعين لها مجرد مصدر للمال لتمويل حروبها المتعددة. من هنا، فإن إعادة التفكير في الحرب من منظور جديد يتجاوز السرد "الكرونولوجي" للمعارك إلى دراسة تأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والعقليات، بإمكانها أن تفتح آفاق واعدة أمام البحث التاريخي العربي عامة والمغربي بشكل خاص. بل لن نغالي إذا قلنا إنها قد تقدم عناصر جديدة تساهم في الإجابة على السؤال الحضاري المطروح على المجتمعات العربية: لماذا "تخلفنا" و"تقدم" غيرنا؟

مصادر ومراجع البحث

1- المصادر المخطوطة:

1- الأزدي (أبو الوليد هشام بن عبد الله) "المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" م.خ.ع. الرباط رقم د877.

2- الأزموري (ابن عبد العظيم) "بهجة الناظرين وأنس العارفين. م.خ.ع. الرباط رقم د 1343.

3- الأنصاري (أبو عبد الله محمد) "النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب" م.خ.ع. الرباط، رقم د 1910.

4- الأزدي (أبو محمد عبد الله) "الوسيلة إلى المرغوب في كرامات المولى أبي يعقوب" م.خ.ع. الرباط رقم 9447 (ضمن مجموع).

5- بوراس (محمد الناصر المعسكري) "الخبر المعرب عن الأمر بالمغرب" م.خ.ع. الرباط رقم د 22653.

6- البلوي أبو القاسم (أحمد) "العطاء الجزيل في كشف غطاء الترسيل" م.خ.ح. الرباط، رقم 6148.

7- التجارجي (ابن العباس بن إبراهيم) "الإمتاع بأحكام الإقطاع" م.خ.ع. رقم د 13.

8- ابن جزي (أبو القاسم محمد بن محمد) "قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية" م.خ.ع. الرباط، رقم د151.

9- ابن الحاج (أبو عبد الله محمد) "المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود" م.خ.ع.الرباط. رقم د592 (ض م).

10- ابن الخطيب (لسان الدين) "رسالة في أحوال خدمة الدولة ومصالحهم" م.خ.ع. الرباط، رقم د1421.

11- ابن زكون (حسن بن إبراهيم) "اعتماد الحكام في مسائل الأحكام" م.خ.ع. الرباط، رقم ق 413.

12- الزياتي (أبو حمو بن موسى) "اعتماد الحكام في مسائل الأحكام" م.خ.ع. الرباط، رقم د1298.

13- ابن سلمون (أبو القاسم الكناني) "العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام" م.خ.ع. الرباط، رقم د3199.

14- ابن سلمون (أبو القاسم الكناني) "الوثائق" م.خ.ع. الرباط، رقم د1076

15- الشعبي (أبو العباس بن محمد بن سالم) "التعريف بسيدي أبي يعزى" م.خ.ع. الرباط، رقم د 591.

16- الشاطبي (أبو هارون بن أحمد) "طرر أبي هارون" م.خ.ع. الرباط، رقم د1701

17- الغرناطي (أبو إسحاق) "الوثائق المختصرة" م.خ.ع. الرباط، رقم د1418 (ض م).

18- الفاسي (أبو عمران) "المسائل" م.خ.ع. الرباط، رقم 1839 (ض م).

19- ابن فترح (أبو محمد) "الوثائق" م.خ.ع. الرباط، رقم ق468.

20- اللمطي (أحمد بن مبارك) "جواب في أحكام الطاعون" م.خ.ع. الرباط، رقم د1854 (ض م).

21- مجموعة من طلبة مراكش "التقييد الأبي في علم الوثائق" م.خ.ع.الرباط، رقم د1249

22- مجهول "كتاب الحروب" م.خ.ع.الرباط، رقم د1584 (ض م).

23- مجهول "تأليف في الفقه والبيوع" م.خ.ع.الرباط، رقم د1627.

24- مجهول "ورقات في التاريخ" م.خ.ع.الرباط، رقم د773 (ض م).

25- مجهول "حول مدينة بناء فاس وجامع القرويين والأندلسيين" م.خ.ع.الرباط، رقم د773 (ض م).

26- مجهول "ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم" م.خ.ع.الرباط، رقم د1394 (ض م).

27- مجهول "كتاب في تراجم الأولياء" م.خ.ع.الرباط، رقم ج 1271.

28- مجهول "كتاب في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن جعفر السبتي" م.خ.ع. الرباط، رقم د 1177.

29- مجهول "نبذة من تاريخ المغرب الأقصى" م.خ.ع.الرباط، رقم د1252 (ض م).

30- المغيلي (يحيى بن أبي عمران المازوني) "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" م.خ.ع.الرباط، رقم ق 521.

31-ابن الناصر (محمد بن موسى الدرعي): "الدرر المرصعة بأخبار صلحاء درعة" م.خ.ح.الرباط، رقم د 3785 (ض.م)
32-ابن مبدور (أبو الحسن علي الفاسي): "مقالة في الأمراض الوبائية" م.خ.ح.الرباط، رقم 9005.
33-الونشريسي (أحمد بن يحيى): "مختصر أحكام البرزلي" م.خ.ح.الرباط، رقم د 2198 (ض.م).
34-الوليدي (أبو الفضل راشد بن راشد): "كتاب الحلال والحرام" م.خ.ح.الرباط، رقم 203.

2- المصادر المطبوعة

35-ابن الأبار (أبو عبد الله محمد): "تحفة القادم" أعاد بناءه وعلق عليه الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.
36-الإدريسي (أبو عبد الله الشريف): "المغرب العربي من خلال نزهة المشتاق" حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، باريس 1983.
37-ابن الأثير (عز الدين): "الكامل في التاريخ" دار صادر- دار بيروت 1966، ج 10.
38-ابن الأزرق (أبو عبد الله): "بدائع السلك في طبائع الملك" تحقيق وتعليق علي سامي النشار، بغداد 1977.
39-الأنصاري (محمد بن القاسم): "اختصار الأخبار عما كان بسبتة من سني الآثار" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط II، 1983.
40-البادسي (عبد الحق بن إسماعيل): "المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف" تحقيق سعيد أعراب، الرباط 1982.
41-ابن البناء (أبو العباس أحمد): "رسالة في الأنواء" اعتنت بنشرها وتصحيحها الدكتورة هـ-ب-ج- رنو، باريس 1948.
42-البيذق (أبو بكر بن علي): "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971.
43-التعارجي (العباس بن إبراهيم): "الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ج 8، الرباط 1977.
44-التنبكتي (أحمد بابا): "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج" دراسة وتحقيق محمد مطيع، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بخزانة كلية آداب الرباط.
45- ابن تومرت (محمد بن عبد الله المهدي): "أعز ما يطلب" تحقيق الدكتور عمار الطالبي، الجزائر 1988.
46- الجزنائي (أبو الحسن علي): "كتاب جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس" طبع باعتناء الشيخ ألفرد بل، الجزائر 1966.
47-الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي): "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" بيروت، دون تاريخ.
48-الحميري (محمد بن عبد المنعم): "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق إحسان عباس، بيروت 1975.
49-ابن خلدون (عبد الرحمن): "مقدمة ابن خلدون" مراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت 1981.
50-ابن خلدون (عبد الرحمن): "العبر وديوان المبتدأ والخبر" تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1981.
51-ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين): "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" تحقيق الدكتور عباس الجراري، دار صادر- بيروت، دون تاريخ.
52- ابن أبي دينار (محمد بن أبي القاسم): "كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" ط1، تونس 1286هـ.
53- ابن رشد الحفيد (أبو الوليد محمد): "رسائل ابن رشد الطبية" تحقيق جورج شحاتة قنواتي وسعيد زايد، القاهرة 1987.
54- أبو الربيع (سليمان الموحدي): "ديوان الأمير أبي الربيع" تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، تطوان، دون تاريخ.
55- ابن أبي زرع الفاسي (علي): "الأنيس المطرب بروض القرطاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1973.

56-ابن الزيات (أبو يعقوب يوسف): "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي" تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1984.

57-ابن زهر (أبو مروان عبد الملك): "كتاب الأغذية" تقديم وترجمة وتحقيق اكبور غارسيا شانشيز، مدريد 1992.

58-ابن زهر (أبو مروان عبد الملك): "التيسير في المداواة والتدبير" تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، الرباط 1991.

59-ابن عذاري (أبو عبد الله محمد المراكشي): "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" القسم الموحدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت 1985.

60-العزفي (أبو العباس): "دعامة اليقين في زعامة المتقين" تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1989.

61- الغساني (أبو القاسم بن محمد): "حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار" تحقيق محمد العربي الخطابي، بيروت 1985.

62-ابن الغازي العثماني (أبو عبد الله محمد): "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1964.

63-أبو الفدا (إسماعيل): "تاريخ أبي الفدا" دار صادر – دار بيروت، دون تاريخ.

64-الفشتالي (أحمد بن إبراهيم): "تحفة المغترب ببلاد المغرب" تحقيق فرناندو دي لاغرانجا، مدريد 1974.

65-ابن القاضي (أحمد المكناسي): "جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، القسم الثاني، الرباط 1974.

66-ابن القطان (أبو علي بن الحسن): "نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان" تحقيق علي مكي، بيروت 1990.

67-الكتاني (محمد بن جعفر): "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس" طبعة حجرية دون مكان ولا تاريخ الطبع.

68-مجهول: "كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار" نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985.

69-مجهول: "الحلل الموشية في الأخبار المراكشية" تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، البيضاء 1979.

70-مجهول: "كتاب التواريخ" تحقيق أمبروسي هويثي ميراندا، مجريط 1917.

71-مجهول: "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972.

72-ابن الموقت المراكشي (محمد): "السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية" ط II، الدار البيضاء، دون تاريخ.

73-المقدسي (أبو عبد الله محمد): "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" ط II، ليدن 1906.

74-الماجري (أبو محمد صالح): "المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح" دراسة وتحقيق الصديق عبد السلام، رسالة ديبلوم الدراسات العليا، مرقونة بخزانة كلية آداب الرباط.

75-الملطي أغريغوريس (): "تاريخ مختصر الدول" طبعه ووضع حواشيه الأب أنطون صالحاني اليسوعي، بيروت 1958.

76-الماوردي (أبو الحسن علي): "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" بيروت 1978.

77-ابن المناصف (محمد بن عيسى): "تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام" أعده للنشر عبد الحفيظ منصور، تونس 1988.

78-المراكشي (أبو عبد الله محمد بن عبد الملك): "الذيل والتكملة لكتابي الموصل والصلة" س8، ق1، وق2. تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، الرباط 1984.

79- الناصري (أبو العباس أحمد): "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري.

80-الونشريسي (أبو العباس أحمد): "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف، الرباط 1981.

81- الوزان (محمد بن الحسن): "وصف إفريقيا" ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط1، الرباط 1980.

3– الدراسات العربية

82-أومليل (علي): "الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون" بيروت- دون تاريخ.
83- إيست (جوردن): "الجغرافيا توجه التاريخ" ترجمة جمال الدناصوري مراجعة دولة صادق، القاهرة. دون تاريخ.
84- بك (أحمد عيسى): "تاريخ البيمارستانات في الإسلام" ط II، بيروت 1981.
85- بروديل (فرنان): "البحر المتوسط" نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس 1990.
86- برانشفيك (روبير): "تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن15" نقله إلى العربية حمادي الساحلي، بيروت 1988.
87-بوتشيش (إبراهيم القادري): "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" دار الطليعة، بيروت1993.
88- التازي (عبد الهادي): "أوقاف المغاربة في القدس" المحمدية 1981
89- جيجلولي (عبد القادر): "مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط"، ترجمة فضيلة الحكيم، دار الحداثة، بيروت 1982.
90-الجابري (محمد عابد): "العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي"، الدار البيضاء 1979.
91- ضريف (محمد): "مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب، مشروع قراءة تأسيسية" دار إفريقيا الشرق، ط II، الدار البيضاء 1989.
92-العروي (عبد الله): "مجمل تاريخ المغرب" ج2، الدار البيضاء 1994.
93- عمر موسى (عز الدين): "الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم" دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991.
94- عمر موسى (عز الدين): "النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري" دار الشروق، بيروت 1983
95-العناري (مراجع عقيلة): "سقوط دولة الموحدين" ليبيا 1981.
96- لاكوست (إيف): "العلامة ابن خلدون" ترجمة ميشال سليمان- ط3، بيروت 1974.
97-المنوني (محمد): "حضارة الموحدين" دار توبقال 1989.
98-مفتاح (محمد): "التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن الثامن الهجري" أطروحة دكتوراة الدولة مرقونة بخزانة "المنبع"، الرباط.
99-هوبكنز (ج-ف-ب): "النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى" ترجمه عن الإنجليزية الدكتور توفيق أمين الطيبي، ليبيا- تونس 1980

4- المقالات العربية:

100-البزاز (محمد الأمين): "حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط" مجلة كلية آداب الرباط العدد 18-1993.
101 -بولقطيب (الحسين): "أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق: حالة المغرب الوسيط" مجلة كلية آداب الجديدة، العدد 2، 1995.
102 -بولقطيب (الحسين): "الكرامة والرمز، كرامات أولياء دكالة خلال عصري المرابطين والموحدين" مجلة دراسات عربية العدد 3/4 - يناير – فبراير 1996.
103 -حبيدة (محمد): "مدرسة الحوليات، مفاهيم التحليل البروديلي" مجلة أمل عدد3-1993.

104 السبتي (عبد الأحد): "علامات المدينة المغربية في الأدب الجغرافي الوسيط، في دلالات الخراب" منشور ضمن كتاب "التاريخ واللسانيات" مطبوعات كلية آداب الرباط 1992.
105-الكانوني احمد (العبدي): "والطب وأثاره بالعاصمة مراكش" مجلة المغرب السنة الخامسة 1936.

5- الدراسات الأجنبية

106- Chaune (P):"l'expansion Européenne du XIIIe au XVe siècle" Nouvelle clio,P.U.F.2eme ED.1983.

107- Deverdun (G):"Marrakech des origines à1912" Rabat 1959.

108- Duby (G):"L'Europe au moyen âge" Flammarion 1984.

109- Ferhat (H):"LeMaghreb aux XIIeme et XIIIeme siècles: Les siècles de la foi" ED.Wallada, casablanca 1993.

110- Guichard (P) et autres;"Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval X-XV siècles" Nouvelle clio, P.U.F.1995.

111- Kably (M):" Variations islamistes et identité du Maroc médiéval" Maison neuve-Larose, Paris1986.

112- Leroy (L):"Histoire du climat depuis l'an mil" Paris1967.

113- Michaux-bellaire et salamun (G):"ELQçar ELKebir: une ville de province du Maroc septentional Archives marocaines Vol. II, Hasci 2 Paris 1905.

114- Millet (R):"les Almohades" Paris1923.

115- Montagne (R):"Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc" Afrique-orient- casablanca1989.

116-Meunié (J):"Le Maroc Saharien" Librairie Klinck siècle Paris 1982.

6 - المقالات الأجنبية

117- Celerier (M.J): "La géographie de l'histoire du Maroc"Memorial Henri Basset, publication de l'institut des hautes études Marocaines, T.XVII, Paris 1928.

118- Ferhat (H) et Triki (H):"Hafiographie et religion au Maroc médiéval" Hespéris Tamuda,Vol XXIV, 1986.

محتويات الكتاب

عبد اللطيف المراكشي المغربي
اللـــــه وليــــه

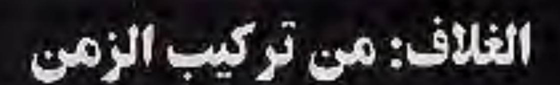


الكتاب القادم

البنية الثقافية وقضايا الفكر في المجال العربي الإسلامي

د.محمد تضغوت





الغلاف: من تركيب الزمن

